

7174

۷۱۷۳

مذہب و فہم و کتب

ما في هذه الرسائل الكتاب

رسالة محمد بن تقي الله وحسن زيار حاكمه عظام

واستفاره عصامي وحاشية حسين افندي

هنا اربع رسائل

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

٦١٦٢ ف ١٤٤١

الترقيم: مجموع فيه ٤ رسائل / اولها رسالة عن البيعة والحمد لله

المؤلف:

تاريخ النسخ: ثلاث حشر الهجري

اسم الناشر:

عدد الاوراق: ٦٨ رقم

ملاحظات:



وعلا استفاد الحمد من البسطة
بأنه خرج به مقربا فقال الحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واد الحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمه التي لا تحصى
اثارها كما في المطول وذكر عقيب التسمية اقتداء بالمعروف
الكتاب المجيد وعملا بما شاع بل وقع عليه الإجماع وامثالا
بقوله عزم وهو كل امرئ ذي بال لم يبدأ بالحمد لله فهو جزم
رواه ابو داود عن ابي هريرة رضي وحنه ابي الصلاح
قال العلامة الشافعي المحقق التفات راى في التلويح حيث
البسطة والحمد له متعارضان ظاهر اذا لا ابتداء باحد الا
يقوت الا ابتداء بالآخر وقد يمكن الجمع بان يقدم
على الآخر فيقع الا ابتداء به حقيقة وبالآخر بالاضافة
الي ما سواه انتهى ويدفع ايضا بحمل الا ابتداء على العرفي
المحمّد وذلك ان يجعل الباء في الحديثين للاستعانة
ولا شك ان الاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة بالآخر
او للملازمة ولا يخفى ان الملازمة تقع وتوقع الا ابتداء بالشيء
على وجه الجزئية وبذلك قبل الا ابتداء فلا فصل فيجعل احدهما جزئيا
ويذكر الآخر قبله بدون فصل فيكون ان الا ابتداء ان التلويح
بهما ذكره المولى الجبالي في حاشيته شرح العقائد فان
المسلمون كثير يبتدون امور اذونات حط وشرف
ويذكرون التسمية في اولها دون التمجيد فيلزم منهم ترك
الامثال بحديث التمجيد قلنا ممنوع فان ذكر اسم الله
تعالى يدرك على توصيفه بالصفات الجميلة فاذا قال المسلم بحمده

مكانه قال بسم الذل الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات
 الجميلة وهذا هو التمجيد في المعنى فان قيل فاعلم هذا اللاحقة
 الى التمجيد استغناء لا فليورد الخبر به قلت هذا وان حصل
 في حق التسمية واغنت عنه لكن من اتى بالتسمية فقط
 لا يقال له الحمد عرفا وايضا المناسب لمقام التعظيم
 التصريح به كما لا يخفى واعلم ان ههنا اربعة الفاظ وهي
 الشن والحمد والشكر والمدح والثناء واحد منها معنيان لغوي
 واصطلاحي اما الشن في اللغة فهو الشن باللسان على
 الجميل الاختياري سواء تعلق بالفعل المرام بالفواضل
 في الاصطلاح فليست عن تعظيم المبتنى بسبب كونه
 متغيا سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا بالجنان او
 عملا بالاركان واما الشكر في اللغة فهو معنى الحمد الاصطلاحي
 بعينه وفي الاصطلاح صرف العبد جميع ما انعم الله عليه
 ما خلق له اعطاه لاجله واما المدح في اللغة فهو الشن باللسان
 على الجميل مطلقا وفي الاصطلاح ما يمدح به على تقدير
 المدح بنوع من الفواضل والفوائد فالشن وشن جنس
 تختص بالثناء انواع الحمد والشكر والمدح فهو اعظمها وهذا
 يقع في توقيفاتها في موضع الجنس ومقابل الحمد الذي مقابل
 الشكر الكون ومقابل المدح العجز فعلم بما ذكرنا ان مورد الحمد
 هو اللسان ووجهه وتعلقه بكون النعمة وغيره هافا الحمد
 باعتبار المتعلق واخفى باعتبار المورد والشكر بالعكس

في قوله الذكر الجميل وفي الاصطلاح
 الذكر باللسان على الجميل
 مطلقا واما الحمد
 في اللغة حم

لانه يتحقق تصادفهما في الشن واللسان في مقابلة الاصل
 وتعارفهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشيء
 وصدق الشكر على الشن بالجنان في مقابلة الاصل ذكر في
 المطور والنسبة بين الحمد والشكر هي المعاني معلومة
 مشهورة ما من كتب الادب منظومة وانما اختار من بين
 هذه المعاني لكونه مشعرا بالحققة ليجل نفع له بلا انعام فهو داخل
 في الاخلاص ذكر في القاموس لكونه راسها لقوله عزم
 الحمد راس الشكر ما شكر الله من لم يحمد الى راس الاشياء كلها
 كما في البيضاوي وكونه اجندا لانه يكون على الفواضل والفضائل
 ذكر بعضهم لما افاد في تعريف الحمد الجميل الاختياري اورد عليه الحمد الله
 على صفا لان المتبادر من الجميل الاختياري ما صدر بالتقدير
 الاختيار فلا يكون الحمد الا على فعل اختياري فلا يشمل التعريف
 على الحمد على الصفا القديمة لانها ليست من الافعال الاختيارية
 فلا يكون واجاب عنه عصا الدين بان تلك الصفات بمنزلة
 افعال اختيارية في استقلال الذات فيها او باعتبار كونها
 مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة والحق الحمد
 فيه مجاز وقيل في الجواب ان المراد بالجميل الاختياري
 الامر المستوجب الى المحنت سواء صدر بالاختيار او بالاجاب
 والصفات صادرة بالاجاب كما في شرح المواقف قال
 ابو الفتح في حاشية الادب الحمد معنيان مشهورا فاما
 لغوي ولا فري عرفي وكل منهما محتمل هذا وعلى كلا التقديرين

في قوله الذكر الجميل وفي الاصطلاح
 الذكر باللسان على الجميل
 مطلقا واما الحمد
 في اللغة حم

اما لا يراد المبني للفاعل او المبني للمفعول او الى صر بالمصدر
 ويجوز ان يراد ما يطلق عليه لفظ المحمدي لانه لا يلام التوفيق
 بحتم ان يراد الاستواء وان يكون للجنس وان يكون للمعاني
 اشار الى التوفيق لانه لا يلام الملك ايضا بحتم لا اختصاص
 الصفة بالموصوف وان يكون لا اختصاص المتعلق بالمتعلق
 متعلق فمثلا اثنان واربعون احتمالا حاصل من
 ضرب في الاثنين اولاد ضرب الثلاثة في سبعة ثانيا وضرب
 الاثنين في واحد وعشرين ثالثا انتهى وقال عصام الويل
 ولما كان بحتم المحمدي المبني للفاعل ثابتا في دون غيره
 انه قائم به دون غيره ويزيد بالمحمدي بقية المقام معه فيكون
 المفعول الحامد به في لا يتاخر من غيره فيكون محمدا في
 باظهار العجز عن المحمدي كما قال لا اخصي ثنتا عليك
 انت كما اثبت على نفسك ولا يخفى ان هذا المحمدي على
 اجزاء افراد الحمد وهذا اختار ببناء عم ليله المخرج
 حين لا يقي ربه انتهى اعلم ان للام التوفيق اما
 للجنس اي حقيقة الحمد من حيث هي مستحقة لله فلام
 للاستحقاق او مختصة فلام لله للاختصاص على اختلاف
 المشهور وكونه للجنس راجع عند المعاني لانه يناسب
 مدحوه الذي هو للجنس ولانه لا يلام لا مقتضى للعدول
 عنه الى الفرد لانه غني عن الفرد لما عرف ان اسم الجنس
 اذا عرف باللام فان كانا هذان حصنة من الماهية مفردة

وفي سبيل اتباع اللام وفيه اللام اتباعا
 للدار واتباع الحكمة النائية للدار
 على معنى اقوى فان قلت كيف جاز التبع
 في كماله وحده ان لا يجوز الا في كماله
 فلما نعلم الا انها الحمد لله وهو الابتداء
 استعمالها الحمد لله من كلمة
 مقصود

محل

حمز عليها والافان لم يكن هناك ما يدعى ارادة الحقيقة بحيث
 وجودها في معنى افرادها على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها
 من حيث وجودها فان كان المقام مناسب للاستواء على
 الاصل على غير معنى كذا حقيقة المحقق الشريف في شرح الحق
 فظهر منه عدم احتياج كونه للجنس الى قرينة واما الاستواء
 بقربينة المقام اي كل فرد من افراد الحمد لله تعالى الحمد في الحقيقة
 كله اذ ما من خبر الا وهو وزعم بعضهم ان كونه اللام في
 الحمد للاستواء خلاف ما ذهب اليه المحمدي لان المحمدي
 كلها ليست مختصة به بل عنده بناء على قاعدة الاعتناء به
 لان افعال العبد ليست مخلوقة لله تعالى فاللام عند الجنس
 وهذا الزعم مردود لما ذكره التفات راجي في المطول
 من قوله وقدم لاقتضاء المقام مزيدا اهتمام به وان ذكر الله
 تعالى في نفسه على صاحب الكشاف قد مر به بان فيه اي
 في التقديم ابراهم دلالة على اختصاص الحمد وانه تعالى به حقيقة
 ولما ذكر السيد في كاشيته من قوله اختصاص الحمد
 بالله تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به لست كما ظاهرا
 اذ لو ثبت على هذا التقدير فرد من الحمد لله تعالى كان
 جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون للجنس اختصاصه والمقدر
 خلافا فضايل الكشاف حيث طرح باختصاص جنس
 الحمد بالله تعالى فقد حكم باختصاص المحامد كلها به فكيف
 يتصور منه ان يمنع الاستغراق بناء على ان افعال العباد

٢

عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد باسمها مختصة
 راجعة اليه تع فان قلت جميع المحامد باسمها مختصة به
 تع ينافي هذه القاعدة المشهورة من الاختصاص فكيف يدعي
 مع نصيبه في مذهبه قلت هو لا يمنع ان يكون العباد
 وافعالهم على افعالهم الحسنة التي يستحق بها الحمد من الله
 تع فمن هذا الوجه يمكن جعل هذا الحمد راجعا اليه تع
 ايضا برشد الى هذا المعنى انه قال في سورة التغابن قدم
 الرظ فان لم يدل بتقديره على اختصاصه الملك بالله تع
 ثم قال واما محمد بن عمر بن عماران فغيره تع جرت عليه
 انتهى كلام الشريفي والخاصة بالاختصاص مثل انما
 لا اختصاصي ليستلزم اختصاصي جميع المحامد به تع
 كما عرفت من كلامه قدس سره وان اختصاصي الجنس
 ظ لان الجنس لا يتحقق بدون الورد والمقدر ان كل فرد
 محتفى به تع فيلزم اختصاصي الجنس بالشمسية والله اعلم
 اعلم واما العهد الثاني في خواصه من كونها للاستفراغ
 عند الاصوليين لما تقرر عندهم ان العهد مقدم على
 الاستفراغ ذكره القزويني واجابنا الارضي والمعن
 الفرد الكامل الذي هو محمد تع على ذاته العليا وصفاته
 العظيمة مختص به تع كما في التحقيق وقيل محمد النبي
 م ومنه قول بنينا عليه السلام النجاة لله وهو لا
 اختصه شاء عليك فانا اظهرها والعجز عن اداء الحمد

ما الجنس ؟

الحمد

الحمد وقيل محمد الاولياء والعاذرين وقيل محمد العلماء والاشقياء وقيل
 هذا قول المعنى له فانه تم قالوا بخلاف الافعال الاختيارية للعباد
 فلم يكن لهم جميع المحامد لله تع فجعلوا معظم الحمد لله تع اي
 كشيء وغالبه واما كونه للعهد الذهني فلا ينافي سبب المقام
 كما لا يخفى وانما يدل عن الفعلية لان هذا بالنسب وهو
 من المصادق التي تنصب بافعال مضمرة لا باكاديتة عمل
 معها ليدل على عموم الحمد وشيئة له تع دون تحذره ووضو
 لان الجملة الاسمية يقصد بها الاستمرار بحسب المقام المستظهر
 استمرار البشوات اذ كانت مثبتة واستمرار النفي اذ كانت
 منفية وكل من استمرار البشوات والنفي اعم من ان يكون
 ممكن الزوال او لا وهو المعبر عنه بالضرورة عند اهل
 الميزان فقولهم الحمد لله اما جزا وان شاء على الاختلاف
 المشهور في الاصول اما فخصه بطبيعة او موجبة او
 شخصية على ما مر من الاحتمال في لام التعريف
 ونحو كونه موجبة كلية اما دائمة او ضرورية لان الحكم
 اذ لاحظ بشوات الكلمات لله تع حقيقة تكون ضرورة
 لان بشوات ذاته تع ضروري وان لم يلاحظ ذلك
 تكون دائمة واكثر العلماء على اخبار واقع موقع الاشياء
 مستعمل في معناه مجاز لان اللفظ ان المتكلم ليس في حدود
 الاخبار والاعلام لان المحاط به هو الله تع وبنه
 وضع الخط موضع الميم والتقدير ليدل على ان الحمد
 الحمد

الحمد لله انشأ بنة ثمانية مع كفا في شرح مقدمة الجزري
وانما قال الحمد لله ولم يقل الحمد لله الخ لانه اذا رازق لتوهم
اختصاص الحمد بوصف دون وصف فان تعليق الحكم
بالمشتق يفيد علمه ما قد التفتاق كما هو المشهور
عند الجمهور رتبتم ان الحمد مرفوع بالابتداء وجبه لله ولا يبعد
ان يكون الحمد صفة للجلال مقطوعة او مجزئة
ولام لله مزية لتقوية عامل ضعيف والمعنى بسم الله
الحمد المجد والالكان اعظم نعم واظهرها واعظمها عبادة جميعا كونه
رب العالمين بقوله رب العالمين الرب في الاصل مصدر من
رب فلان ربه بربيه ترتيبا ابدلت اياه لشغل التضعيف
كما في تقض البازي مضار وتبا يكون الرب بمعنى الترتيبه وهي
الشيء الذي كاشفنا شيئا والمصدر لهم معنى لا يطلو على انشاء
الا لقصد المبالغة مثل جرد ابي عاد وفيه انه صفة مشبهة
من فعل متقد اذ منه بعد جعله لازما بنقله الي فعل بضم ثم ربي
به المالك لانه يحفظ ما يملكه وربيه وقيل مقصور من رب
ثم ربي بمعنى السيد كقوله ادكره عند ربك المستدرك ومعنى
الصاحب كقوله معاذ الله ان ربي احمى منواي اي
صاحبي وبمعنى المولي كقوله عزم في اشتراط اربعة وان تله
الامنة وترها وفي بعض الروايات ربها اي موليتها اهلها
والرب لا يطلو على الله تعالى الا مقيده بالاضافة كقوله تعالى
ارجع الي ربك وكقولهم هو ربنا الدار ورب البعير قالوا

اذ

اذ لم يشع اطلاق لفظ الرب بحد اعني الاضافة على غير نوع
في الاسلام وسع في الجاهلية نادرا اعتمادا على ظهور القرينة
واما لفظ الارباب فانه يطلق على غير نوع مضافا ومطلقا
كقوله تعالى ارباب متفرقون والعالم اسم لما يعلم به كالحق مع كل
اسم يختم به ثم كثر استعماله فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه
تعالى من الجواهر والاعراض فانها لا يمكنها واقتضاه الي
مؤثر واجب لذاته تدريج وجوده وانما جمعه توضحا
لشموله تحت من الاجناس المختلفة فان قيل كيف يجمع بالابتداء
النونا والاسم بما جمع بالواو والنون بشرط ان يكون صفة
للعقلاء او يكون في حكمها وهو علم العقلاء وان العالم ليس
فضلا عن كونه صفة للعقلاء اجيب عنه بان العالم لهم
لكنه يشابه الصفة من حيث كونه موضوعا للذات مع ملاحظة
معنى قائم به وهو كونه بحيث يعلم به الصانع وغلب العقلاء فيهم
وفضلهم على غير العقلاء من اجناس العالم مجمع كما يجمع اوصافا
لعقلاء المختلفة بهم واختلف في اعداد اجناس العالم
فقيل الله تعالى الف عالم ستمائة في البحر واربع مائة في البر
وقيل ثمانية الف عشر عالم الدنيا عالم منها وما العرمان في الارباب
الا لفظ ط في الف او قيل اربعون الف عالم عالم الدنيا من
مشرقها الى مغربها عالم واحد وقيل ثمانون الف عالم اذا
روي ان الله تعالى خلق مائة الف قنديل بالعرش والسموات
والارض وما فيها حتى الجنة والنار كلها في قنديل واحد
ولا يعلم احد ما في القنديل الا الله قال كعب الاضداد لا يخفى عدد
العالمين اصد الله وما يعلم جنود ربك الا هو وقيل

قيل لما فسر العالم مجموع الموجودات ولا يشك
ان مجموع الموجودات لا تتعدد فلم يجمع العالم
واجب ان كل جنس من اجناس الموجودات
يسمى بالعالم الاجسام وعالم الاعراض وعالم
الجسولات الى غير ذلك سواء كان ذلك القول
بالحقيقة او بالتجانس فجمع يشمل الحكم
ولو افرز منكر الفهم واحد من تلك الاجناس
ولو افرز معرفا باللام لوجاهة ان العقد
الي استغراق ذلك الواحد والى الحقيقة
اي العقد المشترك بين الاجناس ولو جمع
منكر لم يتعين التعميم لتلك الاضداد
في استغراق الجمع المنكر فلما جمع معرفا
واشهر بصفة الجمع الى تعدد الاجناس
واستغراق افرادها بالتعريف زال التوهم
بلا شبهة شرح هو اصل عتيق

صلوة
صلى الله عليه عشر ركعات وخطبته عشر خطبات ورفع عشر
درجات كما في الجامع الصغير للسيوطي وبالحديث رواه ابو
موسى انه قال عم كل كلام لا يبدؤ به بالصلوة على فهو اقطع
محقق من كل بركة كما في المفتاح واقتفاء بقوله تعالى يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما واعلم ان الصلوة لهم
من التصلية وكلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى ادلاله كان
فان مصدرها لم يستعمل اذ ذكر الجوهري وفي القاموس والصلوة
الدعاء والرحمة والانتفاء وحسن الشاء من الله تعالى على رسول
عمر وعبادة فيصير ركوع وسجودهم بوضع موضع المصدر
الشيء والفرق بينهما من الواصل لفظا وبالواو كتابة الآ
اذا اضيف او مشي فنكتب بالالف فقل صلواتك او صلاتا
وقال ابن درستويه لم يثبت بالواو في غير القرآن كما في
الفتح للنسباني ومعناها الشاء الكامل الا ان ذلك
ليس في معناها من ان كل ذلك اليه تعالى كما شرح التاويلات
وافضل ما قاله الامام المروزي اللهم صل على محمد وقل هو العظيم فالج
اللهم عظم في الدنيا علما ذكره ابقاء بركة وفي الاخر بتفضيله
اجم شقيقه كما قال ابن ابرو في المعنى ان العطف بالنسبة
اليه تعالى الرحمة والى الملك الانتفاء والى المؤمن الدعاء والى الجبر
على انه في الدعاء حقيقة وفي غير مجاز ثم الالف واللام اما
للجنس او للشيء او هو مفعول بالابتداء على المشهور ويجوز الجبر
بالعطف على الاسم اي بالصلوة اذ لفظ وجلة الصلوة
ابتدائية دعائية حتى تكلفوا في عطفها على جملة الحمد لله
فقد رواته لفظ نقول وقالوا اضرب بان الجملة الحمد لله

ايضا


ايضا انت شائبة وان كان في كلامه ذهب الجهور ويجوز ان يقال انه عطف
القصة على القصة مع قطع النظر عن ملاحظة المعطوف والمعطوف عليه
من الخبرية والانتشائية قوله السلام لهم من التسمية
وقيل مصدر لما في اي جعل الله تعالى اياه سالما عن كل مكروه
وانما ذكره لان الصلوة من السلام مكروهة قال النووي ولان
فيه امتثالا لظاهر قوله صلوا عليه وسلموا تسليما ومنهم
من اكتفى بلفظ الصلوة لما فيها من معنى السلام ولان الكراهة
في الاكتفاء ممنوعة بقوله علي بن ابي طالب في قوله والصلوة على تقدير
ان يكون متعلقا به على تقدير كونه عطفا على الاسم بالجر او صفة
له ويحمل تقديره على الجنس اي الصلوة السلام نازلة عليه واصلة
اليه منصبه عليه النصاب المطر على الارض فان قيل الدعاء اذا
استعمل على يكون دعاء بالشرك كيف يصح قولهم والصلوة على
سنة قلنا انه مخصوص بلفظ الدعاء واعلم ان النبي انما
بعثه الله لنقل الاحكام والرسول من بعثه الله لتبليغ
الاحكام ملكا ادبيا كما في التمهيد وقيل النبي من بعثه الله
لما وان لم يكن معه كتابا والرسول من معه كتاب كوي وعسي
كذا في الكشف وقيل النبي هو الذي اوجي الله اليه ملك غير جبر
والمشهور من اوجي اليه بجبر ان ذكره ابن الملك واورده على
اشراط الكتابان الكتب مائة واربعين والرسول ثلثة وثلاثون
عشر وايضا وادع عليه السلام له كتاب وليس برسول واجيب
عن الثانية بتخصيص الكتاب بما بين فيه الاحكام وعن الاول

واما عند الكوفيين فاصله اول لان الانسان يقول الى اهله
فابعدت اليوا والفا لتحررها واقتناع ما قبلها وعليك بالقول
الاول اياك وان تقول بالثاني لان الحق هو الاول وصريح به
السكاكي في شرح المصباح وفي الصحيح ان الرجل اهله وعياله
واله ايضا اتباعه وقيل له ذنبه قال في المفردات الال
الفقره آء العالمين فلا يقال الال على التقليد انتهى وقال
بعضهم ومنهم من قال الاسلام الال هو من هو علي بنه وملته
في عصره وفي سائر الاعصار سواء كان نبيا له عليه السلام
او لم يكن علي دينه وملته فليس من الة وان كان نبيا له
فابولعب وتوجه ليسا من الة ولا من اهله وهذا القول اصح
ذكره القوطي في تفسيره وفي شرح المسلم وهو المختار والظاهر
ان الال يطلق على اثني عشر معنى من اراد الاطلاع فليص
الى القاموس لو حمل الال على معنى الاتباع يكون ذكر الاصحاب
مختصا بعد التعميم كقولنا منهم كانهم نوع اخر كما في منزلة
الملائكة والروح ولو حمل على معنى الاهل وهو المشهور لكان ذكر
الاصحاب تقيما بعد التخصيص الاول ان يضاف الى الظاهر
كما يشعر ما قرأ من قوله عز في بيان كيفية الصلوة عليه السلام
صل على محمد وعلى آله ولانه فلما يضاف الى المصطفى كما قال
ابن الملائكة وغيره وحق استعمل في الاشراف فان قيل
كيف الاختصاص وقد قال الله تعالى ارفعون واشرف
لا يتصور في حق الكفا فلما اشرف في الكفا لا يتصور

باعتبا

باعتبار الدنيا لا باعتبار الاخرة ولما ارفقهم على سبيل التكميل والرفق
لا يستعمل في غير العقلاء فلما يقال الال كلام والامنة واعلم ان الصلوة
لا يجوز على غير الانبياء ابتداء فلما يقال اللهم صل على ابي بكر وعلى
لكن اختلف في هذا المنع فقيل حرام وقال الاكثر من مكره كراهة
تفسيره وذهب كثير الى انه خلاف الاول واما على غيرهم بطريق
التبعية فحاشا كما يقال اللهم صل على محمد وعلى آله كما في شرح مفردة
الجزري قوله واصحابه بالجر عطف على الال الصلوة فيجوز الذي
راي النبي عزم وراي النبي اياه مؤنثا به ومات على الال
سواء كان الرؤية في حال البلوغ او قبله او بعده وسواء كان الرؤية
بين ايمانه به عزم بين موته على الاسلام او لم يتخلل الردة
بين ايمانه وسواء طار صلبته او لا ذكر المحقق الدواني
وشروط بعضهم طول الصحبة واليه ذهب الاصوليون حيث قالوا
يشترط سنة شهر فصاعدا وشروط بعضهم مع طول الصحبة
ان يروى عنه عزم حديثا والقول الاول ادولى لشموله كل
صاحب ثم ان الاصحاب جمع صاحب الفاعل بجمع على افعال
كما ترجم به يسويه ومن يصاحب اصحاب وهو مرعى عند
الرحمي وقيل الزمخشري وقال بعضهم الحقيقي انه جمع صاحب
بالكسر وهو مخفف من صاحب بخذف الالف او جمع صحت بالسكون
وهو لم يجمع كنهه نهاره اذ الال والاصحاب بقولهم اجمعوني
دفع النورهم اليه مع عدم السمع اتباعا على ان الدعاء
لبعضهم لكن نسب الى الكل يجوز من غير ان ياراد لغير
البعض فانفع الوهم بالاكيد وهو في الاصل جمع اجمع لم يفضل

وجمع اصحاب
راكب
جمع
ركب
وجمع صاحب
والاصحاب ان الال
والفرق بين الال والاصحاب
كل مؤمن بقي الى يوم
كذا اجاب رسول الله ع
الال سواء رآه في الدنيا
والاصحاب كل من رآه وصاحبه
فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا
والاصحاب كل من رآه والفرق بينهما اوبى
الاهل ان الاهل اعم لان الاهل
يطلق على اهل البيت والعشيرة
سواء كانوا متحدين في الدنيا او لا
بخلاف الال والاصحاب كذا فرقا
اعلم المحققين شرح مفقود



اهل الصفة هم الاصحاب الفقهاء العابدون في المسجد
الساكنون في المدينة المتوكلين الي ربهم الحميد
عبد الله عروة قاسم عبيد ابو بكر سليمان
خارجة اسماوهم وعددهم م

من بحر السبط
نوفى العاصم بن زيد الدوسي صاحب كتاب اسم الفقه
في علم الرشيدي أبي علي بن الحسين وقدرناه في شهر ربيع
الاول سنة ١٠٤٠ هـ في شهر ربيع الاول سنة ١٠٤٠ هـ
في شهر ربيع الاول سنة ١٠٤٠ هـ في شهر ربيع الاول سنة ١٠٤٠ هـ



هذا كتاب حسن زيارك
ودنستين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان وجعله ذريعة
الى معرفة دقائق القرآن والصلوة والسلام على من عجز
عن ادراك مقامه عقول العقلاء وكل عن بيان حالاته
السنة فحول البلقاء وعيا له واصحابه الواصلين الى
الله الامد الذي لا تعد فيه بطرق مختلفة واضحة في البلال
متباعدة عن التشبيه والتمويه وبعد من حول على الشرح
المستوب الى المولى الكرم والاستاذ الفخيم مولانا عصام الدين
ابراهيم ارحم جنه النعم على رسالة الاستغارة للمولى المحقق
والخير المدقق مولانا ابي القاسم الميثقي السمرقندي اطاب
الله ثراه وجعل الجنة مثواه جهرها تراب اقدام الفقراء و
غبار رجائيس العلماء الموقر بالبحر والتقصير وقصور
باعد عن هذا الامور الخطير لقله البضاعة يتما في هذه
الصناعة الذكر لرحم الله امرأ عرف قدره فلم يتعد طوره
الا ان الحاج الاخوان والمخلان حمل على التماس بعضلاء
الزمان حسن بن محمد الزبياري عفي الله عنهم الملك
الباري للولد الاعز الامجد شمس الملة والدين محمد رفته
الله السلامة وحفظه عن موجبات الغدامة يوم القيمة
انه ولي الاجابة واليه الانابة يقول قولاهن اعتقاد
يوجب النجاة عن هول يوم التناد عدل على ضمير السلام
الى المظهر الذي هو العبد المفقير للاستعطاء اذ في

ذكر

ذكر العبودية والافتقار هضم لنفسه واعتراف بعجزه
وقصور بضاعته عما هو بصدده فحالباب فيضه ويحط
بالبال ان اللام الداخلة على المظهر الموضوع موضع المظهر
للعهد الخارجي لانه ذلك الضمير ان كان للقائب فلا بد
من تقديم ذكره في الجملة والمعرف باللام الموضوع موضع
الضمير المتقدم ذكره في الجملة مستقدم ذكره في الجملة ليكون
للعهد وان كان للمتكلم او المخاطب وهما متعينان عند المخاطب
فيكون المعرف باللام الموضوع موضع احدهما متبينا
عند المخاطب كعتيق الامير الواحد في قولهم خرج الامير
الا لم يكن في البلد الامير واحد واللام فيه للعهد الخارجي
نكده هناك فتكون للعهد مثله ولا يذهب عليك ان
الفصل بين التسمية والتحد بشئ لا يخلو عن سؤال الادب

الا ان يقال الفصل ليس بالاجنبي بل عايدل على الترتيب
في التحد على آل محمد اه الا ترى وقع مقول الهمد القول الفصل
ان هو

الى الطاف ربه اللطف الاحسان بعرفق ولطف الله
احسانه الى عباد به بايصال المنافع اليهم واختار من
سماته الحسنى الرب ايماء الى انه غير مستقل بامر بل محتاج
الى تربية ربه احتياج الاطفال لستره لا لافضاله ووضو
الاطاف بالحفيظة مع انه كما يقتقر الى الحفيظة وهي النعم
الباطنة يفتقر الى الجلية اظهرها لما خفي واعراضا عما ظهر
اول شدة حاجته هنا الى الحفيظة التي من جملتها الاقدار على التلطف
حقها ايج احاط بهما احاطة تامة مغفرة اي لذنوبهم
وفيه اعتراف بكثرة ذنوبهما وانها احاطت بهما من كل جانب

والفصل في التسمية والتحد بشئ لا يخلو عن سؤال الادب

وهذا الاعتراف في حق الادب المحمدي مخلوق على سوء الادب
 الان يقال غلب نفسه عليه او ادعى سرارته من نوبه اليه
 الجلية لا يخفى ما بين الحقيقة والجلية من صفة الطبا
 وجلالة المغفرة مع انهما من الامور الخفية بجلال الاشياء
 المرتب عليها فكانت طلب مغفرة عظيمة ظاهرة الان
 الوافية بمبالغة الوافية والمراد بها الوفاء بالحاجات بل
 بما رعه الله تعالى في عبادته الصالحين مما لا يعي رت
 ولا اذن سمعت ولا خطر يبال بشرفها وقد اخذ
 زيادة النعم بالمحمد من قوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم
 لان الحمد المذكور ههنا هو الحمد الجامع للشكر لوقوعه على الانعام
 ويدفع به البكينة اخذ من قوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم
 كفرتم ان عذابي لشديد ولا يخفى ما بين النعم والبلية من
 الطباق وكذا في البكرة والعشيرة المراد بهما الدوام وهما
 ظرفان ليزداد ويدفع على سبيل التنازع ويحتمل ان يكونا
 ظرفين للمجد فانه محمول المصدر وان لم يحجز ان يتقدم عليه
 سيما اذا كان معروفا باللام الا انه يجوز ذلك اذا كان ظرفا
 كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وتقدر العامل مقدم بقرينة
 المؤخر فتكلف مستغنى عنه وحيثما احتمل ان الدوام يحتمل
 التخصص للمعروفين لشرفهما واجتماع ملائكة الليل
 والنهار ورافع اعمال العباد فيهما الحمد لو اذهب العطية
 للمجد خبران وليس فيها عائد الى الاسم لانها متحدة به
 كما في خبر خبر النيران وقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت
 انا والبيتون قبل لا اله الا الله واللام في الحمد اما الحسن او اللام

والاول

والاول يستلزم الثاني لا يقال ترتيب الحكم على المشتق
 يدل على علة المأخذ فيفيد ان جميع المحامد ثابتة له تعالى
 بسبب الانعام مع انه ليس كذلك لانه تعالى كما يستحق
 الحمد على الفواضل يستحقه على الفواضل لان نقول لم يجعل
 الانعام عليه لشبوت جميع المحامد له تعالى بل علة للاخبار
 بان جميع المحامد ثابتة له تعالى ثم اعلم ان اسماء الله
 توصيفية عندنا اعني ان اطلاقها عليه تعالى موقوف
 على الاذنية من الشارع وما سمعنا اطلاقا عليه بصفة المبالغة
 اي كل عطية فاللام للاستغراق او العطية المعهودة التي
 نزلت فيها السورة اي السورة الكونية وحيث يكون اللام للعهد
 الخارجي سبق الذكر تحقيقا والتقدير وفيه بحث اذ
 يشترط في العهد الخارجي سبق الذكر تحقيقا والتقدير
 والاشارة الى الحاضر كما في المنادي واسم الاشارة يا ايها
 الرسول وهذه الرجل او علم الخطاب بعد خوله كقولك ركب
 الامير من سبق ذكره اذ لم يكن في البلد الا امير واحد
 وكقولك لودخل الدار غلق الباب وههنا ليس كذلك
 ولانه لا يلائم مقام المجد فانه يقتضي استغراق المحامد يقتضي
 استغراق العطايا فحيث اي عين كونه اللام للعهد الخارجي
 تناسب فقرنا الحمد والصلوة الشدة الفقرة بمنزلة
 نصف البيت في النظم مثلا الحمد لو اذهب العطية فقره والصلوة
 على خير البرية فقره اخري الشدة تناسب ووجه زيادة
 شدة التناسب ان بين فقرتي الحمد والصلوة شدة التناسب
 بسبب ان فاصلتها متساويان في الوزن والتقفية في

تعالى من يوق به بل السمع
 هو الواهب حج

واذ كان اللام للعهد كان العطية عبارة عن الكون الذي
 خضع بسيد البشر ليحصل بذلك مناسبا حوي بينهما
 من حيث المعنى اذ يكون دواعي التسوية مدكورا
 في فقرة الحمد فيزداد بذلك شدة التسليم بينهما ولا يخرج
 الحمد بذلك اي يكون اللام للعهد على ان يكون على النعم
 اي على انعامها على اذ ذهب كثير من المحققين الى انه لا يثبت
 وصول النعمة المشكورة عليها الى الشاكر فهو يوم يسمي البرايا
 ثم يعنى ان المقام يقتضي ذلك رعاية للسمع والالتفات
 على المتكلم الى الغيبة ولقائل ان يقول الظاهر ان الصبر
 المضاف اليه في قولنا نبينا عبارة عن الثقلين لانه لا يحل
 انهم مرسل اليهما فقط والظاهر ان مرسل اليها اعبان
 عن الملك وسمى الانسان والحي فلا التفات الا ان يقال
 بالتعميم في الاول والتخصيص في الثاني ثم انه لم يذكر الوصف
 ولا لانه الواهب العطية تنبها على ان قوة الاختصاص
 به تعالى وانه لا يذهب الوهم الى موصوف غيره وسلك
 في ذكر النبي عم هذه الطريقة فاقترع على وصف بما اورد
 فيه جميع كمالاته فخيم الشانه فقال والصلوة على خير البرية
 قال العلماء الاقتصار على الصلوة بدونه السلام مكرره
 ولعله ترك رعاية لتناسب الفقرتين اي جميع البرايا
 يوهم ان لام الاستغراق بمعنى كل المحمود وليس كذلك
 وكأنه اوجي به الى انه خبر من مجموع البرايا كما انه خبر
 عن الكل البرية وفيه كامل فالاولى ان يقال كل سببه كما قال
 اي كل عطية ويجوز ان يكون اللام للاستغراق العرفي
 كما في

يقول

او محيا

كما في قولهم جمع الامير الضاعة فيقول المعنى الى ما اراده
 الشارح بلام العهد والبرية المعروفة على ان يكون
 اللام للعهد الخارجي اي من الانسان والحي والملك الكرام
 قدم الانسان لشرفهم واخر الملك عن الحي ووصفهم با
 لكرام مع ان الموصوف مفردا للفظ رعاية للسمع
 جيزا لما حصل من التقصير في حقهم بتقديم المفضل
 عليهم فنقل عنه ههنا حاشية هي هذه هذه الشرح اذ
 احسن الى قول الحمد لو اهاب العطية وصلوة الماتن الا
 انه في الماتن عطف على محذوف الحمد لو اهاب العطية وفي
 الشرح الى العطف على قوله ان احسن انتهى ما نقل
 ويجوز عطف الصلوة على اسم ان اما على اللفظ او على
 وعطف الخبر على الخبر كذلك فيكون ان كان داخل
 على جملة الصلوة ايضا ويجوز ايضا عطف جملة الصلوة
 على خبر ان لا يقال لا يجوز ذلك لانه الصلوة ليست
 ما اراد به النعم الوفية ويدفع به البلية مع انه يلزم
 ذلك من العطف على الخبر لانا نقول الصلوة من افراد
 الحمد لان فيها اعترافا بانها تعالى مرسله صلى الله عليه وسلم
 انينا ومحسن به علينا وحي مناسب فقرنا الحمد و
 الصلوة اكل التناسب من جهة انها ما يراى به العطايا
 ويدفع البلايا لا يقال يرد عليه انه يكون عطف
 الخاص على العام ونكتة المشهور لا تثنى ههنا
 فكيف يصح العطف على خبر ان لانا نقول يحصل
 بهذا العطف الخروج من عهد الصلوة كما في البقرة

١٢

وكفى بفتنة وعلى آله اعاد الله على ردة على الشيعة
لعنه الله تعالى عليهم فانهم يكرهون الفصل بينه عليه
الصلوة والسلام وبين آله بكلمة على اذ هي احد معاني
الآل والصواب ان يقول احد معاني الآل لانه الآل
يطلق على اثني عشر معنى من اراد الاطلاق فليج
الى القاموس لا يقال مراده احد معاني الآل المناسبين
للمقام لانا نقول نفعل المناسبة ايضا اكثر من اثني
لما ذكر في القاموس من ان ال الرجل يطلق على ابناء
وعلى ال اوليائه وعلى اهله ثم ذكر فيه ان اهل النبي
عمم ازواجه وبناته وصهره وهو على رضا و
نساؤه والرجال الذين هم آله وقال رحم الهم
مومناو بنو هاشم وبنو المطلب الذين هم عليهم السلام
فلا يلزم على المص الا هال اي اهل الاصحاب
رضه مع ان راب المؤلفين ذكرهم مع ال بل فيه
اي في تفسير ال بالاتباع ايهم حسن الابهام
معروف والمعنى القريب او المعاني القريبة للآل
ظاهرا وظاهرا مما ذكرنا فافهم وجه حسنة
انه موجب لعدم اهل الاصحاب بل احد من الاله
ولو قال وعلى ال العلية بدل قوله ذوي النفوس
الزكية ومجمل احتمالا بعيدا ان يكون المعنى ولو
قوله العلية بعد قوله وعلى ال حتى يصير فقرة الال
بزيادة فقرتين ويزول طولها المفراط لكان احسن
سبكا لانه يصير بذلك فقرة الال مناسبة
لسائر

لسائر الفقرات في المقدار وان كانا فقيرتين كما في
الاحتمال وقد اشار بقوله سبكا الى المتعارف مكينة
وتخييلية حيث شبه في نفسه فقرة الآل بالجواهر
المدابة فان السبك هو اذ ابتهاوا ثبت له السبك
الذي في كوازم المشبه به والتشبيه استعاره مكينة واثبات
لارزم المشبه به للمشبه تخيلية واعلى منزلة لانح
يكون اشارته الى علو آلهم على اعم سائر الانبياء
اخذ من قوله تعالى كنتم خيرا ما اخرجت للناس
يفيد غير يتهم من اعم سائر الانبياء كما انه م
خير من انبيائهم ورحم تناسب فقرتا الصلوة عليه
وعلى آله اشد تناسب عند المحاب الروية اي الناجل
ذوي النفوس الزكية اي المفلحة لا يخفى ان الالفاظ
في الواقعة في الخطب وغيرها الغير المعلوم وضعها
لمعانيها بعينها محتاجة الى التعريف اللفظ الذي
بالا الى التصديق بانه هذا اللفظ موضوع لذلك
المعنى وليس به المقصود به تحصيل صورة غير حاصلة
كما في التعريفات الحقيقية بل المقصود به الاشارة الى صورة
وتعيينها من بين الصورة الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور
موضوع باراد الصورة المشار اليها والى كية ليست
بموضوعة للمفحة والدليل الذي اورد لا يدل على ذلك
بل على خلافه والارزم ان يكون الحكم لغوا اذ لا معنى لقوله
من افعلا والقول بانه تعريف بالارزم انما يتمشى في
التعريفات المعنوية دون اللفظية بل النفوس الزكية

هي الطاهرة عن الكدرات البشرية او النامية المرقية من
 حضيض النقصان الى اوج الكمال وزكا النفس
 يستلزم العقل جواب عما يقال انه مدح الال به تزيين
 القوة النظرية واهمل مدحهم بتهديب القوة العملية
 فاجاب بما ترمي وفي بعض النسخ زكا العقل وله وجه
 ايضا فانه زكا النفس يستلزم زكا قواها فانه النفس
 سلطان القوي والناس على ملوكهم والعقل قوة
 من قواها عند المتكلم واتحادها انما هو مذهب الحكماء
 ولا يذهب عليك ان قوله وزكا النفس يستلزم زكا
 العقل لا يلائم تفسيره السابق للزكية اذ لا معنى لصلاح
 العقل فينبغي ان يجعل الزكا ههنا على معناه الحقيقي وهو
 النماء والطهارة فقد اجر الله تعالى الحق على السبانه
 من حيث لا يشعرون واعلم ان البضاوي فسر الزكية
 في الآية بالاغناء وبالعلم والعمل والاغناء بالعلم اشارة
 الى تكميل القوة النظرية والاغناء بالعمل اشارة لتكميل
 القوة العملية فعلى هذا يكون النفوس الزكية هي النامية
 المترقية او الطاهرة عن المحل والاعمال الصالحة بالعلم
 والاعمال الصالحة وح لا حاجة الى حديث المتكلم
 اما بعد فحفظ من الظروف الزمانية المبنية
 المقطوعة عن الاضافة اي بعد الحمد والصلوة ذهب
 العلامة التفتازاني في شرح التلخيص الى انه جزء
 من الشرط وليس كذلك بل هو جزء من الجزء قدم على الفاء
 ليفصل بين اداة الشرط والجزء لكانت تسمى قولها واليه

الذهب

٥٥
 توقع شيء ما لا ان التأليف

ذهب النجاة وهو الاوجه لان المقصود هنا بيان ان
 التأليف المصدر بالحمد لازم لتوقع شيء اما ان التأليف
 لازم لتوقع شيء بعد الحمد اذ لا يخفى ان التاكيد اغايلان
 تهييم الشرط لا تخصيصه ولان المناسب لملاحظة تقدير
 التأليف بالحمد ان يجعل بعد ظرف الجزاء ووجه ما ذهب
 اليه التفتازاني انه ينظر الى ان الايتان بكلمة اما اغا
 وقع بعد الايتان بالحمد والصلوة فالمناسب ان يجعل
 بعد جزاء من الشرط اما هذه اي الواقعة في اوائل الكتب
 وغيرها التي لم يسبق عليها مجمل لا لفظا ولا تقديرا
 حتى يجب تكريرها لفظا وتقديرا لتفصيل ذلك المجمل
 لمجرد التاكيد اي تأكيد الجزاء فانك اذا اردت تأكيد
 زيد منطلق مثلا نقول اما زيد فمنطلق فانه حاصل
 معناه ان انطلق زيد لازم لتوقع شيء ما والمعلوم
 متيقن الوقوع فكذا اللازم قال التفتازاني في آخر علم
 الجديد نقله ابن الاثير^ط والذي اجمع عليه المحققون
 من علماء البيان ان فضل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم
 يفتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله فاذا اراد ان
 يخرج منه الى غيره فصل بينه وبين ذكر الله تعالى
 بقوله اما بعد انتهى كلامه فلا يصح قول الشارح
 اما هن لمجرد التاكيد لانه لا يقيّد التاكيد وفضل الخطاب
 معا بل هو اعم حتى قال بعض الفضلاء ان اما الواقعة
 في اوائل الكتب المقصود منها مجرّد الفصل بين ذكر
 الله تعالى وبين الموقوف له الكلام وما يدرك ذلك بانه

ط
 لابن الاثير

المنباد من عبارة الكشف في صورة ص ويمكن ان يجاز
عنه بان الحاصل الذي يفهم من قوله يجوز التاكيد اضاف
بالنسبة الى تفصيل المحل واليه اشار بقوله لا تفصيل
المحل ملا في افادتها معنى آخر مع التاكيد كفصيلية
الخطاب والمحارزات الآتية يسبق ان الاهتمام بكونها
للتاكيد كفصل الخطاب والمحارزات استند من الاهتمام
بكونها للتاكيد بدليل ما نقل آنفا فلم يقل المحرر فصل
الخطاب او المحرر بهما الا ان يقال اعني شتره كونه
لفصل الخطاب عن ذكره ذكر ما هو الا حفي بالحصر الا
ضافي والا وبي ايضا اي كما اثبت القوم حتى الرضى
الثانية وليس المعنى كما اثبت الرضى الثانية كما توهم
ومن قصر نظره على الثانية ونفى الاول فلا بد له ان
يجعل اما حينما وقعت على انها لتفصيل المحل بآداب
تكلفات فقد صدق في حقه ما قاله الشارع فقد صار
ذلك القاصر النظر عابثا اي شقيفا او قاصدا لهذا
المعاني بكلام المعنيين لا رتخاب تكلفات حيث
قد رانا اخرى عديلا لانا المذكورة وقد رلها شرط
وجزاء وحرف العطف وقد راسا مجالا حتى يستقيم
تفصيل لا يجزى لها اي تلك التكلفات عابثا اي
مريدا وقاصدا والحاصل ان اما المذكورة في اوائل
الكتب ونحوها لم يقل احد انها لتفصيل المحل وعد يلحقها
محذوف فذلك القاصر النظر حامل لكلامهم على
ما هو بعيد عن مرادهم فانه معاني الاستعارات
بمراد مح

الفاء

الفاء في جواب اما ومدخولها علة لا اردت والفاء
في قوله فاردت رائدة وموسيط بعد بين اما والفاء
كان للفصل بينها ولا يجوز الفصل بينهما باكثر من جزء
الحرف فان كان ذلك الجزء الفاصل من اجزاء الشرط
فلا يجوز ح تقديم شيء من اجزاء الجزء على الفاء
كما لا يخفى فالاولي فتح همزة ان في قوله فان على حرف
الجزء ليعود من اول الامر بالعلية ولا يسبق
الذهن الى انه جزء واليه ان قوله فاردت تفريع عليه
كما توهم فانه ذلك معنى سخيف لا يذهب اليه الا من له
عقل خفيف وحاصل المعنى اما بعد فاردت ذلك معاني
الاستعارات وافسامها وخرائنها سهلة الضبط
لانها قد ذكر في الكتب مفضلة على الضبط وهذا
معنى يتلقاه العقول بالقبول اراد الاستعارة الممثلة
اي اراد بالمعاني او بالاستعارات ان كانت الاضافة بيانية
وذلك كان عبارة الشرح فيما سياتي معناه قوله ان المعاني
لفظ الاستعارة ياتي ذلك كما يفتح عنه عبارة
فيما بعد وهي قوله لتحقيق معاني الاستعارات
وافسامها فلا وجه للجمع فيه ان وجه الجمع ان الاضافة
بيانية لا لامية وايضا اللفظ المشترك له تعدد
اعتباري باعتبار دلالة على كل واحد من معانيه
فللمع وجه باعتبار ذلك التعدد الاعتباري او بقول
اللام للجنس وهي تبطل وانه ليس للاستعارة بالكنية

اقسام فيه ان اضافة الاقسام الى تلك المعاني لا تقتضي
ان يكون لكل معنى اقسام بل يكفي لبحث ثبوت الاقسام
لبعضها على لا نهائية ليس لها اقسام فانها تنقسم الى المطلقة
والمرسحة والحرة كاقسام المصلحة اليها الا يرى ان
اوي في آخر القدر الثالث الى اقسام الملكية والخيالية
الى اقسام الثلاثة الا ان يريد ان ليس لها اقسام مذكورة
في كتب القوم وكما ان لا اقسام للاستعارة بالكنائية
على زعمه فكذلك الاقسام للاستعارة الخيالية وان لم يتحقق
اي لم يذكر في كتب القوم القرينة الملكية فيه ان الاضافة
القرينة الى معاني الاستعارة لا توجد ان يذكر لكل معنى قرينة
بل يكفي لفحة الاضافة اليها ان يذكر قرينة بعض ذلك
المعاني لا يحتاج قرينة الى التحقيق فانه الاضافة لادني
الملازمة شائعة واما جمع القرينة فهو اما باعتبار
المواد او لمشاكل ما قبلها او باعتبار قلب القرينة
على الترتيب كما سيأتي فانه الجمع كثير ما يطلق على ما فوق
الواحد فتأمل كان وجه التأمل ما اشرنا اليه في المواضع الثلاثة
والاولى ان يقول بدل عسيرة الضبط غير مضبوطة
لداغ مضبوطة لانه قوله مضبوطة يدعو او يقتضي
فيه تأمل ان يقول غير مضبوطة ليتعادلا ولا يخفى ما في
هذا الشق من ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب
اللفظ لانه غير مضبوطة يحتمل نقول الضبط وتقسيم
وكذا مضبوطة يحتمل ان يكون ضبط لا يحتمل في العرف

بزوال

بزوال نقدره وبقاء تقسم وان يكون بزوال تقسم وحصول
سهو لتخرج ان المراد منها الشق الثاني فلهذا صرح بعينه
المضبط ثم اختار في الثاني مضبوطة لاختصار الكلام
وعدم لبس المرام وكما ان ثبت على ذلك بقول فيجعل مضبوطة
على سبيل الضبط حيث ارتكب التأويل في الثاني فقط
ولم يقل او يجعل عسيرة الضبط على غير مضبوطة ليظهر
التعادل اي التقابل فيه اشارة الى ان التقابل حاصل قبل
التأويل وانما يظهر به والاقوال لتتعادلا ولا التي الى
يحفظ في طرف على حدة صفة كاشفة عن وجه تسميتها
بالقرينة ويحتمل ان يكون وجه التسمية بانها لا نظير لها كما انها
فريدة العصر ووحيدة الدهر وانها فريدة البلد والافليم
او انها تنفرد في الصدق ولا تخلط باللائي هي جمع لؤلؤ
وهي الدرة الكبيرة كانت او صغيرة والقرينة هي الكبيرة
منها كذا في القاموس الا ان المراد باللائي هنا الدرة والصفاء
بقرينة عدم خلط القرينة بها من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف وانما لم يقل من اضافة الصفة الى الموصوف
لانه المشهور فيها ان يجعل المضاف نفسه صفة للمضاف اليه
كما في جرد قطيفة وهذا لم يجعل القرينة صفة للعوائد
بل قدر الحار وجعل الطرف مستقرا صفة للعوائد ويحتمل
ان يكون من اضافة الموصوف الى الصفة والمفعول فتمت
فراغ عائدة التي من كتب القوم اي ما اخذته منها بل الاولى
ان يكون قوله فراغ عوائد مركب وصفي لا اضافي
اي عوائد كالفراغ شبه بالنفس على انها ايضا من اضافة

المشبه به الى المشبه كل حين المادة ويستفاد من كلامه ان
 اضافة كل مشبه به الى المشبه من اضافة الصيغة الى الموصوف
 ولا يخفى حسن اضافة الفرائد الى العوائد وجه الحسن
 ان العوائد جمع عائدة وهي من العود وهو الرجوع والاشياء
 المذكورة في الكتاب المشبه بالفرائد عوائد من المتقدمين
 والمتأخرين الى المصنف لكان محسن لها اما لفظ الحصول
 التجسس بين الفرائد والعوائد دون الفرائد والعوائد
 واما معنى فلانة القائدة ما اكتسبت من علم او مال وهذه
 المثل مكتوبة من القوم والظاهر ان المصنف ذكر العوائد صريحا
 لنقصه بانها ليست متى بل من القوم واليه اوي الشارح
 بقوله ولا يخفى حسن اضافة الفرائد الى العوائد في هذه الكتب
 فالعوائد احسن بالنسبة الى هذه الغرض من ذكر العوائد فان
 الاخذ من الغير ليس مأخوذا في تعريف القائدة بل هي اعم منه
 ومن المخترع بخلاف القائدة فانها تصرف في المأخوذ من
 الغير بناء على ايماء الشارح اليه بقوله في هذه الكتب
 لتحقيق معاني الاستعارات المحتاجة الى التحقيق ^{اختلاف}
 بينها وهي معاني المكينة والتخييلية المحققان في العقدين
 الاخيرين واما معنى المصرفة فلا يحتاج الى التحقيق لظهورها
 وعدم اختلاف فيها فاعلم ان هذا لا يراد ان لم يحقق جميع معانيها
 واقسامها لم يحقق مراحه الاقسام المصرفة في العقد الاول واوي
 في اخر العقد الثالث الى اقسام المكينة والتخييلية الى المطلقة
 والمربوطة والمجردة وقرائنها المحتاج الى التحقيق وتلك
 ليست الا قرينة المكينة وتحقيقها في العقد الثالث
 وقد ظهر بما ذكرته وجه قوله فيما بعد والا وحق دون

الثاني



الثاني كانه ادراج الترتيب جواب سؤال مقدر
 تقديره انه لم يذكر المصنف الترتيب مع القرائن
 هنا مع انه مذكور معها في عنوان العقد الثالث
 فاجاب بما تربي تغليب القرينة على الترتيب فذكرها
 بلفظ القرائن فيكون الترتيب ايضا مذكورا في
 العنوان لا يقال لادراج ترتيب المكينة في قرينتها
 وجه حبيبه لان كل منهما من ملايمات المستفاد
 واما ادراج ترتيب المصرفة في القرينة وتغليبها
 فلا وجه له لان قرينتها من ملايمات المستعار له وترتيبها
 من ملايمات المستعار منه لا نأخذ بقول كلامنا في ترتيب
 المكينة لانه ذكر في عنوان العقد الثالث قرينة المكينة
 وترتيبها واقتصر هنا على ذكر القرائن فورد
 عليه الاعتراض بالاقتصار هنا على القرائن دون
 هناك فاجاب لتغليب فلا يكون الترتيب المندرج
 في القرينة بالتغليب الا ترتيبها ولا ينافيه قوله
 وجعله داخلا في تحقيق اقسام الاستعارات لانه
 اراد بذلك الاقسام اقسام المكينة المولى اليها
 في اخر العقد الثالث او لم يلتفت اليه لانه الاهتمام به
 لا يخفى حسن هذا الوجه الاتري ان اعتبار الترتيب
 في تسمية الاطلاق والتجريد انما يكون بعد تمام الالتفات
 كما سيحى دون الاهتمام بما ذكره اي في العنوان
 فلهذا لم يذكر الترتيب فيه وجعله داخلا اشار
 الى ترتيب جواب مقدر كانه قال لا يقال انما ترك
 الترتيب هنا مع انه مذكور في العقد الثالث

مع القرائن لانه جعل داخل في تحقيق اقسام الاستعارة
الممكنة لانه اي الترشيح انما ذكر في القريفة الخامسة
من العقد الثالث لتحقيق قسمها الذي هو الاستعارة
المرشحة فيكون ذكره هناك وسيلة الى تحقيق
الاستعارة المرشحة فلا يناسب ان يذكر هنا مع القرائن
لانه مقصود بالتبع والمقصود بالتبع لا يقدم من التبع
المقصود فيها الكتاب لانا نقول يا باه اي ذلك
لجعل ذكر القرائن يعني ذلك الجواب منقوص بذكر القرائن
لانه ذلك الجواب كما يقتضي عدم ذكر الترشيح يقتضي
عدم ذكر القرائن اما اولاً فلان البحث من القرائن
من جملة تحقيق الاستعارة الممكنة اذ لا يتم ولا يتحقق
استعارة الا بقريفتها واما ثانياً فلان البحث عنها
لتحقيق اقسامها اي اقسام الممكنة التي هي المطلقة و
المرشحة والمجردة لانه اذا فرق تحقيق الاستعارة
على القريفة بالطريق الاول ويتوقف تحقيق اقسامها
وافرادها عليها فتقتضي ذلك الجواب ان لا يذكر القرائن
هنا لهدية الوجهين على انها قد ذكرت فيكون ذكره
الجواب من ثانياً وفي الايات المذكورة بحث لانه ذكر القريفة
ليس بمجرد انها قريفة بل العدة في ذكرها وتحقيقها
انها استعارة تخيلية ومعنى من معاني الاستعارات
خلان الترشيح فانه ذكره بعد تمام الاستعارة
لتحقيق قسمها الذي هو المرشحة وايضا الجواب
المذكور صحيح لانه المرشحة الترشح لا موجب
فلا ينفق بالقرائن ولا يخفى حسن نظم القرائن في

العقود

العقود العقد بلس العين القلادة وجعل الحسن انه شبيه
مما حكت به بالعقود في ان كلامها مشتمل على التكاليف
ثم استعمل اسم المشبه للمثبه استعارة مصرحة
وذكر القرائن التي هي من ملايمات المتعارف من تشبيها
لها واثبت النظم الذي هو من ملايمات القرائن لها
ترشيحا على ترشيح لان المقصود تحقيق الاستعارة
ولكون التفصيل على طبق الاجال فاسواه كالمجاز لئلا
مذكور بالتبع والمذكور بالتبع لا يلاحظ في العنوان
اوضح وجه الاوصحية كونه التفصيل مطابقا لاجال
لانه المذكورة في الاجال السابق انما هو الاقسام ومما
يجب التنبيه عليه ان المراد بالنوع النوع اللغوي
دون المنطقي اذ لا يجوز ارادته ههنا والا لوجب ان
يكون المجاز في قوله انواع المجاز جنسا لا عرضا عاما
ولما يكون بعضها من بعض بالفصل بالانواع والتميز
الذاتيات والعرضيات اصعب من خراط الفتاد تحقيق
اللغوي الذي لا يقتضي شيئا من ذلك وايضا قوله
لئلا يتبادر الوجدان الى اقسام الاولية يدل على ان المراد
به النوع اللغوي لان جعل اقسام الاقسام اناسا ما جاز
في الجملة ولا يجوز ان جعل اقسام النوع المنطقية
الحقيقية انواعا لانه اقسام تلك الانواع اضافة
لداعي ذكر الكلمة وللاشارة الى تقسيم آخر لمطلق المجاز
وهو الى المفرد والمركب بل الاوجه الاوضح ههنا والاضافة
في داني ذكر الكلمة ببيان في تعريفهم ذكرها في تعريفهم

لا يقتضي تقييد المصروف ههنا بالافراد بل يقتضي احوالا
اما التقييد المذكور او تبديل الكلمة باللفظ ويمكن ان
يدفع بالغاية الى التمثيل يقتصر عليه ولم يذكر قسمه
لانه يلغى داعيا الى الصرف المذكور كما هو مقتضى ظاهر
كلامهم فيه ايماء الى احتمال كونه المقسم اعم من المعروف
وح يحتمل الكلمة على ظاهرها واقول هذا الاحتمال اظهر
من الذي ادعى الشارح ظهوره بقرينة الزم ذكر الكلمة
في التعريف ووضعوا المظهر موضع المظهر عند التقسيم
لانه وضع المظهر موضع المظهر يقتضي نكته والمناسب
ههنا ان يكون تلك النكته مغايرة المقسم المعروف
ففي كونه اتحاد المقسم المعروف مقتضى ظاهر كلامهم
حيث لانه صرف المقسم بالقرينتين المذكورتين الى الاعم
من المعروف هو من صرف الكلمة في التعريف الى الاعم الغير
المستبد بقرينة التقسيم الى التمثيل لحفظ التعريف
عنه لكون ذكر الكلمة في تعريفهم داعيا الى تقييد المصروف بالمفرد
وبنه انه لم يذكر المصروف في التقسيم الموجب لصرف الكلمة
عن ظاهرها ايماء الى سيد كرم الحجاز المركب في الفرية السادة
من هذا العقد فلا حاجة الى تقييد المصروف لذلك العرف
بل التقييد بالمفرد للاشارة الى تقسيم آخر وفيه نظر
لانها داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت ولا يقرنا
دخولها في الكلمة المستعملة فيما وضعت له فلما لم
اخرجها بتقييد اصطلاح بها الخطاب فيه بحيث
اما اولا فلانه لو لم يذكر فيه اصطلاح به الخطاب

قول مقتضى ظاهر كلامهم يقتضي مطلق
الحجاز الى المصروف والمركب فيكون المقسم
مطلق الحجاز واما المعروف فيجوز ان
يكون هو اقل الكلمة ويحتمل
ان يكون اخص لو لم يؤل
وايماء هذا الباطن الى عدم
التقسيم لانه الاحتمال
المذكور
نفسه

ولم يكون الحيشة ملحوظة لمخرجت عن التعريف بقوله
لعلاقة وقرينة اما ثانيا فلان المتبادر من اصطلاح
به الخطاب العرف الخاص المقابل لشرح واللفظ والعرف
العام والالفاظ الواقعة في التعريفات اما يحتمل على معانها
المستبد منها ويحتمل التعريف بل نقول انما ترك
المصنف في اصطلاح به الخطاب الكفاء بالعلاقة الا
الاعتماد على الحيشة بل لا يصح ذكر الحيشة في تعريف
الحجاز كما سبق من قريب والعجب من الشارح
الحاضر كيف يجعل من هذا الامر المصنف على ما نقول
ليس الشارح مفردا بل لانه الافتراض اني ذكر في شرح
الخص ان فائدة ذكر القيد الادخال والاخراج المذكوران
ويمكن ان يقال ان مراده ان فائدة ذلك القيد منحصر
في الاخراج يرشدك الى ذلك رد الاول بقوله وفيه
نظر وح يستقيم انه مفرد به نقل هذه تالية مشتملة
على هذا السؤال والجواب قال اطلعت عليها بعد المسودة
لاغناء متعلق باسقاط قيد الحيشة المشعور بها
في التعريف بنه انه وان صح اسقاط قيد في اصطلاح
به الخطاب من تعريف الحقيقة لاغناء قيد الحيشة
عنه لكن لا يجوز ذلك عن تعريف الحجاز اذ يصير المعنى
ان الحجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من
من حيث هي غير موصوفة له واستعمال الحجاز في غير الموضوع

له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق
بالموضوع له بنوع علاقة الاتري ان السكاكي ترك
قيده في اصطلاح بالمخاطب في تعريف الحقيقة اعتمادا
على قيد الحقيقة وذكر في تعريف المجاز لعدم صحة الاعتقاد
عليها فيه لعلاقة معتبره نوعها عند القوم لا انحصارها
ولابد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو وجد في اللغة
ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وعلاقة
الحب ونحوها كعلاقة المجاز والحاصل انها بالفتح يستعمل
في المعاني وبالكسر في الاعيان ليس بحقيقة مستند
فيما نحن فيه ولا مجاز منه انه لا يتم التقريب لانه عدم
كونه اللفظ مجاز لا يدل على انه يخرج عنه بالعلاقة ولان
فيه شائبة من المصادرة فالمناسب ان يقال فانه لا علاقة
بين المستعمل فيه وبين الموضوع له في صورة اللفظ والمحمول
انه ليس علة للاحتراز عن اللفظ فانه بدري من
عن الدليل بل علة للصحة الاحتراز عنه كما قيل كيف
يصح اخراج اللفظ عن تعريف المجاز وهو من اخراجه
لانه اللفظ المستعمل اما ان يكون حقيقة او مجازا فاجاب
بقوله فانه ليس بحقيقة ولا مجازا اي ليس مجازا كما انه
ليس بحقيقة لعدم الاعتداد بهذا الاستعمال فلا بد
من اخراجه وبهذا المقرر يريد منع ما يتوهم من كون الحقيقة
مستند كما في الدليل سهوا لا حاجة اليه لانه ذلك القول

يخرج

يخرج عن التعريف بالعلاقة صدر عمدا او سهوا وكان
دعاه الى ذلك عدم صدوره منه عمدا عن العاقل ولا بنا سب
عليه ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهوا ليس
من حيث انه غير ما وضع له يخرج عن التعريف المجاز
بالحقيقة المتبرر شئ بناء على ما اختاره الشارح
من اعتبارها لا بالعلاقة في مقام استعمال الفرس للكتاب
كما ان قال المشير الى الفرس بين يدي الخطاب فخذ هذا الكتاب
سهوا فانه وان سلم انه يصدق على الكتاب انه كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له من تلك الحقيقة الا انه لا علاقة
بين الكتاب والفرس والقرينة ايضا لانه اشارة الى الفرس للحمل
بين يدي الخطاب والمعكلم وان كانت دالة على انه لم يرد
يرد بالكتاب معناه الحقيقي الا ان المراد بالقرينة ما
ينصب للمعكلم كما سيجري به الشارح ونصب القرينة من السامع
غير متصور يعني عنه اشتراط القرينة فيه انه من قبل
اغناء المتأخر عن المتقدم والاعتراض غير موجه على
ان ذلك الاغناء في غاية الخفاء ورسالي فادة قيد العلاقة
ليست منحصرة في اخراج اللفظ الصادر عن المتكلم محظ
سهوا حتى يحصل الاغناء بل يخرج ايضا غلطا الصادر
عن المتكلم عمدا في الالفاظ المستعملة في غير ما وضعت له
قصدا بدون علاقة معتبره عند القوم مع نص القرينة فانه لا يخرج
عن التعريف لا بقيد العلاقة فتقوله فليست من اللفظ

نصب والاعلى نصه ممنوع ايضا وكان الشارع ظا
لانة المساواة بين السهو والغلط مع ان الغلط اعم مطلقا
لكما مر ما نصب المحكم واعلم ان نصب المحكم وقصد حما
لا يطلع عليه جعلوا قيام القرينة دليل المصداق
عند انتفاء المانع من النص كالسهو فيما مر ولا يقال
في مقامات الحذف لقيام قرينة دون اقامة قرينة
لان القرينة ليست من توابع العلاقة لا يقال انه لم يجعل
القرينة من توابع العلاقة بل عكس الامر كما مر مع تدخله لان
على المستوع يقال ركب الوزير مع الامير لا بالعكس
وان اريد بالتابع التابع النحوي باعتبار ان
قوله مع قرينة وقع صفة للعلاقة فذلك التبع
حاصل في صورة العطف مع انه جعلها اولي لانا
نقول اراد بالتابع هنا ماد كالمصلحة مستوع وشيد
على انه ويكون الحق الاصل انما هو المستوع والصفة مع الموصوف
كذلك بخلاف فانه والمعطوف عليه كلالها مقصود ان
بالذات ومتعلقات بما قبلها وليس ذكر المعطوف
لمصلحة المعطوف عليه ولك ان تجعل قوله مع قرينة حالا
من المستكن في المستعلة وح ينفع تلك التبع
ولك ان تجعل ظرف الاستعمال والقرينة ما يفصح عن
عن المراد لا بالوضع هذا التعريف ذكره الفاروق الحاي
وعنه في اواخر المرفوعات وعللوا التقييد بعدم الوضع

بانه

بانه لم يبعد ان يطلق على ما وضع باراء شئ ان قرينة عليه
اي باجموع الرتبة في الاصل قطعة جمل الاصل فبانه دفع
رجل الى آخره يعني بجمل في عنقه مقبل له اعطى البعير
برمته ثم قيل الحمار من دفع شئ الى آخره بجمل اعطاه برمته
كذا في الصحاح وفيه بحث حاصل بحته انه ان اريد بوجه
القرينة المانعة عن ارادته في الحمار دون الكناية القرينة
عن ارادته بانه ان تلك القرينة موجودة في الكناية
فلا يجوز بها على تعريف الحمار وان اريد بها القرينة المانعة
عن ارادته مطلقا وهذه القرينة عن موجودة في شئ
منها فلا يجوز او ادتها في تعريف الحمار والام يصح
تعريفه على وجه اخر انه بل يستوسل به فيه انه
لو كان ارادة المفعول الحقيقي للتوسل به الى الانتقال الى المراد
لكان ارادته واجبا لا جاز او لم يقل به احد بيان الملازمة
ان الظان المفعول كونه الشئ له وسبلة للانتقال من امر
الى اخر ان لولا لم يحصل الانتقال منه اليه وهما ليس كذلك
لانه ينتقل من اللفظ على تقدير عدم ارادة الموضوع له
الى المراد ايضا بالقرينة فعلم ان المتوسل به الى الانتقال منه
الى المراد انما هو القرينة وهي ارادة المفعول الغير الموضوع
له لا يخفى انه من سوء البحث اذ فيه تليق الخصم الجواب
اذ ان يقول في الجواب يفرق من كلامكم ان في الكناية قرينة
والممانعة منها هي الثانية فنقول مراد القدم من قولهم

ان القرينة في الكناية غير مانعة عن ارادة الموضوع له بالذات
 بل المانعة عن ارادة بالذات اعم هي الثانية بخلاف الحجاز
 فان القرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وكفي بهذا القدر
 فرق بينهما بقرينة معينة لا يفهم منه انه لا يكون في الكناية
 القرينة الصارفة عن الحقيقة كما في الحجاز بل لا بد بينهما من
 قرينة معينة المراد وهو محتمل نزود ويحتمل ان يكون مراده
 ان القرينة الصارفة عن الحقيقة لا تكون الا مانعة عنها
 فلا يكون قرينة الكناية الا معينة المراد وفيه ايضا نزود
 مطلقا اي للزاتة والانتقال منه الى غيرهما من لفظ
 يمكن ان يثبت له علة لمقتضى وهو ان عدم وجود القرينة
 المانعة عن ارادة مطلقا في الكناية لا يصلح للفرق بين
 الحجاز والكناية اذ ما من لفظ يمكن ان يثبت له اي
 لعدم وجودها في الحجاز ايضا وقوله يمكن حرما ومن
 زائدة ولفظ اسم ما اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة
 الا ارادة اه لفاعل ان يقول ان المعنى الموضوع له في
 الحجاز ليس مراد مطلقا للذات والانتقال منه الى غيره
 اذ ليس المنقول منه فيه الا القرينة الا ان دلالة الحجاز
 على الموضوع ضروري فيكون المعنى الحقيقي مفهوما منه
 وقرينة كونه مفهوما من اللفظ ويبقى كونه مراد منه
 فانترق ايضا تأمل فيه ليس فيه مع الاسد الا الراجح
 في الحصر بحث لانه عدم تحقق المعنى الموضوع له قرينة

ما واصله

حالة

حالة للمجاز كما ان الرامي قرينة مقابلة الا ان بحث
 غير مصر لانه القرينة الحالية كالمقابلة لا تمنع ان يكون
 السبع مقصودا للانتقال الى الشجاع ويحتمل ان
 يجاب عنه بانه محتمل اه فما هو كناية عن القوم اذ الم
 معناها الموضوع له وعلم المخاطب ذلك يكون مجازا
 عند الشارح وليس بعيد لصرف تعريف الحجاز عليها
 الا ان خلافا ما عليه المحققون والفاعل ان يقول يغلي
 هذا يكون معنى المنع عن ارادة الموضوع له في الحجاز
 ان لا يكون المعنى الموضوع له مستحقا وفيه بحث من
 جهتين اما الاول فلانه يلزم منه صرف اللفظ عن
 المعنى المتبادر وهو غير جائز في التعريفات وامانا سنا
 فلانه يلزم منه احضار القرينة المانعة عن ارادة
 الموضوع له في الحالية وهو غاية البعد وخلاف الاجماع
 وكما اشار اليه ذلك بقوله ويمكن اه ليس اتيان
 الاسد مستحقا فيه ابناء الى ان الماتيان لو كان مستحقا
 لكناية مع ان الزود ياباه ولدالم يذهب اليه
 احد على انه يكون سنا فيما ذكره سابقا من ان القرينة
 المانعة عن ارادة الموضوع له لذاته في الكناية هي ارادة
 المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة له اذ المانعة ههنا
 الرمي الذي هو القرينة المعينة له الا ارادة المرئية
 عليها نانا جبر الكلاب موجودا اي لا بد ان يكون له



كلب جبان منته يكثر الحمل على الكناية والآيكة مجازا
 عند الشارح ان كانت علاقتهم الشرط خبر لقوله المجاز
 المفرد وهو مع خبر لقوله الفريضة الاولى لما احتياج الى
 العائد الى المستند كما في خبر ضمير الشأن المقصودة فيه
 تشبه على ان وجود العلاقة غير كاف بل لابد من قصدها
 كما مر فانه اذا تحقق في مادة علاقتهم الاستعانة والمجاز
 المرسل فالفرق بينهما بالتصديق فاما اطلاق المشتق على شدة
 الانسان وقصد تشبيهها بشعر الابل في اللفظ فهو
 استعانة وان اريد ان من اطلاق المقيد على المطلق كالعلاقة
 المرسل على الان من غير قصد الى التشبيه فجاز مرسل
 فاللفظ الواحد بالنظر الى المعنى الواحد قد يكون استعانة
 وقد يكون مجازا مرسل غير المشابهة فجاز مرسل
 والاو ان يقال ان كانت علاقتهم المشابهة فاستعانة
 بتقديم الاستعانة على المرسل فقد عا للوجود في الذي هو
 المقصود الاصغر وما للاختصار بعلاقة واحدة
 هي المشابهة بل ارسل المرسل بين العلاقة وهو اربعة و
 عشرة وقبل لانه مرسل ومطلق عن المجازفة والآ
 اي وان لم يكن علاقتهم غير المشابهة بل يكون علاقتهم
 اياها فاستعانة اختصار المجاز المفرد في المرسل و
 الاستعانة اذ لم يكن مجازا يكون علاقتهم مشابهة
 وغير عاد لذا اطلق قوله فالأفاستعانة ولم
 يقل



يقل والآفاستعانة مجازا بكونه علاقتهم المشابهة لا غير
 المشهور ان اللفظ الاول في الكلمة بقرينة ان المقسم هو
 المجاز المفرد ولم يحدد التقيد بالضرورة لعل اختار
 مذهب الخليل وهذه القيد لازم من مذهب لان
 قسم المجاز المفرد عندنا انما هو الاستعانة بالضرورة دون ما
 سواها فصرح المصنف بالتقيد تشبها على ان اختار
 مذهبهم مع انه ينافيه ما سياتي من ان الاستعانة الكناية
 حتى الموافقة بكيفية السلف لانه مكينة السكاكي ليس مجازا
 عند المصنف كما ينبغي واما تخيلية فداخلية في المصنف
 لانه قسم المصنف الى الحقيقية والتخيلية واما تخيلية
 السلف فليس مجازا والمشب المصنف اي لفظ المشبه
 على حذف المضاف المستعمل في المشبه لوقوع استعمال
 في المشبه على المثال بالتحليل لكان احسن تامل كان
 اللفظ المستعار الاستعارة والمستعار مترادفا
 واختار المستعار هنا على الاستعانة لانهما قد تطلق على
 المعنى المصوري وهو غير جائز الارادة هنا فاني بالاستعانة
 بالمستعار ليكون مضافا الى المساوق النكرة المساوق
 تطلق على كل واحد من المساواة والمساوغة ولتردده
 في المراد منها ذكر لفظا يفسلها اسامة لم يذكر علم
 الشخص مع انه ليس باسم جنس ايضا لان مقصوده ذكر
 ما يجري فيه الاستعانة فضلا عن الاصلية مما ليس بيلم

جنس في عرف النحاة والعلم الشخص لا يحرك فيه اشتقاق فضلا
 من الاصلية وفيه سياتي ونظائرهما من الاعلام الجنسية
 والامور المعونة الغير المشتقة جميع المعارف الغير المشتقة فلو
 حمل الجنس على ذلك المعنى لم يكن الاصلية جامعا العلم الشخص
 الجامد الا اذا اشتهر ذلك العلم بصفة فانه يستعار
 استعارة الاصلية وعدم شمولها اي الاستعارة الالهية
 المشتقة سواء كان نكرة او معرفة فلو حمل الجنس على عرف
 النحاة وهو يتناول المشتقات النكرة فلا تكون تعرفها
 مانعا ايضا فلا يصح ارادته ايضا بحجرا بان الاستعارة
 الاصلية في جميع المصادر فلو حمل الجنس على هذا
 المعنى لم يكن تعريف الاستعارة الاصلية مانعا وان اقرب
 من الاول ادلاخل في المانعية ههنا لكن قولهم العلم
 فيه ان هذا القول غير مذكور في بحث الاستعارة الاصلية
 والتبعية بل هو مذكور في اوائل بحث الاستعارة والمشتق
 والمنفى بذلك ليس الاستعارة الاصلية بل مطلق الاستعارة
 لا اشتراط الجنسية اي الكلية في الشبهة في مطلق الاستعارة
 على ما هو المشهور ويمكن ادعاء دخول الشبهة في جنس الشبهة
 وجعله من افراد الغير مستعاره فيكون الجنس هناك
 على كل يقابل المشتق يدل على ان الجنس عندهم ما يقابل
 الشخص ان اراد به انه يدل على ان الجنس عندهم ما يقابل
 الشخص فقط فلا يتم ذلك كيف وهو هنا مقابل للشخص

والمشتق

والمشتق بل الحرف ايضا وان اراد به انه يدل على انه ما يقا
 بل الشخص في الجملة فلا يضربنا كما سنفصل ذلك عن قريب
 والا انه واعلم انه حذف جزاء هذا الشرط واقم علمه بقا
 فالعلم وان لم يكن الجنس عندهم ما يقابل الشخص فقط
 فلا يستقيم تعليلهم لعدم الاستعارة العلم بقولهم بل ان
 الجنسية لاقتضاء الشخصية لانه منقوض بالمشتق
 بل بالحرف ايضا لانها متناهية للجنسية مع انه يحرك
 الاستعارة فيها وفيه ان الاستعارة الجارية بينهما هي
 الاستعارة البنعية والمقابلة في هو الاستعارة الاصلية فلا
 نقض على دليلهم وتحقيق المقام ان الجنس الذي
 ينافيه المشتق العلم ويقابله غير الجنس الذي
 ينافيه العلم ويقابله كما مر فالمشتق العلم لا يستعار
 استعارة اصلية لانها ليس بجنس كما ان العلم لا يستعار
 اصلا لانه ليس بجنس اي كلي فالجنس الذي يقابله العلم فقط
 اعم من الجنس الذي يقابله العلم والمشتق قاتل ولا يذهب
 عليك ان الواحد بالعلم العلم الشخص لقوله لاقتضاء
 الشخصية فان علم الجنس يستعار اصلية لعدم ما
 فانه الجنسية لانه كلي قد بشرتك عليه فبما مر فتنبه
 تناول العلم الشخص مع انه لا يستعار فيه ان هذا
 التقسيم لفظ المستعار والعلم لا يستعار فحصل

استعارة

الاحترار عنه بلفظ المستعار اولاً فلا حاجة الى اخرجه
 بزيادة قيد كلي فذلك وراى المصحيث حذف من التفسير قيد
 كلي وزاد قوله اسعاً لاخراج الفعل والحرف ومن لم يثبت له
 الدقبة عكس الامر على انه ذهب بعض المحققين الى جريان
 الاستعارة في العلم من غير تأويل بصفة ولا بشرط كلية
 المشبه قال الفاضل الرومي في كتابه الخط واعلم انك اذا
 اعتبرت تشبيه زيد بعمر وفي الشكل والهيئة وقصد
 المبالغة في التشبيه وادعاء انه عبيد كمال تشبيهه
 وقلت رايت عمراً فالظان استعارة لكونه علاقة المشابهة
 انتهى كلامه واعلم ان قولهم العلم لا يستعار كما يريد برزخه
 على التعريف المرحوم بردي على تفسير المصراي اسعاً كلباً
 غير مشتق قد عرفت انما لا حاجة الى تقدير الكلية
 فنذكر مع انه يستعار اي استعارة اصلية فانه في حكم الكل
 عندهم اي الغير المشتق ويخرج عنه في الاعلام
 المستهرة بالاوصاف سواء كانت جامدة او متحركة
 فانه لا يجري الاستعارة بينها على المشهور فكانت حرة
 بالاجزاء ولا يخفى انه متكلف جداً لانه تفسير المص
 كان بالاعم برزخ المص في قدر الكل لاجل المبالغة فصار
 اخص فادخل جامعاً فجعل الكل اعم من ان يكون حقيقياً
 او حكماً واما تفسير المص في تفسيره المتكلف فقيم

الكل

الكل لان الكل مذكور فيه وقد نبهنا على انه لا احتياج
 الى انكار هذه التكلفات بناء على عدم تناول لفظ المستعار
 للاعلام ومنع ذلك التكلف يخرج عنه اي عن تفسير المص
 لاسم الجنس وكذا اي تفسير المص في تفسيره المشتق
 نحو خاتم اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم والمراد بخواتم الاعلام
 المشتهرة بالاوصاف وفيه نظر لانه الاشتقاق والوصفية قد
 رآها بالعلمية لما بينهما من التناهي قال المص في اطوله نقلاً
 عن النفثاني واليه السند المراد بالعلم اعم من الحقيقة
 والحكم ليناول بخواتم فانه الاستعارة فيه اصلية ثم قال
 وفيه نظر لانه الخاتم مأول بالمتناهي في الجود فيكون مأول
 بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهي في الجود من
 له كمال الجود فهو كاستعارة شيء من مفهوم مشتق
 لمفهوم مشتق فلا يصلح شيء من المشبه به المشبه لان
 لا يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه
 بين المصترحين ويجعل الخاتم في حكم المشتق فيكون
 ملحقاً بالاستعارة التبعية دون الاصلية انتهى كلامه
 والذي يخطر بالبال انه لا فرق بين العلم الجامد والعلم
 المشتق المشتهرين بالصفة في الاصلية والتبعية
 لانها عند الاستعارة مأولان بالصفة المشتهر هو بها فاجل
 احدهما اصلية والاخر تبعية فحكم تأمل ويدخل في

مفهوم التبعية فينتقض تعريفها ايضا فينتقض نظام
 تعريفها الاصلية جمعا وتعرف التبعية منها ومن الحب
 كونه الاستعارة فيه اصلية مع دخوله في مفهوم التبعية
 فانظر امران متضادان اذ لا اشتقاق في شئ من الاعلا
 حيز العلمية لانها قطع ان كانت مشتقة في الاصل
 خرجت من الاشتقاق بالعلمية كما ان الوصف يزول بها
 فلو جرت الاستعارة فيها من غير تاويل كما ذهب اليه بعضهم
 فهي اصلية وغير داخلية في مفهوم التبعية ولا اشتقاق
 فيها وان كانت منقولة عن المشتقات وان اول الاعلا
 المشتقة بالصفة بتلك الصفة فالاستعارة
 فيها تبعية ودخلة في مفهومها ان اعتبر الاشتقاق
 عاذا بعد التأويل والتكثير اصلية داخلية في مفهومها
 ان لم يعتبر ذلك فالاستعارة اصلية الاستعارة
 ههنا يحتمل ان يكون بمعنى المتعار وان يكون بمعنى
 المصدر والضمير في قوله الاتي بحريانها راجع الى
 الاستعارة بمعنى المصدر فقط ففي الاحتمال الاول يكون
 من قبيل الاستخدام بعد معرفة وجه تبعيتها
 يريد ان المصدرين وجه تبعيتها لشدة الاحتياج
 اليه ومن معرفة وجه التبعية يعرف وجه الاصلية
 ولقائل ان يقول فليتيين اول وجه الاصلية ومن
 معرفة وجه التبعية وجه تبعيتها وفيه بعد جريانها
 معرفة في المصدر

في المصدر هذا بناء على ما اشتهر بين القوم والا فينبغي في ظاهر
 الشارح ان الاستعارة في الهيئة تكون تبعية لتبعية
 مصدر المستقبل بمصدر الماضي مثلا لا تبعية استعارة مستقبل
 المصدر لانه اذا اراد استعارة قتل لمفهوم ضرب فتبعية مفهوم
 ضرب لمفهوم قتل في شدة الثاني ان فيه انه لا يدل على المدعي
 لانه الدليل انما يدل على ان الاستعارة في مادة المشتقات
 تكون تبعية لاستعارة المصدر دون الهيئة وعلى القوم
 بذلك اي كونه الاستعارة تبعية في المشتقات ولا يخفى
 هذه الرسالة تحقيقة من اراد تحقيقه فليرجع الى
 المطول وحاشية السيد شرب قريب المسلك اي فصره
 بقرينة المسلك لانه معنى الطريق في يكون قوله
 غير بعيد المراد كغفال والتاسل له لا يخفى ان كونه
 المشتقات موضوعا بوصف لا يدل على ان الاستعارة
 فيها يكون تبعية فيستعار مصدرها اي مصدر المشتقات
 الدالة على المعنى المصدر في المشبه به للمعنى المصدر في الواقع
 مشبهها فيستعار موادها اي يشتق من المصدر المستعار
 الفعل فيحصل الالتفات في مادة تبعية الاستعارة المصدر وكذا
 اذا استغنى الفعل الانسب بما قبله ان يقال وكذا اذا لم
 يتغير في استعاراتها معاينها للمواد فلا وجه للالتفات
 المادة بل الاستعارة فيها للمأخوذ باعتبار هيئتها كتنبيه
 الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي فيه ايراد الى ان الالتفات

في الهيئة لا تصور بدون تشبيه احد المصدرين المقيدتين
بالزمانين بالآخر وتبعية هذا التشبيه يحصل المشابهة
بين معنى يضرب وضرب فاستقيم ضرب بمعنى يضرب فترد
الاستعارة تابعة للتشبيه الواقع بين المصدرين والاستعارة
في المصدر لان المصدر فيها حقيقة فكيف تصور الاستعارة
فيه كذا قال المشرح في اطوله ورسالة الفارسية ولو سلم
ان المصدر ليس حقيقة فيها فلا حاجة الى الاستعارة في المصدر
بل يكفي التشبيه بين المصدرين والاستعارة الهيئة وكذا المادة
لانه انما احتج الى الاستعارة التبعية في الافعال مثلا لاجل
ان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا يمكن تشبيه معنى
فعل بمعنى فعل اخر على الوجه الذي يفهم من الفعل لانه لا يصلح
لان يكون حكوما عليه فاذا استبينت المصدر آخر يري
هذا التشبيه الى مشابهة الفعل المشتق من احد المصدرين
بمادة الفعل المشتق من المصدر الاخر وبنيته وبهذا
القدر يمكن الاستعارة في الافعال من غير حاجة الى الاستعارة
في المصدر لكن السيد ^{السيد} ذهب الى انه اذا استعير الفعل
باعتبار الزمان يكون الاستعارة تبعية لاستعارة المصدر
ايضا واقتارح المصدر بل اللفظ اي لفظ الفعل ثبته
اي هيئته ومادته مستعارة تبعية لاستعارة الجرسواء
كان الجرس مادي او صوريا فانه هذا الاصل متعلق بالمادة
المادة والاستعارة الهيئة كثيرا ما يدل عليه ان المشرح

بعد ما قرر في رسالة الفارسية ان استعارة مواد المشتقات
تابعة لاستعارة مصادرهما وان استعارة هيئتها تابعة
مصادرهما للتشبيه الواقع بين المصدرين فقط قال في تلك
الرسالة فائدة جليلة واعلم ان الاولي ان يقال ان الاستعارة
انما كانت تبعية لان المستعار فيها دائما هو المادة والهيئة
تبعية استعارة الجرس المادي او الصوري انتهى كلامه لكن
ينبغي ان يعلم ان استعارة الجرس تابعة لاستعارة المصدر ان كان
ذلك الجرس مادي او للتشبيه الواقع بين المصدرين ان كان صوريا
وحينئذ لا يندفع الاعتراض عن دليل الذي ادعى انه من مواهب
الواهب غاية الامرات تشبهتها بالتبعية ليست باعتبار
هذه التبعية بل باعتبار تبعية الكل للجزء كما قال المشرح
في الرسالة الفارسية في آخر بحث الاستعارة التبعية وقدم
من هذه التحقيقات ان ما ذكره المصدر ان الاستعارة
في المشتقات تابعة المصدر وفي الحروف تابعة للاستعارة
في المتعلق وتبع في ذلك صدر الشريعة فهو كلام مبني على الاول
التمام او مبني على قلة الاهتمام بتحقيق الكلام فليعلم
برسالتنا الفارسية قد ذكرت في هذه الجوانح ما يفيد
عن الرجوع الى تلك الرسالة فقط لا انما يتصور تبعية
المصدر هذا الخط ايضا مبني على المشهور ولا يجوز في
النسبة الداخلة في مفهوم الاستعارة تبعا في متعلق

نسب الافعال والآ اختل المحرر المذكور انفاذ لو جرت الاستعا
لكانت تبعية الاستعارة في المتعلق دون المصدر وايضا
لصارت اقسام الاستعارة في الفعول ثلاثة على قياس الحرف اي جريانا
مشبهها بالحرفان في الحرف فانه معناه نسبة مخصوصة
لقليل المقدر كانه قيل يقال اس نسبة الفعل على الحرف وهل
بينهما مناسبة وقرب حتى يظن جواز قياس احدهما بالآخر
الى فقيه اجاب بانه نعم فانه معنى الحرف نسبة مخصوصة
يجري فيها الاستعارة تبعاً للاستعارة في متعلقها على اي
المصدر وتبعاً للتشبيه في المتعلق فقط على ذكر الشارح في
الرسالة الفارسية وذلك بان يشبه متعلق معنى الحرف
بمتعلق معنى الحرف اخر في وصف المسمى في المتعلق الذي
وقع مشبه به وبواسطة ذلك يحصل التشابه بين معني الحرفين
فيستعار لفظ الحرف الواقع مشبه به للحرف الواقع مشبهاً به
راي الشارح واما المصدر فهو بعد التشبيه الواقع بين المتعلقين
بقول الاستعارة لفظاً احد المتعلقين للآخر ثم يقول بالآ
النسبة بين الحرفين واختار من القولين ما قبل فيه التكلف
والاعتبار لانه مطلق النسبة على لقوله ولايجري في
النسبة الداخلة له اي لانه مطلق النسبة التي هي متعلق
النسبة الداخلة في مفهوم الفعل الافعال لم يشتهر معنى
يصلح ذلك المعنى لان يجعل وجه شبهه حتى يشبه الاشياء
فانه اذا لم يصلح تشبيه شيء بطلاق نسبة لم يصلح استعارة
شيء

نشيء فكيف يصح في النسبة الخاصة الداخلة في مفهوم الفعل
والاستعارة بالتبعية قال بعض الافاضل فيه بحث لانه النسبة
التي يرجع اليها نسب الافعال ليست مطلق النسبة بل النسبة
على جهة القياس ولها خواص واصاف يصح بها الاستعارة فانه
اوردت اسناد الضرب الى المحرر في الدلالة على فوق نسبة اليه
باعتبار المحرر بنسبة اليه بنسب اليه على جهة القياس
وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصوت وقال فاضل آخر يمكن
الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها الداخلة في مفهوماتها
بان يشبه ما يرجع اليه نسبها بنوع المسمى كطلق القياس
والانسان مثلاً ما يرجع اليه نسب اخر كيك ذلك مطلق
الالة فيقال فتدني السيف او السيوط فالاستعارة بالتبعية
في الافعال لا تختص بالمصادر على ما هو المشهور فيها بينهم
تدبر فانه قد سبق انتمى ولقائل ان يقول امثال ما ذكرها
يوهم جريان الاستعارة في النسبة تبعية الاستعارة في
متعلقها كلها من قبيل الاسناد المجازي ولا مجاز في اللغة
وسياتي ذلك كله من قريب في كلام الشارح بخلاف
متعلقات معاني الحروف كالابتداء والانتها والظرفية
 وغير ذلك لها احوال مشهورة تصلح تلك الاحوال
لان يجعل وجه الشبه عند تشبيه متعلقات معاني حروف
اخر تلك المتعلقات فيجري الاستعارة في المتعلقا وتبعية
ذلك يجري الاستعارة في معاني الحروف وهذا على رأي

المصر واما على رأي الشارح فالتشبيه المتعلق كالمستغارة
 في الحروف والابتواق على الاستغارة بل هي كلمة عند مندرجهم
 الاستغارة في الفعل على قسمين احي بعد ما عرفت ان الاستغارة
 لا تجري في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل فاعلم انها في الفعل
 على قسمين اذ لو جرت في النسبة لكانت ثلثة اقسام فيصح
 ابي تشبيه احد المصوريين بالآخر لذلك ابي لتقييد كل
 منهما بتقييد مفاير لتقييد آخر وكذا يصح بناء الاستغارة
 على هذا التشبيه فالاستغارة عنده قدس سره في هذا القسم
 ايضا تتبعية لاستغارة المصدر بدليل قوله في اول الحاشية
 ان الاستغارة في الفعل انما تصور بتبعية المصدر
 قال الشارح في الاطول وفيما ذهب اليه فذكر ان نظر
 اذا المضرب حقيقة في كل واحد من الضرب في الماضي والضر
 في المستقبل فكيف تصور استغارة احدها للآخر حتى
 يتحقق الاستغارة بتبعيتها في الفعل وفيه نظر لان الو
 سلمنا ان المصدر حقيقة في الماضي والحال والمستقبل
 لكن الطاهر ان الضرب الذي يفهم في ضرب الماضي حقيقة
 في الضرب الماضي دون المستقبل وبالعكس فالضرب الذي
 يفهم من يضرب المستقبل مثلا حقيقة في المستقبل
 مجاز في الماضي فيصور استغارة لفظا احدها للآخر كما
 يتصور التشبيه بينهما الا انه لا احتياج اليها بل يكفي
 التشبيه كما هو رأي الشارح وليست في وزمان في

احده
 في الاكثر

الاكثر وقد في الاكثر موجود في الفوائد الغياثية واما
 قال يستدعي في الاكثر لانه العلامة نفسه قال في ذلك الكتاب
 الفعل قد يعبر عن الحدث كالأفعال الناقصة وقد يعبر
 عن الزمان كنعم وبئس وبعث وعيسى اذا تشبه به المحم ولم
 يكن به الاخبار كعزم الامير للجند فان لفظ عزم باق
 على الزمان الماضي وعلى الحدث الذي هو الهزيمة تنصرف في
 تشبهها الى الامير لان الجند الامير هو الهازم لاهو نفسه
 بل هو سبب لهزم جنده جند العدو وتقوية فتشبهية
 الامير الهزم ببناء عليه جنده فاستعير الهزم الذي
 وضع للنسبة الى غيره للنسبة اليه ويندانه من قبل الاند
 الجاري دون اللغوي كما سيجي كنادي الحباب الجند
 فانه نادي يحرك حقيقة في الحدث والنسبة لكن لتغير
 في زمانه لانه النداء في يوم القيمة فيشرهم لعذاب اليم
 فانه يستعير البشارة فيه لانه اذ وفي الاخير بقاء على حقيقة
 امر بالتأمل من هنا كلام الشارح كما يصح لتشبيه نسبة
 الهزم الى الامير بواسطة انه سبب له بنسبة الهزم
 الى الجند بواسطة انه فاعل في تفرقة من غير فارق يمكن
 ان يقال انه لا اشك في ان النسبة الفعل الى الزمان
 نوع من مطلق النسبة الفعل ويجري فيها الاستغارة
 بناء على رأي العلامة الا انه اراد ان ياتي جريانه الاستغارة
 في الاجزاء الثلث لمفهوم الفعل فاق بثلاثة امثلة متغايرة

بالذات لزيادة التوضيح ولم يلتفت عطف على قوله من المثال
وحاصله ان كان الاولي ان يجعل وجه الامر بالتأمل ما هو
الحق من القول لبي لا ما جعله وجهه لا ما خفاء القول
والقولان هما قول السيكند ان اللسان لا تجري في النسبة
الداخلية في مفهوم الفعل وقول العلامة ان اللسان لا
جارية فيها كما في الحدث والزمان لا ماد كره من ان يطلق
النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه امّا
وهو ان الحق قول الشريف موضوع للنسبة الى الفاعل
حقيقيا او مجازيا لعل العلامة لا يسلم ذلك ويقول
هو اول المسئلة وقال الشارح في اصوله في بيح حقيقة
الاول ان النسبة جزء من الفعل فلا يستعار الفعل عنها
عن معناه بل يستعار عن معنى المصدر نفس المصدر
يستحق الفعل منه ولا يمكن مثله في النسبة واما الثاني
اي بطلان دليل قدس كره فلا تقسمه الفعل انواع
حاصله لانهم ان متعلق نسبة الافعال وهو مطلق
النسبة بل متعلقها انواع ذلك المطلق كالنسبة الى الفاعل
مثلا فانه لها احوال مخصوصة يمكن ان يشبه بها نسبة
الفعل الى الاله وتنزل منزلتها ويستعار ثقلها فيقال
قلبي السبوط والسوط وكذلك في باقي الانواع فذليله
قدس كره لا يدل على ادعي ونسبة الى المفعول هذه النسبة
يجوز ان يكون مشبهة بالنسبة الى الفاعل كما في عيشة

راضية

راضية وان يكون مشبهة بالنسبة الى الفاعل كما في قوله
مفهوم او النسبة الى الزمان وعينه نحو صبح نهار ونسبة
الى المكان الى غير ذلك من الزمان والسبب وهذه
النسب لا يقع الاستبهة تأمل وكل نوع منها اي من هذه
الانواع يصح ان يشبه بها اي ان يقع مشبهة بالاشياء
باعتبارها اي بملاحظة تلك اللوازم وجه الشبه وهي
اي النسبة الانشائية مشبهة بصفات يصلح ان يشبه
النسبة الاخبارية بها فلكل الصفات بالمطابقة والاطابقة
فتصل تلك النسبة لان يشبه الانشائية بها في ارجح بالنسبة
الخبرية في رجم الله في المطابقة والحصول فغير عنها رجم الله
لاظهار الحرص في وقوع النسبة المتقبالية الخبرية فانه يشبه
النسبة المتقبالية الخبرية بالنسبة الانشائية في قوله فليتبو
في الوجوب وال لزوم ثم استعير للنسبة الخبرية المتقبالية
في قوله فليتبو ما يعتبر به عنه عند معاني الحروف والضمير في
عائد الى ما وفي عنه الى معنى الحرف من المعاني المطلقة وهذه
المعاني المطلقة ليست معاني الحروف والاعمال كانت حروفا
بل اسماء لانه لا كسمية الحرفية انما هي باعتبار المعنى بل انما هي
متعلقات معاني الحروف ومرجعها حتى افهم كونه الحروف
مجازات لا حقائق كما ان لم تستعمل فيها صنعت هي لها من
المفردات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصل وذلك
متبع جدا وبلزم من ايضا ان يكون الحروف اسما بالنظر



الى الوضع وحرره فبالنظر الى الاستعمال تأمل وجعل تلك
 المطلقات بغير ان الجزئيات اي الآت لملاحظ الجزئيات
 احضرت اي الجزئيات لتعقل هذه الامور عند الوضع لها
 اي عند وضع الالفاظ للجزئيات ويلزم تبعية الاستعانة
 في التفسير بالاستعانة في معاني الحروف وهذا بناء على ما ذهب
 اليه المحققون ان الاستعانة التبعية في الحروف تابعة للاستعانة
 في التعلق والآن قال شارح ذهبي الرسالة الفارسية
 الي انه يكفي بالاستعانة في الحروف التشبيه فقط بين المتعلقين
 فانه يحصل من التشبيه بين المتعلقين المشابهة بين معاني
 الحروف وهذا المشابهة اللازمة كافي لبناء الاستعانة
 عليها ولا حاجة الى اية الاستعانة في المتعلقين استعملت
 على صيغة الجرحول الثانية منذ الي قرأت بتاويل اللفظ
 والمجمل كذا في شرح المفتاح للسيد محمد باقر مرسل
 عن ذلك باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق كما يجوز
 باعتبار انها مشبه بالنطق في ايضاح المعنى ويكون
 الدلالة لازمة للنطق نظرا لانه لا يوجد الدلالة في النطق
 بالجمال الا ان يكون ذلك النطق ساقطاً عن درجة الاعتبار
 او يقال الدلالة لازمة ولو عقلية يريد انه بين يدي ان يتبين
 وجه الامر بالفهم بالنظر الي ما في شرح التلخيص لانه مثال
 المفتاح قد بين بحيث لم يبق فيه خفاء بين المصدرين
 فيكون المحار المرسل بينهما اصلية في الفعلين تبعا وفيه

ما اعتبر



بحث

بحث لانه بناء على ما يريد ان لا يجوز ان يكون يتبين العلة
 بين المصدرين للتشبيه على كفاية وجود العلاقة باعتبار
 بعض اجزاء معنى الفعلين ولا يحتاج الى وجودهما بين كل جزء
 وجزء وقيل لم لا يجوز مثل هذا الاعتبار في الاستعانة ومجل
 كلها اصلية وفيه نظر قدم المفعول اي على الفاعل لانه من وضع
 المظهر موضع المظهر مكانه الانتباه فيوضه موضع المظهر
 الوضع الاول بمعني الاتيان في الموضع الاول بمعني المقام والادبي
 والمعن التي بالمظهر في مقام يقتضي المظهر لا وجه لتوهم التكرار
 في قوله فوضه موضع الضمير فانه المراد بالوضع والوضع فيه
 معناها اللغوي اي فخط المظهر مكانه المظهر بعينه لا مقدما
 ولا مؤخرا وقوله مكانه الانتباه اي لوجود حروف الانتباه
 الجرجع بعينه على تقدير الاتيان بالضمير فانه قد سبق ذكر
 الاستعانة مطلق وذكر الاصلية والتبعية الجارية في المتعلقين
 وفي الحروف واحتمال رجوعه الى كل واحد منهما قائم في بادئ
 الرأي فوضع المظهر موضع الضمير فاعلا لا لتبالي لعدم
 تغذر الاتصال واتصال المظهر واجب عند عدم تغذر الاتصال
 واذا اتصل ضمير المفعول بالفعل والفاعل غير متصل كما في ما
 نحن فيه وجب تقديم المفعول على الفاعل وتقديم هذا المفعول
 الموضوع موضع المظهر على الفاعل على ما يخرج به الشارح
 بحتم ان يكون واجبا وهو المتبادر من كلام الشارح وكيف
 لا وقد روي بالمحافظة عليه ووصف بانه تكتة جليلة ونقنا

لا يخرجها ويحتمل ان يكون تحتها وهو اقرب الى الصواب
لانه الاول في حيز المنع لا يرد ونفسها الى المكينة اه وانما
ارتكب هذا الشراح اعتبارا للاصليين وهي التبعية والمكينة
واعراضا عن القرينتين ولما كان الحق مبهما ولذلك البها
قال نفسها الى المكينة لا وجه لانها كالتبعية لا ترى ان
القوم قالوا واختار السكاكي برتبة التبعية اليها وبه
فيما بعده حيث قال المصنف في العقد الثاني واختار السكاكي
رتبة التبعية اليها لا على البطلان اي لبطال التبعية وحقيقة
المكينة واعلم ان المناسب لا يحتاج هذه الرسالة ان لا يذكر
انكار السكاكي للتبعية هنا بل يعرض عنه في هذا العقد ويكتفي بذكر
في العقد الثاني المعقود لتحقيق المكينة وعلى تقدير ذكره
هنا حتى لا يحتاج الى الجحالة على سبيل ذكره والى التكرار وكذا
لا حاجة الى المكينة التي كتبها الشراح هذا لانه المصنف نفسه
سبغ بغيرها الا انه الشارح ان بها هذا الدفع الا عثر ان
عن الوجه الذي اخترعه من تلقاء نفسه لترجيح المكينة على
التبعية وذلك الوجه عدم كونه المكينة تابعة لاستقانة اخرى
وتلك المكينة هذه فيه بحيث لا مدلول للاستقانة التبعية بكونه
تخيلا في اعتباره والتخييل عند استقانة مبنية على التشبه
والاستقانة لانكوه في الفعل الاتبعية فما ذكره لا يكون مغنيا
عن اعتبار التبعية الا انه هذا لا يفرقا لانه امر لزم السكاكي
لا محالة سواء جعلناه وجه اختيار الرتبة الى المكينة ماد كونه

واما

واما ذكر كونه من تقليل الاقسام والتقريب الى الضبط
مخرجان اسديري او عقلا اهدنا الصراط المستقيم اي
الدين وهو ملة الاسلام وهذا متحققا عقلا لا حسا
متحققة مبتقنة صوابه متحققا متيقنا ويحتمل لها
مخو قول زهير بن يحيى القلب على سلم واقصر باطلا وعري افراس
الصادر واحله من اراد الاطلاع على الاحتماليين في هذا البيت
فليرجع الى التلخيص وشرح فالاطفا واستعملت في امر
اي في صورة بقرينة تخیلت له واعلم ان قرينة الاستقانة
التخييلية عند السكاكي في الاستقانة المكينة كما ان قرينة
المكينة التخييلية وحالة على ما ياتي عطف على اشارة مجاز
معقول مطلق لاثبات الاطفا راى ثباتا مجازيا على المجاز
العقل لا القوي لتحصيل قرينة المكينة لا احتياج لتحصيل
القرينة الى ذلك بل بذلك يصفى القرينة ويبرز قوتها
المراد من الاقتناء بما لا يلايم الاوضع الاخص المراد باللايم
المستفاد سوي القرينة بل الاوضع الاقصر المراد باللايم
يلوي القرينة من غير تقييده بالمستفاد له يخرج قرينة
مكينة السكف فانها من ملايمات المستفاد منه مع انه لا
حاجة اليه لانها سبيلين المصراة اعتبارا للشيء والتجريد
انما يكون بعد تمام الاستقانة والا فالقرينة هي باللايم المستفاد له
الصواب ان يقال والا فالقرينة من الملايمات من غير تقييد
بالمستفاد له لانه وان يتم بالمصرحة ومكينة السكاكي لكن لا يتم

في مكنية السلف لانه قرينة مكنية السلف ما يلزم المستفاد منه
خلاف ما قلنا فانه نعم القرائن كلها ولقد اصر الشارح
حيث قال المراد من الافتراء بما يلزم حيث اطلق
الملايم ولم تقيد بالمستفاد ولا بالمستفاد منه فلا يوجه
استفادته مطلقا بل يكون المصلحة ومكنية السلف في مجردة
ابدا جامعة للقرينة او غير جامعة لها جامعة لها للقرينة
او غير ابدا جامعة للسلف مرشحة او يكون مكنية في قوله
فلا يوجه استفادته مطلقا نظرا اذا القرينة قد تكون حالية
وح يوجه المصلحة اذا الملايم فضلا عن ملايم المستفاد
تأمل لا يقال انه حاصل انه لا حاجة الي تخصيص الملايم بما
سوي القرينة لعدم دخولها في ملايم المستفاد الا
ملايم المستفاد لانه الاستفاد باعتبار القرينة لا يقتضي
بما يلزم المستفاد لانه المشبه بعد لم يصير مستفادا له
فلم يوجد المستفاد فكيف يقتضي الاستفاد باعتبار
القرينة وسببها بما يلزم المستفاد بل يقتضي بما يصير
مستفادا باقتضائه القرينة ما في قوله بما هو صولة
وضمير يصير يرجع الي المشبه المقدر في نظم الكلام وقوله
بافتراء من قيل وضع الظاهر العائد الي الوصول
والاضافة فيه من قيل اضافة الصفة الي الموصوف والمعنى
بل يقتضي الاستفاد باعتبار القرينة بشئ يصير المشبه
مستفادا اليه بسببه وهو القرينة الافتراضية بالاستفاد فعلى

هذا

هذا القائل ان يقول كما ان القرينة ليست تماثلا لم المستفاد
بل بما يصير مستفادا له كذلك ليست القرينة تماثلا لم المستفاد
بل بما يصير مستفادا له استغناء فلا يصحح قوله في السؤل بل يقتضي
بما يصير مستفادا له الا ترى ان الشارح تنبه على ذلك في الجواب
حيث قال في الجواب بالاستفاد يتحقق بالقرينة اه فالاولي
ان يقال بدل قوله بل يقتضي بما يصير اه لان تحقق الاستفاد والاستغناء
موقوف على القرينة فلا حاجة الي تخصيص الملايم الموقوف على تحقيق
الاستفاد والمستفاد ومنه يلزم ان القرينة لانه غير داخل في
الملايم فلا بد من التقييد اي تقييد الملايم بما هو القرينة
المعينة للمراد ولقائل ان يقول الاستفاد يتحقق بالقرينة المانعة
كما اعترف به الشارح هنا وكما مر في تعريف الحجاز فيكون الاشارة
بالقرينة المعينة بعد عامها فيكون الاستفاد المقترن بها
مجردة فكيف يجوز التقييد بما هو القرينة المعينة فتأمل
فيه الا اني نقيده بالوصف بالرعي لئلا يتوهم اه وليتم
الاستفاد وكأنه انما قال الا اني ولم يقل الصورة لانه لا يتأتى
بالمثال الاستفاد قرينة حالية للحجاز ولانه المناقشة في المثال
ليست من ذلك المحصلين بخواريت استداله لبدء الاولي
ايضا تقييده بالوصف بخواريت لئلا يتوهم ان التبريح
المجرد عن التجريد مشروط بانتفاء القرينة والتبريح مع
القرينة من قيل الجمع بين التبريح والتجريد ويتم الاستفاد
على وراعه لم ليس مقصود الشارح بلبس هذا المعنى بل

مراده ما عاوز العث لانه المناسب للمقام والموافق للبيت
 الاق نامل فتامل امر بالتامل لانه سلم خروجه عن كونه
 بهذا المعنى ملائما لترشيح الآيات يقال انه القوة اخص
 بالمشبه به لتجربتها عن بعض مبالغة في الاستعارة
 صوابه في التشبيه بدل المتعانة برشدك الى ذلك قول
 المصنف فيما بعد في وجه البليغة الترشيح لانتقاله على تحقيق
 المبالغة في التشبيه الآتية يحمل في قوله في المتعانة على معنى
 السببية اي عن بعض مبالغة في التشبيه حاصلة بسبب
 المتعانة شاكلي السلاخ فيه انه قرينة فانه العلام الذي
 يصح المتعانة به مجردة اذ لا يكون بعد القرينة فهذه المتعانة
 مطلقة لا مجردة الآيات يقال انه بني الامر على القرينة الآتية
 فالتمثيل للمتعانة قرينة حالية للمجاز كالبعد وفي المصراع
 الثاني مبالغات جعلت البعد مكانه اسود اذ لا يكون
 لاسد الألبرة وحصر البعد فيه بقرينة تقديم الضرف
 والمبالغة في نفى الضعف فانه المبالغة في لم تقم راجعة
 الى النفي ولا يجعل النفي دخلا على المبالغة نظيره قوله تعالى
 وما انا بظلام للعبيد قال في الاصول والحدود مجردة
 صرحت اوقع في الوقايح كثيرا واما الوفران كترشيح
 حتى كان قد فرغ ورجع بالعلم فهل هو الله الا ترشيح وانسب
 بالهد ولا يبعد ان يكون كذلك انتهى فالنقيس اعتباري
 هذا تفريع على الاجتماع والترشيح ابلغ من الاطلاق
 والتجريد

على المشبه فلم يدخل في ملائمة المشبه به
 بل مشترك بينهما فكيف يكون
 ح

والتجريد ومن جعلها للانتقال على تحقيق المبالغة في التشبيه
 وذلك لانه في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وترتيبها
 بما يلائم المتعارضة تحقيق وتقوية لتلك المبالغة الى السبب
 فانه الترشيح سبب البلاغة والمبالغة والآفال بلغ من البلا
 فهو الكلام المحصر بالاضافة الى الترشيح والآفال بلاغة تكون
 صفة للمتكلم ايضا ومن المبالغة فهو المتكلم ببار على ان
 قياس افعول لم التفضيل ان يكون للفاعل والآبطال المحصر في
 المتكلم لانه اسم التفضيل قد يجيء للمفعول نحو اليوم والشر
 واعرف لكن على سبيل الندبة الآتية يرد عليه ان مناه لم التفضيل
 من المزيد فيه على الثلاثي غير جارر وقد لشرنا الى وجهه
 وهو قوله فيما ترشيد بها عن بعض مبالغة في المتعانة
 لتساقطها يتعارضا فيها الزها يتعارضان عند بناء
 الملائمة في الكمية والكيفية فالحكم بان جميع التجريد والترشيح
 في مرتبة الاطلاق على الاطلاق ليس بصحيح والآلم توجد
 استعارة مطلقة قد مر الكلام على هذه الشرعية وباردة
 التجريد والترشيح يكفي ما هو بصدده ذكر زيادة الترشيح
 وحذف التجريد وليس كذلك مطلقا اي بالاتفاق والاستعارة
 في العكسية المشبه على مذهب السكاكي فقرينة العكسية عند من
 ملائمة المتعارضة فيكون التجنيبية عند على تقدير عدم التناقض
 تجريد لا ترشيح فالصواب ان يقال فلا يبعد قرينة المصرفة
 والقرينة مكينة السكاكي مجريدا والقرينة مكينة السلف

ترشيحا الا ان يقال انه لم يلفظ الى مذهب السكاك الا ترى انه
سيره في العقد الثاني نعم يكون كذلك على المذهبين
وهو مذهب السلف ومنهم صاحب الكشف واما الخطيب
فلم يكن المكينة والتخييلية من الحجاز عنده فلم يوجد مستعار منه
ولا مستعار له عنده فلم يوجد الترشيح عنده فعنه ذكره ملايم
المستعار منه نعم ترشيح المكينة عنده ذكره ملايم المشبه
الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حاله قد ذكرنا ان
انقال الترشيح ذكر ملايم المستعار منه وهنا جعله صان
عن اللفظ الدال على الملايم بناء على انه مشترك بينهما
او حقيقة في احد المجاز في الاخر للتفسير عن الشيء وهو
المستعار له بلفظ المستعار اي بلفظ هو المستعار فالألفاظ
بماينة ومن ثمالا استعارة في انه تحقيق المبالغة في
التشبيه مع رديفة اي مع تابع المشبه وخاصة
يجوز ان يكون مستعار من ملايم المستعار منه اليه فيه
نفس وانما اعتبارات لا يحتاج اليها كما مر على انه
يتمكن به قوة الترشيح مع ان لقائل ان يقول حواره هنا
بقاء الترشيح على حقيقة يستلزم عدم وجود قرينة مانعة
عن ارادة الحقيقة فكيف يجوز ان يكون الترشيح مجازا
في ملايم المستعار له ناقلا ملايم المستعار له الحقيقي دور
الوهم ولا يخفى هذا الاخص فهو قال ويجوز ان يكون
مجازا فيما يلايم المستعار له كما ان اولي واما للملايم

المذكور

الملايم المذكور اي ملايم المستعار له وانه يحتمل مثل ذلك في التجرية
وبنه بحث فويطرح نقل عنه في الحكمة اي صريح التفسير على ملايم
احدها بلفظ ملايم الاخر يجمع التجريد والترشيح اما التجريد بالنظر
الى المعنى المجازي واما الترشيح بالنظر الى اللفظ الذي هو موضوع
لملايم المستعار منه هذا في الترشيح واما في التجريد فالامر بالعكس بل الوجوه
بناء على جواز كون الترشيح مجازا مسلا على ملايم المذكور او عن
القدر المشترك حيث التفسير الجمل للعهد بقريته اضافة الجمل
اليه تعالى او مجازا مسلا وهو حالت الوجوه بعلاقة الاطلاق
والتقييد به اطلاق الاعتصام الذي هو التمسك بالجمل في مطلق
التمسك والثوق هو قدر مشترك بين الملايمين ثم اريد من
من ذلك المطلق المقيد الذي هو الوثوق بالعهد فيكون مجازا
مسلا على ملايم المشبه بمسبب لعل غاية محتاج الى الترتيب
لاجل ارسال المجاز لانه العلاقة بين الملايمين انما هي المشابهة
وهي مانعة عن المجاز المسلس ولا بد من دليل ان في كون الاعتصام
مستعار للوثوق بالعهد او مجازا مسلا في الوثوق بالعهد
بظلاله يلزم التكرار لانه الجمل مستعمل في العهد فيكون المعنى
ثقا بالعهد بغير الله فيبقى ابقاء الاعتصام على حقيقة
او حجة على المجاز المسلس المستعمل في مطلق الوثوق بعلاقة
الاطلاق كما اشار اليه بقوله او الوثوق اي المطلق الذي
هو قدر مشترك بين المشبه والمشبه به فيكون مجازا مسلا
عسبته بعلاقة الاطلاق في القدر المشترك وهو رابع الوجوه

والجواهر التي تحمل الكلا على صفة الجوهري بعيدا لا يورثها اعتبار
 شيء وعدم اعتبارها وح أي شيء كونه الاعتصاف غير باق على صفاته
 فتأمل حتى نطلع على حقيقة الحال وعلى أنه قد لازم من ذلك
 جواز كون الترخي للحجاز المرسل وذلك لانه الترخي اذا كان مجازا
 موكلا بالحال ان الاستعانة بتريخ للتخريج فقد حصل الترخي
 للحجاز المرسل ولا يخفى ان الترخي المعروف بذكر الكلام المشبه به
 يجب قبوله حاصله ان ينبغي ابقاء الترخي على حقيقة لانه
 اذا كان مجازا على ملائم المستعاره فهو بالبحر بدله والصق
 وكانه اخذ أي اخذ هذا الشغل عن التفتار المستنبط
 لذلك على كلام صاحب الكشاف وبني الحصر هذه الفرية على
 ذلك الشغل مما ذكره بدل من كلام صاحب الكشاف ويجوز
 ان يكون ميانا الكلام صاحب الكشاف في كونها مانعة عن
 ارادة الموضع له فخرج عنه الكناية المركبة على مجموع
 واعتصموا بحبل الله أي لا على حبل فقط والمراد به المركب
 الذي يكون مجوزا باعتبار الاستعانة في بعض اجزائه بحز
 جاني اسديري على الاحتمالين وهو كون الترخي باقيا
 على حقيقة وكونه غير باق على ليس في معرفة الفرض كالمستعير
 من الفرض بل صار ما كان للفرض وذا ملكة فيه وكذا يصوق
 على مجموع قول في رحمه الله اوفي الجنة التي تمل فيها الرحمة
 والمراد به المركب الذي يكون مجوزا باعتبار المجاز المرسل
 في بعض مفرداته فلا تكرر في المتأخرين او نقول اني بالمتأخرين

لان الاول مركب تام اية التعريف يشمله فلا يكون
 مانعا ولما قل ان يدفعه بلا حطة فيد الحثية في التعريف
 وهو المركب المستعمل في غير ما وضع له أي من هو مركب
 والشرطية خبر لقوله المجاز المركب على قياس المجاز الموقر
 وهو مع الشرطية خبر لقوله الفريدة السادسة ولا حاجة
 الى العائد للاتحاد كما في خبر الشان وقيل خبر المستند قوله
 كالمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالواو
 لبيان تعريف المجاز المركب ان ليس بلم جتنى اخر ولعله
 المجاز المرسل بل يكاد يوضح ان يسمى عندنا فيه انه في
 غاية البعد مع انه لا يسمى باسم فيه نظر تأمل فالاولي
 انه يقال ان كان علاقة غير المشابهة فلا يسمى بلم اصلا
 بل فان القوم أي هذا القوم من المجاز المركب مما قال القوم ولم يتعرض
 ان كل من الترخي من انتفاء التسمية الى انتفاء الطبع واعتراض
 عليهم الشارح هذا الاعتراض بقوله مما قال القوم فانه يفهم
 منه ان القوم حصروا المجاز المركب في التخييلية بانه المجاز
 المركبة لثمة في لا يختص في التخييلية كالاخبار المستقلة
 في الانشاءات وبالعكس والاخبار المستقلة في لوازم تولد
 الخبر ونحن نقول في جواب اعتراض المحقق التفتار
 على القوم ولما قل ان يقول هذا الجواز مناف لما مر انما
 ان الحاصل ان المجاز المركب يختص بالتخييلية والخبر المستعمل
 في لازم فائدة الخبر ويمكن ان يحتاج عنه بانه بنى الكلام هناك على ما

مرتبط ح

اختاره العرب للفتا زاني واما ههنا فقد بنى الكلام على ما بدله
من النسخ حصر القوم الجواز المركب في الاستعارة التمثيلية فانه من
الجوز فيها اي في المركبات التي هي غير التمثيلية سار اليها بسبب
الجوز وعارض لها فلم يكتفوا الى ذلك الجوز الساكن في المركب والعرض له
بسبب الجوز في اجزائه والتفوا اي عرضوا عن بيان الجوز
الساري الى المركب ببيان الجوز اه اي بسبب انهم تنبوا
الجوز الذاتي في مفرد ههنا هيئته المركب الخيري اه عطف
على ان في قوله فانه الجوز فيها تبعية ذلك الجوز الذي وقع
في الخبري الصورتي والحاصل ان الجوز فيما عدا التمثيلية من
المركبات بالعرض والجوز بالاصال انا هو في اجزائها الالفة
في الجواز المفرد فلا يقد اللفظ مجازا مركبا للجوز في جزئه
والآل كما مثل جاني اسديري مجازا مركبا ولم يقل به احد
في شيء من الاقسام او الصيغ الجواز المفرد والمركب بناء على جواز
اطلاق الجمع على ما فرق الواحد فاما ان الجوز في الكلمة الماخوذة
في تعريف الجواز المفرد بان يجعل اعم من ان يكون حقيقة
او حكما واما ان يترك بيانها بالمقايضة على الجواز المفرد
فان الهيئة التركيبية المستعملة في غير ما وضعت للعلالة وقرينة
مجاز كالكلمة ما ذكر من المركب التي سعري الجوز اليها من
الجوز في اجزائها كلها وبعضها مادية او صورية كجاني
اسد واعتصر الجوز في رحمة الله والخبر المستعمل في الاشياء
وبالعكس والجوز في شيء من اجزائه ولو كان في اجزائه الجوز

فليس

فليس بجوز المجموع منه جهة تجوز الاجزاء كقولك تقدم رجلا
وتوخر اخرى مع انه استعارة تمثيلية فليس جوابك حاشما
لمادة الشبهة لعله اي لعل مثل حفظت التوراة وحاصله
انه امثال حفظت التوراة لم يستعمل في لوازم معانيها مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع بلا قيد اللوازم على سبيل الكناية التوقيفية
وبه بحث لانه ظاهر كلامهم انها مستعملة في اللوازم على سبيل
المجاز دون الكناية لوجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع عنه
وهو علم الخاطب بالحكم لكن من عرض الكلام اي من جانبه
وناحية واد اقبل في عرض فلان يكون معناه في التوقيف
به يقال نظرت اليه من عرض بالنظم اي من جانب وناحية
والبصير اللفظ به مجازا ولا يكون باقيا على حقيقة فحين ان
يكون كناية يؤيد ذلك جعله من قبيل المسلم من كلام المسلمون من
يده ولسانه فانه كناية وقد مر انما مابنه فتذكر من كونها
حقيقة اي كلها او مجازا كلها او بعضا فالقسم المختلف داخل
في القسم الاخير بدليل قوله واما الثاني اه لاجداث هيئته مانعة
عن حلق الخبر فيها اي عن نفوذ الحق في القلوب فانه شبه
اجداث الله نفوذهم هيئته ترنهم على الخجائب الكفر والمعاصي
والاستبصار الايمان والطاعة بسبب اعراضهم عن النظر
الصحيح بالحق على الاوان في انهم ما نفى فانه هذه
الهيئة مانعة من نفوذ الحق في قلوبهم كما ان الختم على الاوان
مانعة عن التصرف فيها ثم استغنى الختم لتلك الهيئة

ثم استق منه ختم فيكون له ان تتبعه وهو مجاز مفر
بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليها اي
خلقها عديمة الانتفاع بالادان كالسموات محقة او مقدرة
اي سواء كانت القلوب محقة كقلوب البهائم التي خلقها الله
تعالى على النفط او مقدرة ثم لتغير الحالة الدالة على المشقة
للمشي كما في قولهم اراك قد تم رجلا وتوخر اخرى فلما انه ليس هناك
من الخاطب تقديم وتأخير للرجل فكذلك ليس هناك من الله تعالى
عن قبول الخوف غاية الامر ان الختم هنا مجاز كذا في كناية الكثرة
للمحقق النقار في تلك الكناية كسهرت حال قلوبهم بحال قلوبهم
محقة او مقدرة ختم الله عليها بتقديم محقة او مقدرة على قوله
ختم الله عليها وهو احسن ما في هذه الكناية لاشتماله الاولي لاشتمالها
وهذا الاشتمال من قبل اشتمال الوقوف على الوقوف عليه وخص القبول بها
حق العبارة وخص التشبيه الى القبول لان فضل التشبيه
اي شرفه في نظر البلغاء كلاهما كالعدم مبتذل يشترك
فيه العوام والخواص وهذه الالتفات المبينة على تشبيه
المركب بالمركب مشارف رسالة البلاغة في تشبيه البلاغة
في النفس بالميدان المتقاة مكنية واشارة الفرسان لها تحبيلية
وذكر المشار ترشيح المكنية والتحبيلية والحكم على تلك الالتفات
بانها مشارف رسالة البلاغة مجاز عن النها من اثار البلغاء
على ان تشبيه المركب بالمركب المبني عليه تلك الالتفات ايضا
من اثارهم ان يحمل الالتفات في المركب مفعول به لقوله يرثي

اي لا يرثي بان يحمل اه ان امكن اي حمل الالتفات في المركب على الالتفات
المتعددة ويحمل عليه اي المركب اي على الالتفات في المركب
ما امكن لا الى كلام عبد الجبار من فضله مثل هذه الرسالة
وشرحها فان الجبار من فضله ما يجوز ان تكون الالتفات
المكنية ايضا مركبة والذي يدور في الخلد ان هل تسمى
المكنية المركبة لمتقاة تحبيلية او لا فيه ترده على تقدير عدم
التسمية بخيل حصص القوم الجاز المركب في الالتفات التحبيلية
ولما مانع من ذلك عقلا من قبل عطف العلة على المعلوم
الحق على كلمة العذاب فانت تنفذ من في النار اصل الكلام
انما حق عليه كلمة العذاب فانت تنفذ جملة خريطة دخل
عليها هرق الانكار والفناء للجبر انتم دخل الفاء التي في اولها
للعطف على محذوف دل الكلام بتقدير وانت مالك امرهم
فحق على العذاب فانت تنفذ تكررت الهمزة في الجراء
التاكيد للانكار ووضع من في النار موضع الضمير لذلك
والدلالة على من حكم عليه بالعذاب فهو كالمواقع فيه لامتناع
الخلاف فيه وان اجتمعا بالنبي عليه السلام في دعائهم الى
الايمان سعي فيما قاذبهم من النار وزل ما دل عليه قوله تعالى
الحق على كلمة العذاب من الحق فمهم العذاب وهم في الدين
منزلة دخولهم النار في الاخرة على طريق الاستغاة با
لكناية في المركب حتى ترتب عليه تنزيل بذل النبي عليه السلام
جهد في دعائهم الى الايمان منزلة القاذبهم من النار الذي

هو من ملائمة دخولهم النار فصار قرينة على الاول وقرينة الاتفاق
 بالكتابة هنا المتعانة بتحقيقه كما في نفق العود على ما هو مذهب
 صاحب الكشاف واما ما يذهب اليه من ان يريد ان النار مجاز
 على الكفر المفضي اليها والافعال تشرح لهذا الجاز او مجاز عن
 الدعاء الى الايمان والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا
 هذا ما ذكره التفتازاني في كلياته الكشاف في هذا الملفتح عادت
 اي صارت رعا يكون الشبه اي وجه الشبه فاذلة بينهما ما
 ظاهر والمفعول كثير ما يكون وجه الشبه كل جزئ من اجزاء
 الطرفين ظاهر لكن لا يلفت اليه اذ لا فضل التشبيه المفرد
 بالمفرد ولا الاستعانة المبنية عليه كما مر بل الملفتح اليه
 تشبيه المركب بالمركب في الهيئة المفترعة اذ الفضل في
 الاستعانة المبنية عليه وفي كون المثال المذكور وهو انت الربيع
 البقل كذلك بحيث لانه الظاهر انه مجاز العقار وانه
 اللغوي فضلا عن ان يكون مجازا لغويا مركبا وان سلم
 انه مجاز لغوي فلا نتم انه مجاز مركب لم لا يجوز ان يكون
 مغزا كما ذهب اليه العلامة الله عضد الملكة والدين في هذين
 الامير الجند لمضاهاته اياه في التلبس اي في كونها من
 ملائمة الفعل ومفعولاته لم يكن يجوز في اللغة بل يجوز
 انما هو في الاسناد لكن التالى باطل لانهم لم يريدوا به ما
 هو المشهور من المجاز العقار بدليل ما مر من انه لم يقل به
 احد وان لم يكن بعيدا عن الاعتبار فالمقدم مثله ففحق

الشفق

الشق الثاني ولقائل ان يقول مناقشة المطر مبنية على اختيار
 هذا الشق بدليل قولهم وقصد به تشبيه التلبس الغير الفاعلي
 وح يندفع بحث الشارح عنه فتأمل اما لو قصد تشبيه
 التلبس الذي لا يخفى ان محل تشبيه التلبس الغير الفاعلي
 بالتلبس الفاعل على هذا المعنى في غاية البعد كونه القول
 مستعملا في التلبس الغير الفاعل او التشبيه بذلك القول
 في مجرى انهما من الاستعانة المركبة التمثيلية وتما يعيد
 ما ذكرنا من الجواب توحيه للمركب المذكور وهو انت
 الربيع البقل غير ما هو المشهور وما هو المشهور ان من
 باب الاسناد المجازي وجه انه لا يلزم ان يكون غير ما هو
 المشهور بالاتفاق التمثيلية بل يكون غير ما هو المشهور بالاتفاق
 التبقية في النسبة فقط دون الحدث والزمان ويكون
 مجازا مغزا كما ذهب اليه عضد الملكة والدين في هذين الامير
 الجند صرح بذلك الشارح في رسالة الفارسي والي ضرورة
 تدعونا الى العمل على الاستعانة التمثيلية مع بعدها عن العيان
 وعدم معقوليتها في نحو انت الربيع لانه المعقول المقبول فيه
 انما هو المجاز العقار كما هو المشهور او اللغوي المفرد الذي في
 النسبة كما هو غير المشهور ولا يحصل له لانه التردد لا يقدم
 رجلا الى قدامه ولا يؤخر رجلا اخري الي خلفه فوجهه
 العلامة التفتازاني في شرح المفتاح بانه المراد بالرجل الخطوة
 والمفعول تقدم خطوة قد امكنه وتوخر اخري خلقك او رر



عليه ان تأخر الخطوة الى موضع ابتداء من الخطوة الاولى
لا الى خلف وفيه ان المراد بالخلف الذي حصل له بالنسبة
الى موضع الخطوة الاولى الى الخلف الذي كان له قبل الخطوة
الاولى وبعد برده عليه ان المشهور في التردد تقديم الرجل
وتأخيرها لا تقديم الخطوة وتأخيرها ونباعد السيد
السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الذي قدمها
جعلها رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها
من حيث انها قدمت لكن الظاهر ما ذكره الشارح من ان
اخرى صفة تامة هكذا حقق المثال لما حققه الفتاوى
السيد السند فانه تحقيق الشارح او في واجله من تحقيقها
وقد خلا عن الايمان اليه اي الى الاستعانة المركبة التمثيلية
تبعية والى ان المتدبر الى شئ وتجد في صدر بعد الصدر
يحتمل ان يكون المعنى ولا يتجدد في شئ من الصدر وح كانه
المناسب في الصدر الثاني التكميل ويحتمل ان يكون
المعنى لا يتجدد في صدر بعد الرجوع الى كتب القوم فانه
لو اختلف في صدر احد من القوم لوجد في كتبهم فانه
الصدر وانه من بين المعنى الرجوع الى العمل على ان معناه
ولا يتجدد في صدر بعد صدرى على ان يكون الامم عوضا عن
المضاف اليه بعيد الظاهر كلمات القوم فيه ان الاضافة
في كلمة القوم للامم فارق فيكون متعدد معنى وان كان مفردا
لفظا ولا يبعد ان يقال ان اتفقت كناية عن اخذت

ويقرب



ويقرب منه التوجيه الاول للشارح وما ينبغي ان يعلم ان الكلمة
جهرنا بلغة الكلام كلمة الشهادة حتى تجاوزت الى الكلمات
من التعداد الى الاتحاد فلا يضر وجه الكلمة في ما عليها
الحجازية فانه وجوب التعدد انما هو في فاعل الاتفاق الحقيقي
دون المجازي سوى المشبه فانه قلت قد تقر في مجازي
التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة قلت ذلك انما
هو في التشبيه المصطلح وقد تقر ان المراد به غير المقتضى
بالكناية والشرط المذكور اي القدر المذكور من الشرط
فانه بعض الشرط لانه قوله ودل عليه انه من تمام الشرط زيد
في جواب من قال يشبه عمره فيه انه خرج ببيان المراد
بالمشبه تامل فاحرجه بقول ودل عليه انه فانه دل على التشبيه
في ذلك القول بالسؤال لا بخاصة المشبه به لانه يستعمل اي الشرط
المذكور مع ما عطف عليه ان المراد بالنقض ابطال العهد
واما ان المراد به المعنى الحقيقي وهو تعريف طاقات الحبل
بعضها عن بعض فالشمول لا انه يتكلف ويحتمل
ما يخص المشبه به على معنى اعم من ان يكون خاصه لفظا او
معنى او لفظا فقط وقد مر مثل التكلف فتذكر وفي
شمول البيان انه الاول وفي شمول الشرط المذكور وليس لانه
بذكر ما يخص المشبه به عن التشبيه بل على دعوى تقرير الاتحاد
وفيه انه لا يخفى عن الدلالة على التشبيه كيف وهو قرينة الاستعانة
وقد اشار الى هذا الجواب بقوله فالاولى حيث لم يقل بالصواب

وكذا قوله لا على التشبيه ممنوع بهذا السند المذكور اتفاقا
 حاصل معنيي انه لا يستقيم قولهم انفق كلمة القوم
 على انه اذا شبه امر اخر الى قوله كان هناك استقامة بالكناية
 بل يكون هناك استقامة على مذهب الخطيب فقط بحيث لا يفقد
 اي الاتحاد بالدعوى بالمقصود بالدعوى انما هو تقرير
 الاتحاد ويجعل الاتحاد سلب الشكوت ويعبر عنه ارجح
 المشبه باسم المشبه بناء على انها الاتحاد يكون اسم المشبه
 اسما للمشبه به حتى كانت صارت المنيية والسبع اسمي
 مترادفين قالوا ولي ان يقال يكاد يورد عليه ما يرد على الاول
 قالوا ولي ان يقال انفق كلمة القوم على انه في نحو اظفار
 المنيية تثبت بفلان استقامة بالكناية كما هو احد معاني
 الاضطراب لم يقل احد معني الاضطراب بصيغة التشبيه
 اما لانه الواحد بالجمع ما فوق الواحد واما لان الاضطراب معني
 ثالث وهو التحريك ولم يقرض له لانفيا ولا اثباتا لا غنى
 مناسب بناء لعدم اختلاف قول السلف وعدم خلاصته
 للاتفاق بل الملايم له انما هو الاختلاف في المعنى لا حتى يتقوى
 قوله ونعرض لها في ثلث فرائده والاولى ان يقول
 لم يتغير لها في ثلث فرائدها في اقل منها ولا اكثر منها والا اي
 وان نقل يكون مستحدا مولى فلا صحة له لاننا لم نجد التنزيل
 بهذا المعنى في اللغة اي لم نجد استعمال التنزيل في بالياء في اللغة
 على تخصيص معنى الجمل بل جاء في المحامح والقاموس التنزيل

طويل الزيل يقال ردا من زيل كعظم طويل الزيل ام لا صوابه
 او لا لانه ام المنصلة لا تستعمل مع هل يريد من تقدم السكاكي
 من علماء البيان بدليل انه جعلوا مذهب عديلا لمذهبهم
 لانهم ابا التعليم فشبها هل العلم اماضية بالاباء في النفع واستعمل اسم
 المشبه به فيكون استقامة مفرقة ولانهم ابا المتعلمين بسبب
 التعليم الي ان المستعار الاول ان الاستقامة بالكناية لانها اللام
 عليها لا المستعار اذ لا مستعار عند الخطيب في الاستقامة بالكناية
 وذكره اللازم قرينة على قصد من عرض الكلام جواب على سؤال
 مقدركا سائلا سال وقال كيف لا يكون مقدرا في نظر وذكره
 اللازم قرينة دالة على تقديره فيه فاجاب بان ذكره اللازم
 قرينة على قصد من عرض الكلام لان حاق الكلام حتى يكون
 مقدرا في نظره من غير جعل التشبيه اذ نفس لقوله وهكذا
 ذلك ان لا يتجاوز اللغة اي من اللغة الى الاصطلاح في وجه
 التسمية ولا حاجة فيه الى كونها بعين الاصطلاح ويحتمل ان
 يكون المعنى ولان لا يتجاوز من اللغة الاصطلاح اصلا ويكتفي
 في الاستقامة بالمعنى اللغوي كما اكتفيت في الكناية بالمعنى اللغوي
 ولا حاجة في شئ منها الى الحمل على المعنى الاصطلاحى فانهم ولعل الامر بالعلم
 ليذهب الامر الى الاصطلاح الثابتة فيه رخصة لانه كلامهم
 لفظ المشبه المستعمل في المشبه به انه الاستقامة التخيلية عندهم
 ليست كذلك بل هي مجاز عطف عندهم لا لغوي فان قلت مراد الشارح
 ان الاستقامة التي هي قسم من المجاز اللغوي يكون على مذهبهم اقرب

المتفق

الى الضبط قلنا على مذهب الخطيب يكون ايضا كذلك فلا ختم
 لهذا لا قريبة السلف الا ان يقال انه لم يفتد مذهب الخطيب ولو احتمال
 اي ولو كان المذهب الذي عني محتملا الا ان يحكم بالظا والظاهر
 انه لم يذهب اليه غير هذا القول تنوير بشارة اي اشاعة واظهاره
 فانه بهذا الوصف اشتهر منه بعلم او وصف اخر له انه محض الظاهر
 وفي التفرع يستفاد انه والحاصل انه ترك التفرع بما كان يكون
 او الى اذنية الملائكة التي تكثر جهات الاختيار تأمل وكثير من كلام السكاكي
 يحيل غميد لوجه ادخال المص لفظا في قوله كما يشعر كلامه
 السكاكي الي انه مذهب هذا اي مذهب السلف ان عبارة اظهر ابي
 تمام ذهب اليه التفتار في من ان مذهب هذا مذهب السلف بادعاء
 انه عينه كان من المشبه به اي بمسما بادعاء المشبه به المشبه به
 ولو قلنا والمعن انما لفظ المشبه المستعمل في المشبه به المادعائي
 ولو قال في المشبه به الادعائي لكان احصاء اوضح غير ظاهرة
 ولو بالمعنى اللغوي بل الظاهر ما صرحه ولا كناية هناك لا بالمعنى
 اللغوي ولا بالاصطلاح وانما قال غير ظاهرة ولم يقل الا وجه
 نسبيته المتعارفة بالكناية المكنية لانه يمكن نصحي شمس كناية
 المكنية بانه اذا استعمل لفظ المشبه في المشبه به الادعائي كان في
 المتعارفة كناية اي خفاء بالنسبة الى المصحة تأمل وان سلم ظهور
 وجه كونه استعارته فيه ايماء الى انه كونه استعارة ممنوع
 لما سبق في قريب ولما ارتكب المص التماسيح في رد التبعة
 الى المكنية بتعالق القدم اشار الى وجه التماسيح بقوله جعل
 قرنتها

قرنتها اي يجعل ما هو قرنية الاستعارة التبعة عند القوم ونحو
 رفعها في رسالتنا حيث قال فلا فيها للسكاكي ان يقول انما
 اردت بالمثنية الموت الموصوف بالاتحاد مع السبع ولا شك انه
 ح يكون مستعملا في غير معناه الظا وانه ليكون عطفا على قوله
 ان لفظ المشبه والاضطرار بالنصب لانه لو رفع لا يعلم ان الاستعارة
 في الفعل لا تكون التبعة عند السكاكي قطعاً مع انه المراد به ذلك
 لستم الارام عليه مما لا يذب اي لم يدفع الى الآن بانهم لو قبلوا
 الاعتبار في التبعة اي يجعل قرنية التبعة استعارة بالكناية ويجعل
 التبعة قرنية المكنية واستغنوا عن اعتبارها فيه ان القوم
 لا يستغنوا عن اعتبار التبعة بردها الى المكنية لانه التبعة التي
 قرنتها حاله لا يمكن ردها الى المكنية ولا يشعر كلامه كلام
 السكاكي انه اي السكاكي يرد ما مع قرنتها الى المتعارفة لكون حقيقة
 اي جديدة باسم المتعارفة في الغاية لانه يكون مجازا لغويا لا
 مجازا في الاشارة بكونه موافقة لما في المتعارفات في كونها مجازا
 لغويا بخلاف ما اذا كان مجازا في الاشارة فانها وان كانت حقيقة
 باسم المتعارفة لكن لا في الغاية فله اي للسكاكي ان يعدل عن قوله
 بجعل المتعارفة الخيلية للصورة الواضحة الى قول السلف في الخيلية
 لمصلحة الود الخذ لور لان النفع فيه اي في الرز كثير من النفع
 في كونها حقيقة باسم المتعارفة في الغاية وهو تقليل الاسم والتقريب
 الى الضبط وفيه ايضا انه بالنفع عن اعتبار التبعة بالعدول عن
 الخيلية الى الخيلية القوم كما مر تأمل ولا يخفى ان المناسب

هذا ابتدء الكلام وأشار إلى أن الرد قد ذكر في موضع
أن يكون أي ذلك الحديث عنه أي عند السكاكي فإنه من
عليه أي على تحقيق معنى التخييلية عنه كما كان من الرد على
تحقيق معنى المكنية عنه أيضا ليسو المعنى أن من الرد على
تحقيق معنى التخييلية عنه فقط والحاصل أن من الرد
على تحقيقها فالمناسب بعد تحقيقها ويمكن أن يجاب
عنه بما المكنية أصل والتخييلية فرعها لأنها قرينتها فاختر
ذكر حديث الرد عقيب ذكر الأصل والرعاية تلك الأصلية
أرتكب السامح وقال واختار السكاكي رد التبعية إلى المكنية
مع أن الردورة إليها هو قسم من التبعية والنبية مردودة
إلى قرينتها التشبيه المحض فالنفس هذا تفرع بالأعم بال
بعد أن يقال أنه تعريف بالمباين إذ لا يقصد ق على شيء
من أفراد الحرف لانه المتبادر من اصحاب التشبيه أن يكون أركان
كلها مضمرة فالصواب أن يقال أنها التشبيه المحض المتروك
أركان سوى المشبه ودل عليه بآيات لازم المشبه به للمشبه
وكان الشبهة تساهل فيه وح لا حاجة لتسميتها استعارة
ويكون أن يقال وجه تسميتها استعارة أنه يشبه الملتفات في
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به الاستيعار للدلالة على ذلك
التشبيه آيات لازم المشبه به للمشبه وما حقه تلك الدلالة
أنها هو أداة التشبيه وكأنه أنما أنت الضمير في قوله تسميتها
باعتباره استعارة وكذلك الحال في ضمير كونها غير حقيقي

لأنه

لأنه لم يخرج بالتشبيه بل اشبه به بذكر لازم المشبه به
والاستعارة ابلغ هو من البلاغة أي الكلام الذي فيه الاستعارة
أبلغ من الذي فيه التشبيه لأن المفرد لا يوجد بالبلاغة
وجعله من البلاغة المقتضى يلزمه شد وذاته أحد هاء بناء
لم التفصيل من المزدنية وثابتها كونه بمعنى المفعول دون الفاعل
مع أن قياسه أن يكون بمعنى الفاعل والاولي أن يقال هو ابلغ
لأنه المقام الضمير دون الظل لأنه عدل إلى الظل زيادة
التكبر في ذهن السامع للعدول عما حققه القوم لم يقل
للعدول عنها مع أن السياق يقتضيه إشارة إلى أن عدول
مخالف للعدول العكس والنقل والقوم عبارة عن السلف
والسكاكي أرجو أن يكون ذلك التحقيق فأنضاه
أي من الله ليس لما أعطاه منفع أي أنا حذف المفعول
الاول لأنه لا يتعلق به غرض معتد به حظه من قوله عليه
السلام اللهم لا مانع لما أعطيت وهو كناية عن كونه مطابقا
للواقع إذ لا خطاء لمهمات تع من فروع التشبيه المقلوب
يعني أن الملتفات بالكناية كانت مبنية على التشبيه المقلوب
نكما يجعل المشبه مشبه به مبالغة أو تفصيل على وجه التقليل
لكنها من فروع التشبيه المقلوب حيث شبه غرة الصباح
وهو فتور وجه الخليفة مع أنه وجه الخليفة مشبه بفرته
كذلك استعارة اسم المشبه الذي كان مشبه به في التشبيه المقلوب
للمشبه به الذي كان مشبه به في التشبيه المقلوب فيكون غاية

في المبالغة في كماله كيف لا وقد عدل عن الطريق المعروف
 في الاستعارة حيث استعمل المشبه باماء الى ان المشبه به قوي
 من المشبه به حتى استحق ان يستعار منه اسم المشبه به فآ
 لم يرد بالنية السبع حقيقة لا انحاء ويجعل الكلام حاي
 حية اريد بالنية السبع الحقيقة كناية حتى لا يكون الكلام
 كاذبا فهذه الكناية مركبة مرتبة على الاستعارة عن تحقيق
 الحوت اي في المستقبل وذلك مفاد من وصول المبالغة
 غايتها وليس الحق انه كناية عن تحقق مودة في الماضي
 والمحال الا ترى انه يقال اظفار الميتة نسبت بفلان
 عند شدة مرضه واعلم ان قرينة هذه الاستعارة لفظية
 وهو الاظفار المضافة الى الميتة وقرينة الكناية خالية وهي
 عدم وجود السبع عند فلان حين المتكلم بهذا الكلام
 يكون هذه الكناية من جملة الكناية الخالية عن تحقيق الحق
 الحقيقة فلم يجز ارادته وقد اختار الشارح فيما مر من ان امثال
 تلك الكنايات مجازات لا كنايات لوجود القرينة المانعة
 عن ارادة الموضوع له كناية عن مودة اي عن انه يكون
 ولا ينبغي عن مرضه الذي هو فيه على ما مر من حقيقة وج
 لا يجوز اضافة الاظفار الى الميتة او لا مجاز فيها لا لغويا ولا عقليا
 والا ولي ان يقال ويجوز في الاظفار ولا في اضافتها الى الميتة فيكون
 الاشارة الى نفي مذهب السكاكي والثاني ايماء الى نفي مذهب السكاكي
 ولا اشكال في جعل الميتة استعارة لآية لفظ الميتة لتعمل في السبع
 الحقيقة

الحقيقة فيكون استعارة اصطلاحية لا في السبع الادعائى في ذلك الاشكال
 الذي ورد على السكاكي ووجه تسميته استعارة بالكناية في غاية الوضوح
 لانه الكناية تكون محمولة على المفعول الاصطلاحي دون المفعول كما في المذاهب
 الثالث في صورة الاستعارة بالكناية اي موادها واشتقاقها مع الالهي
 حذف الصور لعل اشارة بالعلم الى مضمون هذه القرينة يخرج في المذهب
 الثالث والاثبات بالصورة في الاستعارة المصروفة للمشاكل ليكون مذكورا
 بلفظ المشبه به والاشكال حرجة وخرجت عن كونها ممكنة
 بلفظ الموضوع له اذ يجوز ذكره بغير لفظ بشرط ان لا يكون لفظ
 المشبه به لجواز ان يشبهه شيء بامر من اياه ويجوز ان يشبهه شيء
 عتبه بلفظ مجاز من اجل بامره وثبت له بعض احوال ذلك
 الامر فقد اجمع المجاز المسئل والمكينة ولم يفتقر عليه اي على هذا
 الاختلاف في كتب القوم والذي يلوح من كلام القوم ان الظاهر
 المراد بالقدم علماء البيان كلهم فيؤذن بالاتفاق وعدم الاعتقاد
 فيه فيكون بل للشيء من عدم العثور على الخلاف في العثور الى الاتفاق
 من اثر الضرر كغير اللون وراثته الهيئة والهزال بالعلم الى السبع
 اي الكربة والمحقان يزداد عقبيه واشت لاثنا الضرر خاصة العلم
 ليصح توبيخ قوله فيكون الاذاعة تخيلها فقد ذكر المشبه به
 المكينة بغير لفظ المشبه به وبغير لفظ الموضوع له بل بلفظ المراس وهو
 غيرهما وتحقيق ذلك البيان فيه محالمة واشارة الى الرد على السمر
 في نقل الترتيب على الاطلاق وما ذكرناه من زيادة عليها اي تحقيق
 ما يذكر زيادة عليها ويجوز ان يكون معطوفا على تحقيق

لا اهتم بالزائد ولا الهام بالانجيلية تأمل جمع محلب من الحلب
 بمعنى الجرح والجرح كذا في القاموس بمعنى طعن كل سبع يفهم منه ان الطفر
 اتم من الخلد يطلق على طفر كل حيوان والطفر ما يصيد من كل حيوان
 طائر او مكنيا انسانا او غيره وح يكون بينهما مبانة ويفهم
 منه ان لما شئ الصائد لا يطلق عليه والطفر ولاذ والحلب تأمل وتثبت
 زيادة على القرينة فيكون ترشيح كسوى صاحب الكشاف فانه يجوز
 كونه ذلك الامر مستعمل في معناه المجاوز ايضا يستعمل اي لفظ على هذه
 المضاف ويجوز الاستخدام ايضا وانما المجاز في الاشارة لاني اللغة لائق
 الاشارة هو المجاز ومن مكان الاصل واما لفظ الملايم فباق في موضعه
 الاصح بعم البيان الترشيح والتخييلية اه والظاهر ان البيان هو
 قوله وانما المجاز في الاشارة فانه وقع من السلف بيان الوجه التسمية
 قرينة المكنية مجاز في الاشارة كما يصرح به في قريب بعمارنا
 مصدرية وكثيرا ما يجعل المصدر جنسا والمفعول ليس كلام السلف
 بعمدة رؤيتنا كلامهم في هذا المقام الا في التخييلية وانما قيد الشارع كلاما
 به تخرز على الوقوع في الكذب وهنك النفس بان تتبعنا ناقص
 ويسمونه اي اثبات ذكر الامر للمشببه يجب تخصيص ذلك الامر
 في الموصفين بالابتنى المقتارة المكنية الابه ليصح البناء او التسمية
 على طريقة القوم وتسمية اي ذلك الاشارة وقع من السلف بيانا
 لان يسمي احد السلف ولا يتوهم من هذه العبارة ان التسمية
 بالتخييلية ليست من البناء ووجه التسمية جواب سؤال
 مقدد ناشئ عن قوله فيجب تخصيص الامر بالابتنى المقتارة الابه واخرجت
 الترشيح

الترشيح فلا يكون وجه التسمية مانعا من دخول الغير فكيف تخصيص
 فافاجاب عنه بقوله ووجه التسمية اباد الوجه في شئ اخر
 ليس موجبا للتسمية اي تسمية ذلك الشئ الاخر بذلك
 الاسم في لونه مستغارا مخيلا وكذا يكون مجازا في الاشارة
 ويجكون لعدم انفكاك المكني عنه عنها ولو قال ويجكون
 يتلوا رفرها كان اولى العلم اظهر ما حفي واغرض عما اظهر
 وهو عدم انفكاك التخييلية عن المكني عنها فانه مجمع عليه
 وصاحب الكشاف قال بانفكاك المكني عن ما عن التخييلية
 فانه قرينة المكني عنها فانه قد يكون كحقيقة وقد يكون
 تخيلية كونه استعارة كحقيقة بل ينبغي ان يجوز كونها
 مجازا امر سلا في بعض الموارد وهو المادة المكني بشاع
 فيه استعمال اللفظ الموصوف بملايم المشبه في ملايم
 المشبه وان لم يشع بكونه القرينة تخيلية وذهب المصنف
 في القرينة الرابعة الى ان المادة التي وجد فيها المشبه ملايم
 حقيقة شبه علام المشبه فيستعار منه لفظ ملايم
 المشبه وان لم يشع استعماله فيه وان لم يوجد كما في اطلاق
 المنية بكونه القرينة تخيلية والنقص لا يطل على سبيل
 التخصيص قال صاحب الكشاف في اشارة الى ما اخذ هذه
 من حيث تسميتهم العهد بالجل فيه زيد الى ان المقتارة
 بالكناية عنه لفظ المشبه المستعمل في المشبه المرموز
 اليه باثبات حاشية المشبه به ويجري ان يكون القرينة

التخيلية لتخيل بانبات الفضي الحقيقة للعهد وهو تفرق
 كافات الحمل بعضها على بعض يكون مجازا في الاثبات
 ايضا اي كما يجوز ان يكون القرينة المتعارفة الحقيقية
 بانبات الفضي المجازي للعهد فحفظها اي القرينة استعارة
 اي النقض الى هذا الاحفال وهو جعل القرينة التخيلية
 ما امكن ذلك اي جعل القرينة المتعارفة الحقيقية
 الي غيب وهو التخيل ومن ههنا اي من المتعارفة كلامه
 بان ما امكن جعل قرينة الملكة المتعارفة الحقيقية لا
 بلغت اليه الي جعل قرينتها التخيلية نشاء ما ذكره
 في الفريفة الرابعة فالاولى تقدم الرابعة على الثالثة الا
 ان يقال ذكر المصحة ان بعدد المذاهب الثلاثة
 في التخيلية ولا يخفى انه اي حجة التبعية عن ملابم
 المشبه بما وضع ملابم المشبه به قرينة ضعيفة فكيف
 يعتبرها صاحب الكتاب فلا بد ان يول كلامه باحد
 الناوليات التي اشار اليها الشارح ان النقض
 المستعمل في معناه الحقيقة شاع في مقام افادة
 ابطال العهد لانه يستعمل في ابطاله حتى يكون المتعارفة
 حقيقية وهذه الافادة ايضا يكون بطريق الكناية
 او في ابطال ابطال العهد وهذا الاظهار ايضا يكون بطريق
 الكناية مطلقا اي في جميع الامور التخيلية كما ذهب اليه
 السلف والمخيط **فخرج** اي التخيل الفريفة الثالثة

انما كانت ثالثة لانها اضعف المذاهب الثلاثة جواز
 السكاكي كونه اي كونه الامور اي لفظه على حذف المضاف
 الي الضمير راينا من افعال القلوب ما راينا من الابصار
 يقتضيه مفعولا واحدا وما مصدرية وكثيرا ما يجعل
 المصدر حينئذ قولهم انيك حقوق النجم اي وقت
 خفوة بيانهم اي بيان القوم ونفسهم هي التخيلية
 على مذهب السكاكي وهو من نازع فيه للمفعل او مفعولا
 للمفعول الثاني فقط واما قوله ان السكاكي جعل المتعارفة
 التخيلية انه هو مفعول ثان للفعل الاول على تقدير
 التنازع في المفعول الاول وقائم مقام مفعوليه على
 تقدير ان يكون بيانهم مفعول للفعل الثاني فقط
 على تقدير التنازع في المفعول راينا بيان القوم للتخيلية
 على مذهب السكاكي ان السكاكي جعل المتعارفة اه مدة
 يتناول بيانهم التخيلية على مذهب واما على تقدير عدم التنازع
 فيه فيكون المعنى راينا ان السكاكي جعل المتعارفة مدة رؤيتنا
 بيانهم واللاجوز ان يكون الروي من افعال القلوب
 اذ بلغوا حينئذ التقييد بالمصدر المحتجج الا ترى ان
 قولنا زيدا كريا ما راينا كريا كلام لغوي وتقييد بلا فائدة
 بخلاف ما رايت زيدا رايت او رايت زيدا كريا ما
 رايت فانه مفيد واعلم انه فائدة التقييد بالمصدر
 المحتجج يجوز عن توهم الوقوع في الكذب ولم يغتر عطف

على الدنيا الا من غير اي من جانب غير المصالح نسبة
التجوز الذي هو مقابل الوجوب والامتناع اليه اي الحكم
دون الترجيح اي ترجيح احد الطرفين والتعدي اي
نفي ذلك المراجح وهو استعمال لفظ لازم المشبه
في الامر الوهي اقول التجوز هنا في مقابلة الامتناع فقط في اول
الوجوب كما في قول ابن الحاجب في الكافية ويجوز صرف
الضرورة او اللتساب وانما يذهب وانه مما ينبغي
ان لا يجوز فضلا عن ان يترجح او نقول التجوز هنا في
مقابلة الاحباب والامتناع بدليل ان العلامة التفتازاني
نقل عن السكاكي ان قرينة الملكية منها امر مقدور وهو كالفار
او امر محقق كالانبات في ابنت الربيع البقل والعزم في عزم
الامير الجند ويسميه اي اللفظ الدال على ذلك الامر على
حذف المضاعف او على الاستخدام وهو خطأ اي وجه الشمية
بالمتعارضة لا خفاء فيه لانه اي ذلك الامر الوهي مما خيل
الصغير راجع الي ما الموصولة لتعقابه فاعل حيله في المشبه
الارعاني وهذا الارعاء هو الذي حمل السكاكي على الاختراع
الامر الوهي وذلك اي التعسف حاصل لان الجارة
وهي الطريقة العظيمة والسكاكي الفاء للتعليل ويجوز
ان يكون للتفريع من انبات المعنى الحقيقي من بيان الموصولة
للايم المشبه به اي اللفظ على حذف المتضاف حاله
المعنى اي كائنا للفظ ملايم المشبه به للمشبه يتعلق
بالانبات

بالانبات الي ان المتكلم جملة محمد اليه ولا يري راع اليه اي
ذلك النوع كما تري انه لا داعي اليه وعدم الداعي الي ذلك النوع
وان كانا امرام مقولا لكنه بدلي من منزل منزلة المبصرات
لبدهة ولذلك قال كما تري بل الداعي موجود الي عدم
اعتبار تلك السورة وهو ان يصف بذلك القرينة ونزول
قوته سوى كلب استعمال لفظ الاستعانة من اضافة المصدر
الي الفاعل ونوله ذلك مفعوله والمشار اليه توقع صورة
في هيئة استعمال فيها لفظ ذلك الامر الفريدة الرابعة
كونها رابعة باعتبار الزمان وتأخر اختيار المصير من المذهب
الثلاثة المتقدمة تابع حقيقة غير وهي يشبه رادف
اي تابعه كمان اي رادف المشبه به اي لفظه باقيا
على معناه الحقيقي منه انه لا يلزم من عدم المشابهة
عدم علاقة اخري بقاؤه على حقيقة محسوسة بناء
على اختياره وقد عرفت منشأه اي منشأه هذا المختار
وهو قول صاحب الكشاف في تفسيره يقضون عهد الله كما مر فيه
اي فيما اختاره المصنف ليشبهه من كلام الكشاف لجواز
ان يكون ذلك البقاء على المعنى الحقيقي باقيا كائنا فيما
اذ لم يشع اه او وجه ما ذكره اي الباعث على ما ذكره
المصنف في الفاعل المذهب اليه صاحب الكشاف ان الاول
رعاية جانب المصنف في الاستعانة وتلك السورة تحصل بان يكون
جاء الفعول اذ لم ينفه اي المذكور من الرعاية فان

منها من جانب المعنى بان لم يكن المشبه تابع كذا يكون
 باقيا على حقيقة ومبدأه ما نفى احد ما عدم وجود
 ذلك التابع للمشبه وثانيهما عدم شيوخ المتعلق لفظ رادف
 المشبه به في رادف المشبه لانه لم يوجد ضرورة ما نفع عن
 ارادة ما وضع له وذلك موجب ايضا بقاء اللفظ على معناه
 الحقيقي والصواب ما قال في الكشاف ويعارضه اي الوجه
 الذي ذكره المحقق سبق اي الوجه الذي سبق ذكره في آخر
 الفريدة الثانية وهو قول الشارح ولا ينبغي ان جعل القرينة
 مطلقا الخيلية اقرب الى الضبط ان جعل الجمع بدل السابق
 اذ لم يكن فيه اي في الجعل على نحو واحد كلمة ونقشا
 كما في مذهب السلف او لم يجمع على نحو بان يكون بعض
 افراد قرينة الملكية حقيقة وبعضها المتعارضة مصرحة في عبارة
 الى ان في مذهب السالكين كلمة ونقشا وان كان الجمع على ما ذهب
 على نحو واحد مع ان حلوص القرينة التي هي الخيلية
 عن الضعف مطلقا اي في جميع المواد يدعو اليه اي
 الى جعل الجمع على نحو واحد بشرط عدم الكلفة وهو مذهب السلف
 بخلاف مذهب السالكين فانه القرينة فيه ضعيف مطلقا و
 بخلاف مذهب صاحب الكفاة ومختار المصنفات القرينة فيها
 ضعيف لا مطلقا بل في بعض المواد وكافة اثبات اي اثبات
 رادف المشبه به اي المشبه لا توجد صورة فيه مما يحتمل لانه
 المواد لا لفظ رادف المشبه المستعمل في صورة وهي شبيهة اياه



اي رادف المشبه به اي للمشبه متعلق بالتوهم كبقاء الخالب اي صفة
 مفعول مطلق محذوف لقوله باقيا او كاشا الخالب اي صفة
 مفعول مطلق محذوف لقوله اثباته في قوله وكافة اثباته وقرينة على
 لفظ المصنف الى ما هو له صلة المراد مفعول البيت فعليك
 برء كل نقد ير الى ما هو له والسلام عليك اي الى ان السرور
 كلامها الى ما هو له والآفة البليد لا يفيد الطويل ولو تلبت
 عليه التورية والابحار كان اي لفظ رادف المشبه به مستقارا
 لدلالة التابع على طريق التصريح فبما لا يخفى ذلك بل
 طلبة الاستفارة مع ذلك من وجود القرينة المانعة من ارادة
 الحقيقة كما تم ولذا اعتبر صاحب الكشاف مع ذلك الشيوخ
 اذا عرفت ما ذكره في الفريدة الرابعة فالاحتمالات التي
 ذهب اليها علماء البيان في قرينة الملكية عند اي عند المصنف
 لا عند غيره ثلثة احوال كون الجمع اي جميع افراد الخيلية
 حقيقة وهو مذهب السلف والمخطيب وثانيهما الانقسام
 الى المتعارضة المصرفة والحقيقة وهو مذهب صاحب الكشاف
 وثالثها كون الجمع خيلية وهو مذهب السالكين ورابعها لا تقام
 الى الحقيقة والخيلية وهو مختار المصنف والفرق بينه
 وبين مذهب صاحب الكفاة انه لم ينقل عن صاحب
 الكشاف التسمية بالاستفارة الخيلية فيها اذ كان
 رادف المشبه به باقيا على حقيقة بخلاف المصنفات
 سماه المتعارضة الخيلية كما ذكر في الكفاة قال الشارح
 في هذه صاحب الكشاف ينقسم قرينة الملكية الى

الاستعارة المصروفة والتحقيقة في مختار المرير ينقسم الى ^{التحقيقة}
 والتخييلية وذلك ان تزيد اقسام الاحتمال اعلم ان الاصل الاحتمال
 لا تزيد على المذهب الاربعة وان مذهب السلف ومذهب السكاكي لا
 يختلفان التعدد فزيادة اقسام الاحتمال باحتمال الجواز للوسل
 لا يتصور الا في مذهب صاحب الكشاف ومختار المرير تأمل بما
 بينا لك غير مرة من احتمال الجواز المرسل في قرينة الملكية
 لا الاستفاد في زيادة تلك الاقسام فعلى الاعراض عن بيان
 تلك الاقسام لك وعلى بالاقبال على استخراج تلك الاقسام
 بدقة النظر والحد الذي علم الانسان ما لم يعلم على كل حال
 سوي الكفر والضلالة كما صفة مفعول مطلق محذوف
 لقوله بعد ويسمى بمعنى بعد كونه عليه قوله بعد ويحتمل
 ان يكون قوله بعد بمعنى بمعنى بقرينة ما قبله وتقييد الاسلوب
 للتقيد ما اراد على قرينة المصروفة من بيان ملايمات المشبه
 ترشحا للمصروفة كذلك ناكيد لقوله كما بعد ما اراد على قرينة
 الملكية من الملايمات الطائفة المراد به ملايمات المشبه
 بقرينة ما سبق فلا يتناول ترشيح الملكية على مذهب السكاكي
 ترشحا لها وانما انى بقوله لها هو هذا ووجه المصروفة ليظهر
 مقابلة مع قوله الا انى وهو قوله ويجوز جعله ترشحا للتخييلية
 المفهوم من ترك بينهما اي ان الاستدراك بين المصروفة والملكية
 لا يخص الترشيح بل يشمل التجريد ايضا وهو ملايم للاستفاد منه
 خرج ترشيح الملكية الخاطبة فلم يكن جامعا ودخل فيه القرينة
 فلم يكن مانعا الا ان يقال ويقرب الاستفاد ان يكون بعد

بنما مدر
 وهو ما يلزم المستفاد

تمامها

تمامها فخرج به القرينة لانه القرينة لا تقرب الاستفاد بل ما يصير
 الاستفاد استعارة او يكون الترشيح موضوعا للمفهوم مشترك
 بينهما وبين الترشيح التشبيه وهو ملايم له ايضا كما كان
 مشتركا بينهما وبين التشبيه لانه الاستدراك اللفظي على المفهوم
 الثالث للترشيح وذلك تحصيل ذلك المفهوم المشترك بينهما
 وبين التشبيه والجواز المرسل مما القينا اليك ومما
 سلقى اليها المرير وهو ما يلزم الموضوع له والمشب به
 ويقارن الجواز والتشبيه لامع لقوله ما اراد على قرينة المصروفة
 بل يقع الخاطب في الفلطا حجة يحتاج الى تقييد جعله ترشحا
 بالزيادة على القرينة فاذا يحتاج الى ذلك التقييد الجواز
 وكذا لامع ما اراد على قرينة الملكية بعد ترشحا بالنسبة
 الى مذهب السكاكي لانه ذكر ملايم المشبه به لا يصلح ان يكون ترشحا
 للملكية عنده وهو قرينة الملكية على رأي بل الترشيح عنده
 في الملكية يجب ان يكون من ملايمات المشبه الذي هو المستفاد
 منه في الملكية على مذهب بل لا بد ان يكون راد على قرينة التخييلية اي
 كما انه لا بد ان يكون راد على قرينة الملكية فيه ان قرينة التخييلية
 ليست الا الملكية فيما راد انما كما ان قرينة الملكية ليست

الا التخييلية فليست شعري ما رجع ما قال الشارح الا ان يقال ~~فلا تغفل~~
 قرينة التخييلية لا تزيد على قرينة الملكية تغفل فانه الاستفاد
 لا يتم بدون القرينة فيكون قرينة التخييلية داخلية في قرينة
 الملكية وفي اكثر النسخ الا ان يقال الداحل في قرينة التخييلية

اه وح لا بد ان يكون اضافة القرينة الى الخيلية بيانية فترجع
 الى السنتحة الاولى ولا يخفى ايضا كما لا يخفى ان لا معنى لقوله
 ما زاد على قرينة المصحة ايضا اي كما يستعمل الترشيح والتجريد
 ما زاد على قرينة المصحة والممكنة وملايم المستفاد بل لا يتوكل
 اي بل لا يخفى ان الاشتراك بين التبيين والمجاز المرسل ايضا
 اي كما لا يخفى الترشيح بل يستعمل التجريد ومفهوم التجريد لا يشترط
 بين المصحة والممكنة والمجاز المرسل هو ملايم المعنى المجاز والمثبه
 ويقارن المجاز او التبيين الا ان يقال التخصيص لا يخفى الاشتراك
 بالترشيح مجرد اصطلاح لا تخصص واقع في المعنى لجريان الاشتراك
 في التجريد وكذا انما تقوم الاشتراك في الترشيح دون التجريد اهتماما
 بشأنه لشره والبلغة والاشتراك في التجريد يعرف بالمقاييس
 عليه فاعرفه اي فاعرف ان التخصيص مجرد اصطلاح ولا يلزم
 من التخصيص الاصطلاحي الاختصاص الواقعي ولو لم يستعمل
 على ملايم المستفاد المراد على القرينة تجريد فانه لا يستلزم
 ان لا يكون تجريدا في نفس الامر من نواحي الاصطلاح سواء
 بالاسماء من نواحي المحاسن وكثير ما لم يعتبر عن المحسن بالاحياء
 بل بقيت بلا اسم ويجوز جعله اي ترشيح للممكنة ترشيحا للخيلية
 ان كانت قرينة الممكنة تخيلية او الاستفاد الحقيقية ان كانت
 قرينة الممكنة استفاد حقيقية كما ذهب اليه صاحب الكشاف
 واختاره المصنف اما الاستفاد الحقيقية فكون الترشيح لها
 ظكرا للاستفاد المصحة التي لم تكن قرينة للممكنة وكذا الخيلية

كون

كون الترشيح لها ظاهرا على ما ذهب اليه السكاكي واما الخيلية
 على ما ذهب اليه السلف فيجوز ترشيحا لانه الترشيح كما أكد
 لقوله الاول تركه قوله والاستفاد المصحة او زيادة الممكنة
 بل الاول تركها لانه المقام يقتضي تشبيه مخفي بخفي افر
 حتى يرتفع الاستفاد النقص بخلاف التشبيه الخفي باسم
 جلي فانه رجائيك النقص جواز التشبيه الخفي بقوله ان يقال
 مع العاروق ويجعل نفسه تخيلا وهو مذهب السكاكي او
 يجعل نفسه استفاد حقيقية وهو مذهب صاحب الكشاف
 او يجعل اثباته تخيلا لا لنفسه وهو مذهب السلف وعليه
 صاحب الكشاف وفي بعض الموارد يبين ما يجعل الداعية
 اي على قرينة الممكنة وترشيحا للممكنة او للخيلية اختصاصا
 وتعلقا به اي بالمشبه به متنازع فيه لقوله اختصاصا
 تعلقا من هو القرينة سواء كان مقدما او مؤخر فان لم يتوكل
 في القوة فاستفاد دلالة على المراد يكون قرينة واللاحق
 يكون ترشيحا لانه للناس بين القرينة والترشيح في
 المصحة كما انشأ اليه اي الى عدم الالتباس بقولنا فيما
 سبق ولا يخفى ان لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصحة
 لانه اه يشل ما ذكر من قوة الاختصاص والظاهر ان ما
 يخصه اي تشبيه به السامع على المراد ومساوئه ترشيح
 او تجريد فالاعتبار بالدلالة على المراد لا بقوة الاختصاص
 عند الشارح ولا يخفى ان الاوجه ان يجعل الجميع اي



الملايمات قريبة ولذا قال صاحب التلخيص القريني

قد تكون واحدة وقد تكون

متعددة قد جفت

القلم

تحت

الكتاب بعونه الله

الملك الوهاب

تركيب جميع الحروف المشبهة

آلة العلم شريف بلفظ آنا طلب العلم فريضة لكن الصلاح

لازم لطالب العلم في كان العالم الفاسق غير عالم لعدم الاستقام

بعلمه وكنت الطالب يستغرق اوقاته في العبادة

ولعل الطالبين متفقون به

فتن
واضحا
واعملها
والباب

هذه رسالة الكرماني في معنى الكتاب والفصل

بسم الله الرحمن الرحيم

اختلفوا في معنى الكتاب والباب والفصل المذكورة في كتب
الفقه واعرابها واداءتها اختلفوا كثيرا فمنهم من جوز في
معانيها سبعة اوجه احتمالا ومنهم من جوز في ادائها
ثلاث اضافات مع عدم جواز الجمع بين الاضافة بمعنى
من و بمعنى اللام لما بين الاضافتين من تغاير ومضافات
ومنهم من جوز في اعرابها ثلاث اوجه باسوة بينهم وجوبا
بحيث كان الاطلاع على تفصيلهم عسير فجمعت خلاصة
ما ذكره شراح الهداية واختاروه واخذت رتبة ما افادوه
واجادوه وفصلت لغة ما اجملوه واشاروه بها
لفضائل الامور بعونه تعالى على الطالبين يسير اما
فانا اذا قلنا كتاب الطهارة مثلا فمعناه في اللغة جمع
الحروف وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية اعترفت
مستقلة شملت انواعا اوله تشمل واعرابه ان
خبر مبتدئ محذوف وهو هذا او المفاد اليه الذي يذكر
واضافته بمعنى في وتقدر الكلام هذا الذي يذكر مسارا
في بيان الطهارة بتقدير المضاف لانه الكتاب ليس في نفس
الطهارات واما الباب فمعناه في اللغة النوع وفي
الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية اشمل عليها كتاب
ولعب بباب كذا واعرابه واداءته مثل الكتاب فانا اذا

قلنا

قلنا باب الماء الذي يجوز به الوضوء مثلا فالقدير هو الذي
يذكر مسارا في بيان الماء الذي يجوز به الوضوء واما الفصل
فمعناه في اللغة القطع وفي الاصطلاح طائفة من المسائل
الفقهية تغيرت احكامها بالنسبة الى ما قبلها غير متوحد
بالكتاب او الباب واما اعرابه فغير تفصيل وهو انهم
قالوا الفصل ان وصل الى ما بعده فكون والا فلا اي يستعمل
بكلمة في قوله كما اذا قلنا فصل في غسل مثل اوله لم يستعمل
بها فلا يكون كما اذا قلنا فصل في استحباب الاسفار بالفرس مثلا
وتوضيحه ان الفصل اذا استعمل بقي يكون خبرا مبتدئا محذوف
والظرف في صفة للفصل فالقدير هو الذي يذكر مسارا
كأنه في بيان الفصل ولا يجوز ان يكون فصل مبتدئا والظرف
خبره لكونه نكرة غير مخصصة بوجه من الوجوه التي ذكرها النحاة
الا ان يكون من قبيل كوكب الغنى السعة على ما ذكره بعض المحققين
وهو الاشهر الذي عليه التحقيق الاكثر من فعل على تقدير
الفصل يكون وان استعمل بغير كما في المثال الاخير فالقدير
لفصل لا يكون بل يقرب بالوقف على السوء ولا محذور من الاعراب
لانه لا يكون الا بعد التركيب وفائدة التبيين ان الامر على ان الكلام
الكلام الا ان يقع بخطوة مما قبله فاحفظ هذا فانه مطرو
في جميع الكتب والابواب والفصل المذكورة في كتب الفقه
في المعنى والاعراب والاضافة وقس عليه الكتب والابواب والفصل
الواقعة في كتب الحديث ان اربابها هنالك عبارة عن الاحاديث
هذا ما ظهر لي بعد تتبع النام كالمشيخ العظماء وتحقيق الالة

مع ان الخطباء بنادون ويقولون ليس المحمد العبد لمن ليس الجدي ^{من} انما العبد لمن اولى الوعد
 ليس العبد لمن يتجرب بالعود ^{من} انما العبد لمن تارة بالعود
 ليس العبد لمن تزين بزينة الدنيا ^{من} انما العبد لمن تروى بزيادة النوى
 ليس العبد لمن دكب المطايا ^{من} انما العبد لمن تروى المطايا
 ليس العبد لمن بسط البساط ^{من} انما العبد لمن جاوز القراط
 واعلم ان المصداق اما متعده واولاهم فان كان متعديا مثل الضرب فهناك امور ثلاثة الاول ان الشيء الذي
 ليس بوجوده والثاني في الهيئة القائمة بالافعال الموجودة والثالث الهيئة القائمة بالمفعول الموجود واذ
 لازمنا فهناك امران الاول والثاني الهيئة القائمة بالمصدر اعم من الجنسية والمعنوية
 مثل هيئة الضاربة والعالمية واستحقاق المصدر في الهيئة مسامحة من باب استحقاق الشيء
 في لانه والالك ان كل مصدر مشترك

والتحقيق ان تخصيص المحمد تعالى حقيقى على اصل الشيخ الى الحسن الاشعري وادعاه على اصل
 ابي منصور المازندراني والمعتزلة ذلك لان المحمود عليه يجب ان يكون اختيارا بالاتفاق فاعمال العبد
 عند الاشعري لما لم يكن اختيارية لم يتعلق بها الحمد اصلا وعند المعتزلة لما كانت مخلوقة لهم تعلق
 بها الحمد لكن الله تعالى يستحق الحمد بمقابله لذلك افعال باعتبار كون الاقدار والتكليف منه تعالى
 ونقدت واما عندنا فلما مكسوبة للعبد ومخلوقة لله تعالى استحقاقه بواسطة تكسبهم واستوجب
 تعالى خلقه ووجه الادعاء اما على الاول فلانه لولا اقدارهم لم يخلق منهم واما الثاني
 فلانه لولا خلقه منه لم يوجد تكسبهم

والحمد اما مبتنى للفاعل كما مبتنى للمفعول كحمودية واما قد مشترك وهو بين الحمد والمحمود
 واما حاصل بالمصدر وهو الهيئة الحاصلة في الحمد والمحمود واما عموم مشترك ان كان الحمد موضوعا
 له في المعاني حقيقة واما عموم مجاز ان كان قد مشترك للمحمد حقيقة فقط اللام في الله
 اما للاستحقاق او الاختصاص وهو اما بمعنى الارتباط والتعلق او الحصر المصنفين
 في اللفظ بالحمد صفتان احدهما التعبير بالجملة الاسمية نحو الحمد لله والاخرى التعبير بصفة
 المضارع نحو محمد لله ولكل وجه فمن عتبه بالجملة الاسمية نظر اليان نعم الله تعالى الموحية للمحمد
 ثابتة دائمة في كل زمان وعبر كل حال ومن عتبه بالمضارع نظر اليان نعم الله تعالى الموحية
 للمحمد يتجدد في كل وقت واوان بر في جز من الزمان حقيقة فناسب الاتيان
 بالفعل المستقبل الدال على الدوام التجدي للمحمد عادلة لا طاعة لبشر في ذلك
 شيخ الاسلام

كلية اعلم ان صدرت بالواو ويبقى ينسب لما قبل ولما بعده وان صدرت بالفاء ينسب
 لما قبله فقط وان لم يصدر بهما ينسب لما بعده قال السيد قدس سره في شرح المفتاح
 كلمة حيث للمخاطبين على ان يلقي سمع الي ما يقصده هو شجيد وقال طائش كبري
 فيها تنبيه على ان ما بعدها مما ينبغي ان يعتني بشاها وبهم تحصيلها
 اللفظان اما مترادفان او متساويان او مسارقان لانهما معاها وما صدق عليه
 ان اتحد فيها مرادفان وان اتحد في ماصدق عليه فقط فهما متساويان
 ولان اتحد في ماصدق عليه ونفك في معناها فهما متساويان

اجتماع التفضيل على ثلثة اوجه اما اتحادها واما بالتضاف احد ههنا بالآخر
 واما بكونها قائمين بمحل واحد في آن العينية اتحاد الاثنين ذاتا ووجودا
 الغيرية اتحادها ذاتا لا وجودا لاستغناء بان يكون احد ههنا من الامور
 العقلية او تغاير ههنا ذاتا ووجودا واتحاد ههنا اشارة حثية
 فصفات الله تعالى عن الذات عند الحكماء ومحقق المعترلة ليست
 غير الذات لا بالمعنى الاول ولا بالمعنى الثاني وعين الذات بمعنى
 ليست غيرها بالمعنى الثاني عند غير محققهم بان يكون اعتبارا
 عقليا غير موجود في الخارج كما هو مذهب المتكلمين

شرح

عصام على الضرائد من علم الاستغناء

6

قد علمت ان ههنا ما هو مشترك بين الطرفين من حيث الوجود
 والصفات العقلية او تغاير ههنا ذاتا ووجودا واتحاد ههنا اشارة حثية
 فصفات الله تعالى عن الذات عند الحكماء ومحقق المعترلة ليست
 غير الذات لا بالمعنى الاول ولا بالمعنى الثاني وعين الذات بمعنى
 ليست غيرها بالمعنى الثاني عند غير محققهم بان يكون اعتبارا
 عقليا غير موجود في الخارج كما هو مذهب المتكلمين

لا يقال ترتب الحكم على المشتق يدل على علته الماخوذ فيكون من جملة الحامد ثابتة له تعالى ليسبب الانعام
مع انه ليس كذلك لانه تعالى على كل شيء قدير يستحق على القضا لا ان يقول لم يجعل
الانعام على لشيء من جملة الحامد ثابتة له تعالى ليسبب الانعام مع انه ليس كذلك لانه تعالى على كل شيء قدير
الانعام على لشيء من جملة الحامد ثابتة له تعالى ليسبب الانعام مع انه ليس كذلك لانه تعالى على كل شيء قدير
الله تعالى توفيقه عندنا اعني اطلاقها على ما هو موقوف على الآذن من الشارع وما سمعنا اطلاق
الواهب عليه تعالى هو يوفق به لا المستوعب هو الوهاب بصيغة المبالغة **خامس**

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد المفقير الى الطاف ربه الخفية عصام الدين محمد
حقه ومغفرة الجلية ان احسن ما يزاو به النعم الوافية ويغفر
به البلية في البكرة والعشبة الحمد لو اهب العطية اي
كل عطية او العطية المعهودة التي نزلت فيها السورة في
تناسب فقر الحمد والصكوة الشدة تناسب ولا يخرج
الحمد بذلك عن ان يكون على النعمة الواصلة الى الشاكر
لان كل ما وحب لشيء عليه السلام من العطايا فهو
يعم مسلمي البرايا والصلوة على خير البرية اي جميع البرايا
او البرية المعهودة التي عهد تفضيل النبي عليه السلام على
عليها من الانس والجن والملئكة الكرام اذ ما عداها خارج
عن ان يكون له في سلك التفضيل الانتظام وعلى آله
اي اتباع اذ هي احد معاني الآل فلا يلزم على المعسر الاعمال
بل فيه ايها المصنف لا يخفى على ارباب الكمال ولو قال و
على آله العلية لكان احسن سبكا واعلى منزلة عند اصحاب
الرواية ذوي النفوس الزكية اي المفهمة قال الله تعالى
قد افلح من زكيا وزكاه النفس يستلزم زكاه الفعل
بطريق الاولى اما بعد هذه المجردة التاكيد لا تفصيل
المجمل مع التاكيد والاول ايضا مما شبهه الرمي وان كان
الثاني هو المشهور ومنه قوله في الثاني فقد صار
عاسا لتكلفت ولا تجد لها عاسا فان معاني الاستعارات

ادخلت في سبيلها عاذا الى الله تعالى
كما في صفة الشان في قوله عليه السلام
ما قلت ذنبا واني نبيون قبلي لا اله الا الله
واللام في الحمد ما للجحش
يستلزم الثاني فاسم الله

او اذ الاستعارة المصروفة والاستعارة بالكناية والاستعارة الى
التجيلية واداء بقوله وما يتعلق بها اقسام تلك المعاني و
قرايتها كما يصحح عنه عبارة فيما بعد ولا يخفى ان المعاني
لللفظ الاستعارة للاستعارات فلا وجه للجمع وان لم يكن
للاستعارة بالكناية اقسامها وان لم يتحقق التقرينة
الاستعارة بالكناية فتأمل قد ذكرت في الكتب مفصلة
عسيرة الضبط اذ ما لكتب ما يشمل ما عجز عنه بالزبر
فيما بعد البضا والاولي غير مضبوطة لداعي مضبوطة او
لجملة سهولة الضبط فليجمل قوله مضبوطة على سهولة الضبط
ليظهر التعادل فاردت ذكرها مجملة مضبوطة على وجه
ينطق به كتب المتقدمين اي على وجه دل عليه كتبهم **دلالة**
دلالة صريحة على ما يبيده التفسير عن الدلالة بالنطق ودل
عليه زبر المتأخرين الزبر على وزن علم الكلام وعلى وزن
عنق جمع زبور بالفتح بمعنى الكتاب والثاني انب بالكتب
لفظا ومعنى وان كان الاول اعم تنظمت فرائد عوائد جمع
فريدة وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظمير على حدة ولا تختلط
بالاخرى لشرها واذ اضافتها الى العوائد من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف اي عوائد كالعوائد ولا يخفى حسن اضافة العوائد
في هذا الكتاب الى العوائد ولو قال فرائد فوائد لكان احسن
لتحقيق معاني الاستعارات واتسامها وقرايتها كما ذكرنا
الترشيح في العوائد تغليا ولم يلتفت اليه لان الاهتمام به
دون الاهتمام بما ذكره وجهه داخل في تحقيق اقسام
الاستعارات لانه اما ذكر تحقيق الاستعارة المرشحة بآياه

ذكر القرائن مع ان البحث عنها من جملة تحقيق الاستعار
واقسامها في ثلاثة عقود لا يخفى حسن نظم القرائن في
العقود وان المستفاد ان كل عقد لواحد من تلك الثلاثة
وان على الترتيب المذكور والاقل حق دون الثاني العقد
الاول في انواع المجاز الاولي في انواع الاستعارات لان المق
في الرسالة تحقيق الاستعارات واقسامها وقرائنها
فما سواها مذكور بالتبع واقسام المجاز اوضح من انواع
المجاز الا ان يقال اختاره لئلا يتبادر الوهم الى انقسام
الاولية وفيه ستة فرائد الغريبة الاولي المجاز المفرد
تبدل المعنى بالمفرد لداعي ذكر الكلمة في تعريفهم مع ان تقسيم
ذلك المقوف الى التمثيل كما هو ظاهرا منهم دليل على ان المعنى
مطلق المجاز وداع الى صرف الكلمة الى ما يتم الكلام لحفظ
التعريف عن اللفظ الغير اللفظ الدلالة على المعنى اعني الكلمة
استعملت في غير ما وضعت له اسقطت عن التعريف فيدي
اصطلاح به التماثل مع انه ذكر غير لادخال الصلوة
المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي لانها مجاز
مع انها لم تستعمل في غير ما وضعت له على ما ذكر غيرنا
وفيه نظر لاجراج الصلوة المستعملة بحسبها في الدعاء
لانها المستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع انها
ليست مجاز فلا بد من اخراجها بقيد في اصطلاح به التماثل
لانها المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التماثل
وهو عرف اللغة على ما يقول اللغاة قيد الحيشية المنعولة
في التعريف عنه لعلاقة هي بالفتح واما بالكسر ففي الامور

الحشية

الحشية قال في القحاح هي بالكسر علاقة الشوط ونحوه وبالفتح
علاقة الحب واحترزوا به عن الفلظ فانه ليس بحقيقة ولا
مجاز كان يقال سمعوا في مقام استعمال الفرس الكتاب
ولا يخفى انه ينبغي عند اشتراط القرينة لانه القرينة ما نصب
المتكلم للدلالة على ما قصد وليس مع الفلظ نصبه الى علي
قصد مع قرينة صفة لعلاقة اي لعلاقة كانت
مع قرينة والاولى لعلاقة وقرينة لانه القرينة ليست من
نواع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه المجاز ولك
ان تجعل قوله مع قرينة حالا من الممكن في المستعمل
والقرينة ما يفصح عن المراد لا بالوضع مانعة عن ارادته امره
به الكنايات لانها وان كانت مع قرينة لكنها ليست بمنفعة
عما ارادة الموضوع لانه الفرق بينهما وبين المجاز صحة
ارادة المعنى الحقيقي مع ما دون المجاز كذا قالوا بر منهم وفيه
حس لان الكناية يصح فيها ارادة المعنى الموضوع له لادناه
بل يتوسل به الى الانتقال الى المراد فيقرنها القرينة المانعة عن
ارادة المعنى الموضوع له لذاته وهي ارادة المعنى الموضوع
له بقرينة معينة لم اذ لا يبرر الموضوع له لذاته وغير
الموضوع له بقرينة ولكن ليس فيها قرينة عدم ارادته
مطلقا اذ يجوز ارادته للانتقال مما من لفظ يمكن ان
يثبت ان معه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له الحقيقي
له مطلقا اذ كل مجاز لا يمنع فيه القرينة الا ارادة الموضوع
له لذاته مثلا كما في اسدي يبي ليس فيه مع الاسباب الا الرمي
الذي يمنع ان يكون المقول ذاته السبع المخصوص ولا يمنع ان
يكون المقول لذاته بقصد للانتقال الى الشجاع فلا يثبت

المجان متعين عن الكناية في شيء من الاستعارة لا يمكن ان يجاز
عنه بان صحة الارادة الموضوع لا للانتقال معناه ان يكون
الموضوع له متحققا او يكون الارادة للانتقال في حالي اسد
برمي ليس اثبات الاسد متحققا بخلاف جبان الكلب فلا
جبان الكلب موجود فيصح ان يراد للانتقال الى المضاهة
ان كانت علاقته المقصودة غير المتشابهة فجاز مرسل
يسمى بالمرسل لعدم تقيده بعلاقة واحدة والافاستعارة
مصرحة المشهور ان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له
للمشابهة استعارة ولم يجد التقييد بالمصرحة في كلام غيره
مع انه يناقض سياقي من ان الاستعارة امكنة عند
صاحب الكشف المشبه به المصغر في النفس المشار اليه
بالتحليل المستعمل في المشبه فانه يصدق عليه الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له للمشابهة مع انها ليست استعارة
مصرحة بل امكنة الفريدة الثانية ان كان المستعار اسم صي
اي اسما غير مشتق اسم الجنس في عرف النحاة يساوي
النكرة فيتناول المشتقات النكرة ولا يتناول اسما
والاسد ونظيرهما فلا يصح ارادته في هذا المقام لشمول
الاستعارة الاصلية جميع المعاني الغير المشتقة الشخصية
وعلم شمولها المشتقات وقد جعل صاحب الرسالة
الوضعية اسم الجنس مقابلا للمصدر والمشتق فلا يصح
ارادته ايضا وان كانا اقرب من الاول فلعل اسم الجنس
في هذا الفن كل ما يقابل المشتق ولكن قولهم العلم لا يستفاد
والجنسية لاقتضاء يدل على ان الجنس عندهم ما يقابل
الشخصي والا فالمشتق ينافي في الجنسية ولا يخفى ان قوله

اي اسما غير مشتق يتناول العلم الشخصي فانه اراد اي
اسما كليا غير مشتق وحي يخرج عنه العلم المشتهر بصفة
مع انه يستفاد الا ان يراد اسما كليا حقيقة او حكما وحي
يتناول العلم الجامع المشتهر بصفة فانه في حكم الكلي عندهم
ويخرج عنه الاعلام الشخصية الغير المشتهرة فلا يخفى
انه تكلف جدا سيما في مقام التفسير ومع ذلك يخرج
عنه نحو خاتم علماء مع ان الاستعارة فيه اصلية ويدخل
في مفهوم التبعية والاستعارة اصلية يعرف وجه اصلتها
بعدم معرفة وجه تبعيةها والافتبعية لجزاياتها في اللفظ
المذكور اي المشتق والحرف فانها بقيا بقوله والذكر
بعد جزياتها في المصدر ان كانا المستعار مشتقا وذلك
لانه اذا اريد استعارة قتل لمفهوم ضرب لتبعية مفهوم
ضرب لمفهوم قتل في شدة التاثير شبه الضرب بالقتل و
يستفاد القتل ويشق منه قتل يستفاد قتل بتبعية استعارة
القتل هكذا باقي المشتقات وعلل القوم ذلك باين خفاء ولا
تفي تلك الرسالة بتحقيقه لكن نحن نبيِّن لك ما هو من
مواهب الواهب قريب الى الاقرب فانه قريب المسلك
غير بعيد المرام وهو ان المشتقات موضوعات بوضعين
وضع المادة والهيئات فاذا كانت في استعارتها لا تبقي
موافيا للهيئات فلا وجه لاستعارة الهيئة بالاستعارة
فبما انما هي باعتبار موادها فيستعار مصدرها باستعارة
موادها بتبعية استعارة المصدر وكذا اذا استعارة الفعل
باعتبار الزمان كما يعبر عن المستقبل بالماضي يكون تبعية

كتشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق
الوقوع فيستعار له ضرب فلا استعارة استعارة الهيئة
وليست بتبعية استعارة المصدر بل اللفظ تمام
مستعار بتبعية استعارة المصدر الجزء وان اردت
تحقيقات تركنا لضيق المقام اللفظية بالكلام فعليك
برسالتنا الفارسية المفعولة في تحقيق المجازات قال
في حواشي هذه الرسالة اعلم ان الاستعارة في الفعل
انما يتصور بتبعية المصدر فلا يجري في النسبة
الداخلية في مفهوم الاستعارة بتعاليق فياس الحرف
فان معناه نسبة مخصوصة تجري فيها الاستعارة
تعالى لا مطلقا النسبة لم يشتهر بمفعول يصلح ان يجعل
وجه التشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات معاني
الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة
نعم ان الاستعارة على قسمين احدها ان يشبه الضرب
الشديد مثلا بالقتل ويستعارة اسم ثم يشتق الاسم
منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه
الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق
الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المفعول المصدر في عين
الضرب موجودا في كل من المشبه والمشيبه به لكنه قيد في
كل منهما بقيد مفاير لقيد اخر فيصح التشبيه لذلك
كذا افادة المحققة الشريف لكن ذكر العلامة المحقق
عصدة الملة والدين في الفوائد الساعية ان الفعل يدل
على النسبة ويستدل في حدنا وزمانا في الاكثر والاستعارة

متصورة في كل من الثلاثة ففي النسبة كهرم الامير الجند
وفي الزمان كنادي اصحاب الجنة وفي الحديث كخ
فشرح بعد ذلك اليم هذا الكلام تامل فان فيه اشارة
الى ان النسبة الحارثة فيها الاستعارة نوع من النسبة
وان النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الحاضر للزمان
فانهم امر بان تامل الخفاء القول بالاستعارة للنسبة في
هرم الامير الجند دون ناري اصحاب الجنة فانه
كما يلح بتشبيه نسبة الهرم الى الامير نسبة الهرم
الى الجند والاستعارة يمكن بتشبيه نسبة النداء
في الزمان الماضي والاستعارة وكون الاستعارة
في احدي الصور نوعا للنسبة دون الاخرى ففرقة
من غير فاروق ولم يلتفت الى ما هو اهم من ذلك من
ان الحق من القولين البرهان ونقول الحق ما ذكر
الشريف المحقق لكن لا الما ذكر اما الاول فلان الفعل
موضوع للنسبة الى الفاعل مجازيا كانا وحقيقيا
ولهذا ليس في هرم الامير الجند مجاز لغوي واما
الثاني فلان نسبة الفعل انما نسبت الى الفاعل
وهي نسبة مخصوصة كما ان الابدان نسبة مخصوصة
ونسبة الى المفعول ونسبة الى المجرى الى غير ذلك
وكل منها نوع مخصوص له لو ارم مخصوصة فيصح
ان يشبه بها باعتبارها لكن هذه المناقشة مع العلامة
ليس الا في المثال وهو قوله هرم الامير الجند بالاستعارة
في النسبة اما لو قطع النظر عنه فالحق مع العلامة لان

الفعل قد يوضع نسبة الاشتراك نحو ضرب وهي مشتقة
بصفات يصلح لأن يشبه بها الواجب وقد يوضع النسبة
الاحبارية وهي مشتقة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار
الفعل من أحوالها لآخر كاستعارة رحم الله لارحمه و
استعارة قوله فليتبوا في قول النبي عليه السلام من بعد
على الكذب فليتبوا مقعده من النار للنسبة المتقابلة
الذرية فإنه يمتنع يتبوا مقعده من النار صريح به في
شرح الحديث وفي متعلق معنى الحرف واللامطابقة
ولما كان متعلق معنى الحرف في ظاهرها هو معنى في لفظ
بتبعية حتى نوحى صاحب التلخيص أنه في لام التعليل
مخبرية فيفسر تحقيق الحق ورد الخطأ المطلق
فقال والمراد بتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه من
المعاني المطلقة كالابتداء ونحوه من الاستعارة والتعليل
والموضوع له الحرف هذه المعاني المطلقة عند الجمهور
لكن الواضع شرط استعماله في جزئي مخصوص من جزئيات
حتى لو لم يكن الحرف مجازاً لا حقاً بل هو
وبعض من وفق لتحقيقه جعل الموضوع له الجزئيات
المخصوصة وجعل تلك المطلقات تعبيرات للجزئيات
أحضرت بها عند الوضع لها ويكون الحق المحقق
بالاختيار اختار المصدر فجعلها موقفاً لمعنى الحرف
ولم يجعلها معاني للروى وتحقيق الاستعارة في
الحرف في أن معانيها لعدم استقلالها لا يمكن أن يشبه
بها لأن النسبة به هو المحكوم عليه بمشارطة المتشبه

في امر فجزئي التشبيه فيما يعبر به عنه فيلزم تبعية الاستعارة
في التعبيرات الاستعارية في المعاني الحروف ومن الحواش
التي اشتها المصنف في هذا المقام هذا فلم يقتصر المجاز
المرسى إلى الأصلي والتبعي على قياس الاستعارة لكن
ربما يشعر بذلك كلامهم قال في المفتاح ومن أمثلة
المجاز قوله تعالى إذا قرأت القرآن فاستعذ بالله استعملت
قرأت مكان أردت القراءة لكونه القراءة مسببة عما أراد بها
استعمال مجازياً فبين العلاقة في المصدر فيشعر إلى
أن استعمال المشتق بمعنى المشتق بتبعية المصدر
وجوز في شرح التلخيص أن يكون نطقت في نطق
الحال مجازاً مرسلاً عن دلت باعتبار أن الدلالة لازمة
لنطق فافهم يريد أنه بين علاقة بين معنى المصدر وبين
دون الفعلين ويشعر بذلك باعتبار العلاقة بين
المصدرين قولاً ربه بحث لانه نسبة أن العلاقة باعتبار
بعض أجزاء معنى الفعل دون كل جز وأكرر التبعية
قدم المفعول لانه من وضع الظاهر موضع الضمير لكان
الالتباس فوضع موضع الضمير لانه الضمير أن كان
متصلاً وجب التقديم على الفاعل لعدم تعدد الانفعال
فاحفظه فإنه نكتة جليلة قد وثقنا الاستحسان
السكاكي ورد ما إلى الممكنة لا يورد نفسها إلى الممكنة
بل يجعل قرينها إلى ممكنة ويرد نفسها إلى التخييلية
لما كان الحق مبهماً قال كما استعارة ليستظهر بها أنه
فإن قلت لا وجه لاختار التبعية غاية اضرارها عن

كونها شقيقة اذا احتمال كونها ممكنة لا بدفع احتمالها شقيقة
قلت يرجح الممكنة عدم كونها قابعة للاستحالة اعتبار
استحالة الاحتمال والاحتمال المرجوح منك عند
ذوي العقول الراجحة ونسبة فيما بعد على كون
الانكار انكارا متينا على الرجحان لا على البطالة لو
كنت ذاتية القرينة الغائبة ذهب السكاكي
الى انه ان كان المستعار له متوقفا حتما او عقلا فالاستحالة
تحقيقة لكون المستعار له متوقفا والافتحائية
لبناء المستعار له على التوهم والتخيل وهذا زيف ما
ذكره السكاكي والافاقية التي تستفاد من كلامه
ثلاثة تحقيقية وتخيلية ومحتملة لهما ولما كانا
المحتملة لهما لا يخرج منهما جعل ما لهما حتم الاختصاص
في الحقيقية والتخيلية وانما قالوا يستكشف
للك حقيقة انشائه الى ما سيذكره من انها القرينة
للاستحالة الممكنة كما في اظفار الحية فان الاظفار
استعملت في امر تخيل وتوهمت في الحية
شبيهة بالاظفار بعد تشبيهها بالاسبع وتزويلها
منزلة واحالة على ما سياتي من تشبيهها بالانفاس
لان القرينة حاصلة بخرج انشاء الاظفار الحقيقية لهما
بما رقتهم صورة شبيهة بالاظفار فيها استعمال
للاظفار في التخيل القرينة للممكنة خروج عن الطريق
المستقيم القرينة الدائقة الاستحالة ان لم تقم بما
يلابس شيئا من المستعار ومن المستعار له محطلة

والمراد من الاقتران بما يلزم الاقتران بما سوى القرينة والافاقية
بما يلزم المستعار له فلا يوجد استعارة مطلقة لا يقال الاستعارة
باعتبار القرينة لا تقترن بما يلزم المستعار له بل تقترن بما
يصير مستعار له باقتران القرينة لانا نقول الاستعارة
انما تحقق بالقرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له وما
يلابس المستعار له القرينة المعينة فالاستعارة باعتبار
القرينة المعينة مقترنة بما يلزم المستعار له فلا بد من التقييد
بحوزايت اسد الاولي تقييده بالوصف بالرعي لئلا
يتوهم ان الاطلاق مشروط بانتفاء القرينة وان اقترنت
بما يلزم المستعار منه فمن شدة حوزايت اسد له ليد
اللبد على وزن علم الشعر الملقب بعضها ببعض جدا
واللبدة شعر الاسد المتلبد على رقبته ويقال للاسد ذو
لبدة واللبد كعب جميعها اظفارها جمع ظفر لم تقم
من التعليل بمعنى القطع جعل قوله ليد ترشيحا لان اللبدة لما
يلابس المشبهة من خواصه وكذا اظفاره لم تقم لان عدم
تقليم الاظفار مختص به لا يقال في قوله اظفار لم تقم
شأنه التجريد لان الوصف بعدم تقليم الاظفار انما يبادر
فيما هو من شأنه تقليم الاظفار كناية عن القوة على ما في
حواشي الكشاف فتأمل وان قرئت بما يلزم المستعار له
فجودة التجريدها عن بعض مبالغة في الاستعارة لانه صار
بذكر ملازم المشبهة دعوى الاتخا والذوي في الاستعارة
ومنه تنشأ المبالغة بحوزايت اسد يشاكي السلاح
وقد جمع الترشيع والتجريد في قوله ليد في اسد يشاكي

السلاح مقدّم له ليد اظفاه لم تقام على هذا اسد تام السلاح
كثير اللبس والمقدّم اسم مفعول من التقذيف بالقاف والذال
المعجم - مبالغة القذف بمعنى الرمي كأنه رمى باللبس فالتقديم
اعتباري والترشيح المبلغ الاستمالة على تحقيق المبالغة
في التشبيه اسناد الابلغة الى الترشيح مجازي من
قيل اسناد المسبب الى السبب والافعال المبلغ من البلاغة
هو الكلام ومن المبالغة هو المنكسر والاطلاق المبلغ
من التخييل وقد اشرنا الى وجهه فتنبه وجمع التخييل والترشيح
في ممرضة الاطلاق لتسا قطرها بتعارضها واعتبار الترشيح
والتخييل انما يكون بعد تمام الاستعانة فلا يقدّر قرينة
المصرفة بخبرها بخلاف استدراك استدراكه ولا قرينة الملكية
ترشيحا والا لم توجد استعانة مطلقة ويستفاد من
كلامه انه لو لم يشترط زيادة التخييل والترشيح على
تمام الاستعانة لكان التخييل ترشيحا وليس
كذلك مطلقا لانه الترشيح ذكر ما يلائم المستعار منه
والمستعار منه في الملكية المشبه على مذهب الكاكي
نعم يكون كذلك على المذهب المختار والقرينة الخامسة
الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقة ما يقع في الذكر
للتخبر عن الشيء بلفظ الاستعانة مزية للاستعانة
لا يقصد به الاقويتها كأنه نقل لفظ المشبه به مع رده
الى المشبه ويجوز ان يكون مستعارا من ملائم المستعار منه
لملائم المستعار له ويكون ترشيح الاستعانة مجرّداً
عنه عن ملائم المستعار له بلفظ موضوع ملائم المستعار له

ولا يخفى ان هذا لا يحتج به بكون لفظ ملائم المستعار منه
مستعارا بل بتحقيق الترشيح بذلك التعبير على وجه الاتفاق
كان اوجه على وجه المجاز المرسل اما للملائم المذكور او
للقدر المشترك بين المشبه والمشبّه به وانما يحتمل مطلقا
مثل ذلك في التخييل بان يكون باقيا على حقيقة او مجازا
فما يلائم المشبه به فح يجمع التخييل والترشيح ويحتمل
الوجهين بل الوجوه قوله تعالى واعلموا ان الله جميل
جميعا حيث استعمل الجمل للعهد لثبوت به العهد بجمل
في الكون وسبب لربطه بشيء وذكر الاعتصام وهو
التعصّب بالجمل ترشيحا اما باقيا على معناه او مستعارا
للوثوق بالعهد او مجازا مرسل في الوثوق بالعهد لعلاقة
الاطلاق والتقييد فيكون مجازا بجهتين او في الوثوق
نقطا كأنه قيل ثقوا بعهد الله وح كل من الترشيح والاستعانة
ترشيح للاخر فتأمل ولا يخفى ان الترشيح الموقوف بذكر الملائم
المشبه به يفتقر قوله كذا الملائم المشبه بلفظ الملائم المشبه
وكانه حذره فما ذكره الشارح لتحقيق في شرحه للتخييل
انما استنبطت من كلام الكشاف انه قد يكون قرينة الاستعانة
بالكناية ذكر الملائم المشبه بلفظ ملائم المشبه فما ذكره
قوله تعالى ينقضون عهد الله وبتذكر تفصيله وما
عليه فيما سنذكره في الاستعانة التخييلية القرينة
السادسة المجاز المركب وهو المركب المستعمل في غير ما
وضع له لعلاقة مع قرينة كالمفرد اي كقرينة المفرد
في كونها مانعة عن ايراد الموضوع له فيصير في التعبير

على مجموع واعتصموا بحبل الله جميعا على الاحتمالين لانه اذا
استعمل جزء من اجزاء المركب في تحريك ما وضع له فقد استعمل
بمجموعه في غير ما وضع له لان الموضوع للمجموع امور وضع له
الاجزاء او في تسمية مجموع المركب استعانة مركبت نظر
بل في تسمية الاستعانة كما لا يخفى على من يشق في معرفة الفن
كالسفر في الفن وكذا يصدق على مجموع قولنا في رتبة
الله اي في الجنة مع ان في جعله مجازا مركبا نظرا الى حال
ان المجاز المركب يختص بالتمثيلية والجزء المستعمل في
اللازم فان ذلك الخبر في الانشاء والخبر المستعمل في الارز
فائدة الخبر والانشاء المستعمل في الخبر لا يشمل بالخبر
في احد الفاظه ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى استعانة
في حواشيه ولم يقل بسمي مجازا امرا لعدم قصرهم بذلك
هذا الشرطية خبر لقوله المجاز المركب وما بينهما
اعتراض بالواو ووجه في التسمية بالاستعانة انه يسمى باسم
اجزاء بل كما ووجه انه يسمى تمثيلا لغير تسمية الاستعانة مع
انه لا يسمى باسم بل مقامات القوم واعتراض عليهم الشارح
الحق للتحقق بان المجازات المركبة كثيرة كالاخبار المستعملة
في الانشاءات فلا وجه لخصر المجاز المركب في الاستعانة التمثيلية
ونحن نقول لا يجوز في شيء من اجزاء التمثيلية من حيث
استعانة تمثيلية بل هي على ما كانت عليه قبل الاستعانة من
كونها حقائق او مجازات او مختلفات بل هي في المجموع
من حيث هو المجموع بخلاف غيرهما من المركبات فان
البحر فيها سائر اليها من البحر في احوالها فلم
يلتفتوا الى ذلك يجوزوا كنفوا عن بيانه ببيان البحر

في مفردة وهيئة المركب الخيري والانشاء في موضوعه النوع من
النسبة فيبحر منها ينقلها الى النوع الاخر فيصير المركب
مجازا التسمية ذلك البحر بخلاف التمثيل نعم يخبر ان
البحر في الهيئة التركيبية لم يدخل في شيء من الانقسام في
الكلية المستعملة في التوفيق وتختلف شاملة لها ما ان يترك
بيانها للمقايضة فان قلت انما يندفع بهذا ما ذكرت
من المركبات في مقام الاشكال لكن هناك لم يذكر
في المركبات المقصود وبها لا يتم الخبر فان قولك حفظت
التورية تقصده اعادة معنى علمت انك حفظت
التورية ولا يجوز في شيء من اجزاء فهو قولك
تقدم رجلا وتوخر اخر في بعينه قلت لعله عندهم
من قبيل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويدين في يؤذي
المسلمين فانه يراوه ان هذا الشخص ليس بمسلم
لكن من عرض الكلام ولا يصير اللفظ مجازا او للمصر
في هذا المقام حاشية يغني عنها ما ذكرناه لكن ما نقلناه
ليكون شرعا حاشية مع الحواشيه رعاية لحق مكتوبة
وهذا اجزاء هذا المركب المسمى استعانة التمثيلية
وان كان لها مدخل في الترخيع وجه الشبه الا انه ليس
في شيء منها على انفرادها يجوز باعتبار هذا المجاز المتعلق
بمجموعها بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازا
اما الاول فكما في المثال المذكور واما الثاني فكما هو معتبر
في الكلام المذكور عن المتقدم او انما خبر الرجل بلفظ
مجازي وكما في قوله تعالى فممن انهم على قلوبهم او جعل الاستعانة
لاحداث هيئة مانعة عن حلول الحق فيها وجعل الكلام

استعانة تشيلية بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب
ختم الله عليها بحقيقة او مقدرة هذا الكلام ولا يسمى استعانة
تشيلية لا اشتغال على التشبيه وحقن التمثيل بها مع ان
لا استعانة بدون تشيل لان قصد التشبيه تشبيه
المركب بالمركب حتى كان ما عده في التشبيه في نظر البقاء
كلا وهذه الاستعانة مشارف بيان البلاغة حتى لا يحد
برئ من ذاق حلاوة البيان ولو بطرق اللسان ان
يحمل الاستعانة في المركب على الاستعارات المتعددة
ان امكن ويحمل عليه في الامكان فيكون المنظور
للبليغ هذه التشبيه النسبة الفظية الشان وحقيقة
ان يؤخذ امور متعددة من المشبه ويجمع في الخاطر وكذا
من المشبه ويجمع المجموعان من مشاركتي في مجموع متفرع
يشملها وان اردت مزيد التفصيل فلا تطلب من هذا
المختصر القليل وارجع الى مقام اعتدلتك الى كلام الله
عنه الايجاز من فضله وفي حواشيه كما ان الاستعانة المصورة
قد تكون مركبة يجوز ان تكون الاستعانة المكنية ايضا
مركبة ولا مانع من ذلك عقلا لكنهم لم يذكروا وفي وقوعه
في الكلام تزداد ثم كتب على كاشية هذه الحاشية ظفرت
بعد حين من الدهر بوقوعه في كلام الله تعالى على ما ذكر
العلامة التفنناني في قومه تعالى الحق عليه كلمة
العداب في سورة التزل ومن حواشيه في هذا المقام
اذا قيل انبت الربيع البقر وقصد تشبيه التلبس الغير الفاعل
بالتلبس الفاعل فما استعمل المركب الموضوع بالوضع النوعي
للتباني في الاول فلا شك انه مجاز مركب والعلاقة

فيه المشابهة وصرح العلامة التفنناني في شرح شرح
الاصول بانها استعانة تشيلية نحو اراك تقدم رجلا
وتؤخر رجلا اخرى ولي فيه بحث فان في الاستعانة
المركبة التشيلية على ما صرحوا به يجب ان يكون وجه شبه
هيئة متفرعة من عدة امور وكذا الطرف فان يحسب
ان يكونا هيتين متفرعتين من مجموع امثلية
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا
فيقع في كل من الطرفين عدة امور ربما يكون وجه شبه
فيما بينهما ظاهرا لكن لا يلتفت اليه في كون المثال المذكور
كذلك بحث ولا يشبه ان نحو اراك الخ غير متعمل
في التلبس الغير الفاعل ثم القول بمثل هذا النوع من الجاز
في مثل هذا التركيب مبني العلامة عضد الملة والذلي
في الفوائد الفياضية وشرح المختصر الى الامام محمد القاسمي
وذكر الفاضل التفنناني انه ليس بقصد هذا الكلام وما ذكر من البحث
من علماء البيان لكنه ليس بقصد هذا الكلام وما ذكر من البحث
من دفع بانه لو قصد تشبيه المفعول بالفاعل لمضاهاة
آياه في التلبس والمفعول اليه كما هو المشهور لم يكن يجوز
في اللغة فضلا عن ان يكون مجازا المركبا اما لو قصد تشبيه
التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم المركب من غير قصد
الى جنس من الاجزاء فلا خفاء في انها تشيلية بل بناء
قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا
يكون مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر رجلا اخرى ولا يلزم
من تشبيهه هذا الاعتبار بالقول المذكور مستعملا في
التلبس الغير الفاعل فلا ينجح ايضا ما ذكره لقوله ولا يشبه

ان نحو اني الخ غير مستعمل في التلبس الغير الفاعلي وما يؤلف ما ذكرنا
ما نقله انه قال ذلك المحقق انه لم يقل به احد لكنه ليس بعيدا عنه
الى انه توجيه للمركب المذكور غير ما هو المشهور نحو اني اراك
تقدم رجلا رجلا وتوضعا اخر في ظاهره وتوضعا اخر في
ولا يحصل له بالآخر صفة تارة اخرى اني اراك تقدم رجلا
تارة وتوضعا تلك الرصانة اخرى اي تزد في الاقدام
الى الشجاعة والجرأة على الامر والاعتماد
النفوس عند التذري ايها اخرى هكذا احقق المثار
فانه التحقيق الوفي الاصل ولا يذهب عليك انه لا يمكن
الحكم على مفهوم الجملة كما لا يصح على مفهوم الفعل والحر
فلا يصح فيه التشبيه الذي منبى الاستعانة لا بد من
التشبيه فيما يلقى التشبيه فيه الى التشبيه في مفهوم
ذلك المركب كان يعتبر التشبيه في مضمون الجملة او في الهيئة
المنشئة منها فيكون الاستعانة فيها ايضا بتفنية وقد
خلا عن الابعاء اليه كلام القوم وما يجهل في الصدر ولا
تجد في صدر بعد الصدر ان قوله اني اراك تقدم
رجلا وتوضعا اخر في سبب عن التردد ويحتمل ان
يكون التجوز باعتبار التحقيق المجاز المرسل في
المجموع من غير تصرف في الاجزاء كالا استعانة
العقد الثاني في التحقيق معنى الاستعانة بالكتابة
انفقت كلمة القوم الظاهر كلمات القوم لانه
لا بد للاتفاق من فاعل متعدد الا ان يقال قصد
لتوجيهها المبالة في الاتفاق حتى تجاوزت الى الاتحاد
ولا يبعد ان يقال الاسناد مجازي وحقيقته التفت

القوم

القوم في كلمتهم فلا يفهم ووجه الكلمة في فاعليتها على انه اذا تشبه
امرا اخر من غير تخرج شئ من اركان التشبيه سوى المشبه المراد
ما لو اني بالتشبيه كان مشبهها لا ما ذكر لكونه مشبهها فان المشبه
في اظفار المشبه ليس هكذا اذ ليس في نظم هذا الكلام تشبيه
بل التشبيه موزن اليه باضافة الاظفار الغرض المذكور يشتمل
فوقنا ريد في جواب من قال من يشبه عمر مع انه ليس هناك
استعانة بالكناية فاجابه بقوله ودل عليه بذكر ما يخص المشبه
لا يشتمل مثل ينقضون عهد الله اذ اريد بالنقض ابطال العهد
فانه لم يدل على التشبيه فيه بذكر ما يخص المشبه بل بذكر ما يخص المشبه
بلفظ ما يخص المشبه الا ان ليكلف بما ارجوا يخفى على مثلك
وفي شمول البيان للاستعانة بالكناية على مذهب السكاكي فظهر
لان منبى الكلام في مذهب على تناسي التشبيه كما هو مفتتح الاتفاق
فلمست الدلالة بذكر ما يخص المشبه على التشبيه بل على دعوى
تقرر الاتحاد بحيث لا يقصد بالدعوى بل يجعل مسلم الشوت
ويعني عنه بانتم وكذا في شموله الاستعانة بالكناية على المذهب
المختار اذ الدلالة بذكر ما يخص المشبه على لفظ المستعار للمثبه
لا على التشبيه فالاولي ان يقال اذ لم يذكر شئ من اركان التشبيه
شئ يشتمل سوى المشبه وذكر بعد ما يخص المشبه به كان هناك
استعانة بالكناية لكن اضطربت اقوالهم اي اختلفت اقوالهم
من قولهم اضطربت خبر القوم بمعنى اختلفت كلماتهم وليس بمعنى
اختلفت كلماتهم كما هو احد معاني الاضطراب بعدم اختلاف قول السلف
والاولي ان يقال اضطربت اقوالهم الى ثلثة حتى يتبين وجه قوله

المثبه

ولنقص لها في ثلث فرائد مذيلة أي محجولا ذيلها
 فريدة أضي وكما أنه مستحسن في الألفاظ نجد التذييل بهذا
 المعنى في اللغة لبيان أنه هل يجب أن يكون المشبه في
 الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظ الموضوع له أم لا
 الفريدة الأولى ذهب السلفين بغيره من تقدم السكاكي
 وهو في اللغة كل من تقدمك من أباك وأقربائك
 وكانه سمي أهل العلم المأخوذ به سلفا لأنهم أباء والتعليم
 إلى أن يستعار بالكناية لفظ المشبه به مستعار للمشبه
 في النفس الموموز إليه بذكر لازم من تحسني تقدير في نظم
 الكلام وذكر اللازم قرينة على قصد من عروضا الكلام
 ولا يفيد فيه عند من مضاهة لاشارة إلى المعاني العرفية
 وصدق مجازاتها المرصية وهكذا المذهب الثالث
 الذي جعلها التشبيه المصريح في النفس المدلول عليه
 بذكر لازم المشبه به منتهى على جعل التشبيه معنى غرضيا
 لا مقدرافي نظم الكلام وضع وجه تشبيهها استعارة
 بالكناية أو مكنية أي استعارة مكنية لأن الاسم هو المخرج
 لا المخرج والمكنية ظاهرة لأنها استعارة بالمعنى المصطلح
 وملبس بالكناية بمعنى اللغة أي الحفاة ذلك أم لا تجاوز
 اللغة فافهم ومن وجوه ترجيح هذا المذهب أن الاستعارة
 هي أقرب إلى الضبط لأن كلامها هو المشبه به المتعبد
 في المشبه وكفى شاهدا تقويه أنه إليه ذهب صاحب الكفاية
 لا إلى غيره ولو احتجوا بفتح الظرف للمقصود والتعبير صاحب

بصاحب



بصاحب الكفاية تنوير لثباته فلا يخفى أن ما سبق يستلزم
 كونه المختارا فلا يؤول بقوله وهو المختار التفرع ويمكن أن يقتدر
 ترك التفرع بأن المقصود أنه مختار المحرور وفي التفرع
 يستفاد أن المختار بنا على الدليل وكثير من كلام السكاكي
 يميل إلى هذه المذهب هذا حتى ذهب شارح المحقق
 في شرح التلخيص إلى أن مذهب هذا أو صرف عباراته اللغوية
 عن ذلك ظاهرها لكن الحق أن عباراته أظهر في كونه من مذهب
 ما هو المشهور من مذهب فلهذا قال الفريدة الثانية يشعر
 ظاهر كلام السكاكي بأنها أي الاستعارة بالكناية لفظ
 المشبه المستعمل في المشبه به بأدعاء أنه يحتمل أي المشبه به
 ولا يخفى أن تشبيهها استعارة بالكناية أو مكنية ظاهرة وأن
 سلم ظهور وجه كونها استعارة واختار ذلك التبعية إليها بجمع
 قرينتها استعارة بالكناية وجعلها أي جعل التبعية قرينتها
 على عكس ما ذكره القوم في مثل نطقت الحال من أن نطقت
 استعارة لدلت والحال قرينة وبره عليه أما من الرد
 أو الورود أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه فلا يكون استعارة
 إذا لا استعارة عنه مطلقا من قسم المجاز وهذا إيراد على تفسير
 الاستعارة مكنية بالكناية وهذه شبهة قوية لم يحج حول رفعها
 أحدا يليق أن يصحح إليه ونحن رفعناها في رسالتنا المعهودة
 بالفارسية في الاستعارة وقوله وهو الظاهر أنه قد صرح
 بأن نطقت مستعار للأمر وهو فيكون استعارة والاستعارة
 الظاهرة بالنصب عطفا على نطقت في الفعل لا تكون

الاستعارة فلزم القول بالاستعارة التبعية ايراد على
والتبعية الى الكسب عنها قليلا للاقسام وتقريرا الى الضبط
كما هو به ففي الكلام ينشر على ترتيب الالف وحاصل الايراد
انك لم تستغن بالرد عن اعتبار التبعية لانك
جعلت الفعل استعارة للامر الوحي لئتم ما ذكرته في الاستعارة
التخييلية وهذا الايراد مما يذكر عن السكالي ويمكن دفعه
بوجهين احدهما انه يقتضي على القوم بانهم لو قبلوا الاعتبار
في التبعية لصار استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها
لانهم يجعلون الاستعارة التخييلية اثباتا لازما للمثبة
للمثبة مع استعارة في حقيقة ولا يشعركلامه بانه
يرد الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على مذهب
بل من ينظر في كلامه يعرف انه كلام مع القوم وتأمينهما
انه انما جعل الاستعارة التخييلية للصورة الوهمية لتكون
حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله
ان يعدل عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع
فيه اكثر من رعاية نغلة المناسبة في اطلاق الاستعارة
ولا يخفى ان المناسب بحديث رد التبعية ان يذكر له
تحقيق معنى التخييلية عنده فان من الرد عليه كما
لا يخفى الفريدة الثالثة ذهب الخطيب الى
خطيب دمشق الى انها التشبيه المصغر في النفس
لا وجه لتسميتها استعارة وان لا يكونها كناية غير محققة
وبتجته ايضا ان ذكر لازم للمثبة به كما يرمز الى التشبيه
يرمز

يرمز الى الاستعارة والاستعارة ابلغ في التشبيه فلا وجه
للاستعارة للعدول عما حققه القوم من الاستعارة واذا
عرفت الاقوال الثلاثة فاستمع لما قلنا بتحقيق اربع اوجه
ان يكون ممن ليس لما اعطاه مانع وهو ان الاستعارة بالكناية
من النوع التشبيه المقلوب فكما يجعل المثلبة شبهة مبالغة
في كماله في وجه الشبه حتى استحق ان يلتحق به المثلبة كقوله
وبدا الصبح كان غرته اوجه الخليفة حين يلتدج حيث
شبه غرقة الصبح بوجه الخليفة كذلك يستعار لم المثلبة
للمثبة فيكون غاية للمبالغة في كمال المثلبة في وجه الشبه
كما في اظفار المينة فالمراد بالمينة السبع ويجعل الكلام
كناية عن تحقق الموت بلا ريب فنشبت المينة اظفارها
بفلان لمفعلة بنشبت السبع اظفاره بكناية عن موته لا بحالة
وهو لا يجوز في اضافة الاظفار الى المينة ولا اشكال في
جعل المينة استعارة ووجه تسميتها استعارة بالكناية في
غاية الصوح الفريدة الرابعة لا شبهة في ان المثلبة في
صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المثلبة
كما في صورة الاستعارة المصرفة وانما الكلام في وجوب ذكر
بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب لجواز ان يشبه شي
بغيره ويستعمل لفظ احدهما فيه ويثبت له من اوارم الاخر
فقد اجتمع المصرفة والممكنة مثاله قوله تعالى ما ذاقها الله لباس
الجوع والخوف يستفاد من هذا البيان انه اختلف في جواز ذكر المثلبة
بغير لفظ ولم يفر على ما قال الشرح المحقق في شرح التلخيص الذي

لوح من كلام القوم في هذه الآية في لباس الجوع استعار ثوب اهديهما
تصريحية والاخرى ملكية فانه شبه ما عيش الانسان عند الجوع
والخوف من اثر الضر من حيث الاشتغال باللباس فاستعير
اسمه ومن حيث الراهية بالطعم المثل البشيع فتكون التماثل
مصرحة نظر الى الاول ملكية نظر الى الثاني وتكون الاشارة تحيلية
ومحقق ذلك ان الاستعارة بالكناية ان كانت تفسرها مظهرا
في النفس فلا مانع من كون المشبه في التشبيه مذكورا مجازا
وان كان المشبه الموموز اليه المستعار للمشبه فلا مانع ايضا في ذلك
عن ذكر المشبه مجازا وان كان المشبه المستعار للمشبه كما هو مذهب
السكالي فصحة تدور على صحة الاستعارة من المستعار
فان صحت صح والآخلا العقد الثالث في تحقيق قرينة
الاستعارة بالكناية وما يذكر زيادة عليها من بلايات
المشبه به في نحو قولك محالب المنة نشبت بفلان

عسى الغربة الكتاب

والسلام
م